مخطوطة

شرح لشرح مائة عامل

المؤلف

مجهول

شبكة الألوكة
www.alukah.net

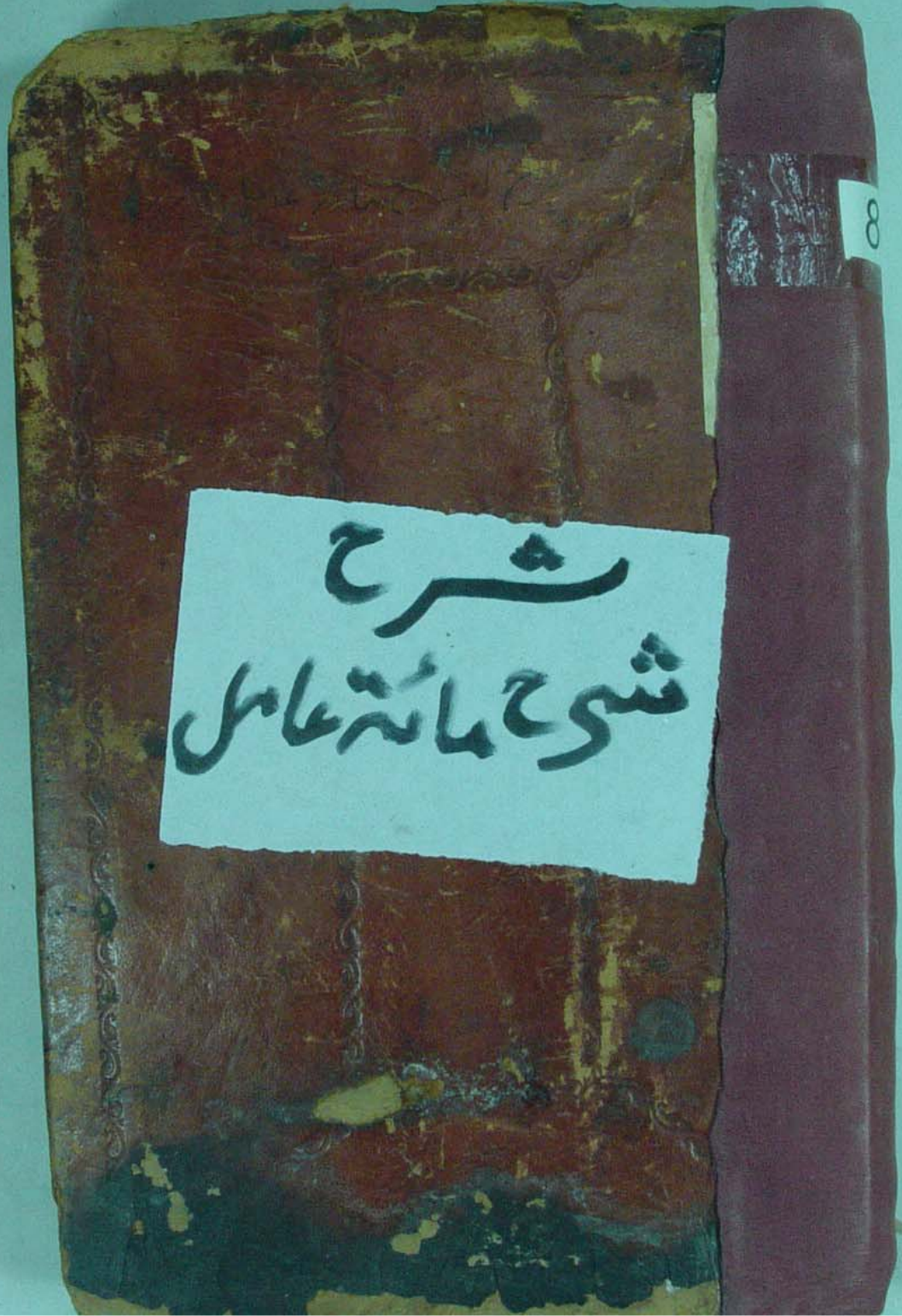

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اعلى كل شيء خلقه ثم هدى وسلام على عباده
الذين اصطفى خصوصا على سيدنا محمد المصطفى وعلى آله واصحابه
الذين بذلوا مجهودهم لما في نصب رايات الهدى وبعد فهذا شرح
لشرح مأة عامل نفع الله به كل ناقص وكامل الفته لبعض اهل
الوداد سالكا فيه سبيل الاقتصاد متباعدا عن الايجاز المخل
ومتجافيا عن الاطناب الممل فان خير الكلام ما قل ودل وما
توفيقي الا بالله عز وجل قال المصنف شكر الله سعيه الجميل
بسم الله الرحمن الرحيم الباء للاستعانة او للمصاحبة والاسم
لغة اللفظ الموضوع لمعنى مفردا كان او مركبا مخبرا عنه او خبرا او
رابطة وفيه لغات اسم بكسر الهمزة وضمها وسم بكسر السين وضمها
وسُمَى كهدى وسِمَى كرضى والله اصله اله منكر من اله بالفتح الاهة
اي عبد حذفت الهمزة وعوضت اللام وما في الكشاف ان اصله الاله
فقد قيل ان اللام فيه من الحكاية لا من المحكي لافادة الحصر اي انه
ليس الا وهو علم للخفرة الاحدية او الواحدية والرحمن صفة مشبهة
من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها اي صار الرحم طبيعة له

جهنم

وكذا الحال في كل صفة مشبهة مشتقة من الفعل المتعدي واختلفوا
في صرفه ومنعه بناء على اشتراط وجود فعلى وانتفاء فعلانة ولعله
اختلاف من حيث القياس فانهم لم يجدوه في استعمال الفصحاء غير
مضاف ولا معرف باللام ولا منادى ولم يعثروا على تركيب هو فيه
يستحق التنوين على ما قيل والرحيم فعيل للمبالغة كعليم او صفة مشبهة
كريم بالتوجيه المذكور في الرحمن فانتقلت لاحاجة الى ذلك فان الرحمة
على ما في الصحاح هو الرقة والتعطف قيل لم يستعمل الرحمة الا متعديا
فمعناها الرقة لاحد لا الرقة مطلقا على انه قال في التاج الرحم والرحمة والمرحمة
بخشودن الحمد لله معناه على ما ذكره الفاضل اللاري قدس سره
ان كل حمد من الازل الى الابد من اي حامد كان ثابت له تعالى
والتعميم الاول ماخوذ من اللام وكذا الاخيران فان اختلاف الاوقات
والفاعلين يستلزم اختلاف الحمد فان الصادر من شخص في وقت
غير الصادر من شخص آخر ومنه في وقت آخر او تعميم الاوقات من
اسمية الجملة الدالة على الدوام وتعميم الحامدين من ترك ذكر الفاعل
فان تخصيص البعض ترجيح بلا مرجح فيحمد في المقام الخطابي على الاستغراق
والحمد ان حمل على المعنى العرفي فوجه الاختصاص انه المنعم الحقيقي
ومن عداه كالواسطة في ذلك لان النعم ووجوهها والقدرة على
ايصالها والداعية الباعثة عليه والتمكن من الانتفاع بها والقوى

شبكة الألوكة
www.alukah.net

التي يحصل بها الانتفاع الى غير ذلك من خلقه لا يقدر عليها احد غيره قال
الله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وكذا ان حمل على المعنى اللغوي او
ما من كمال لاحد فضيلة كانت او فاضلة الا وهو مولاه فانقيل فكيف
يصح قوله على نعمائه مع ان الحمد قد يكون على صفاته الذاتية قلت الاخبار
بان جميع المحامد ثابت له تعالى حمد مخصوص فيجوز ان يكون قوله على نعمائه قيداً
لهذه الاخبار فان القيود في الجمل قد تكون قيوداً للمضمون بها وقد تكون
قيوداً للخطاب بها ذكر الشيخ ابن الحاجب في ايضاح المفصل مثال المضمون
قوله تعالى الذين ينفقون بالليل والنهار فلهم اجرهم الآية ومثال الخطاب بها
قولك ان اكرمتني اليوم اكرمتك امس والمعنى بالمضمون معنى نسبة الجملة
كقوله تعالى فلهم اجرهم فثبوت الاجر لهم وهو مضمون الجملة مسبب عن الانفاق
والمعنى بالخطاب بها ان يكون نفس الاعلام بها هو المشروط لا مضمونها
ثم المراد بالحمد على النعماء الحمد على الانعام بها لان المحمود عليه يجب ان يكون
من افعال المحمود على ما ذكره العلامة التفتازاني في شرح الكشاف حيث قدر
الموصوف في قولهم هو الثناء على الجميل الفعل وبالجملة الحمد على الاوصاف
امكن في القلب من الحمد على آثارها والنعماء بفتح النون والمد والنعيم
اسم جمع للنعمة وليس بجمعين فان فعلاء وفعيلاً ليسا من ابنية
الجمع ومن قال انها جمعان فلعله اراد الجمعية المعنوية والنعمى
بالضم والقصر اسم جنس يقع على القليل والكثير الشاملة اي لكل نوع

من انواع خلقه قال الله عز وجل حكاية عن كليمه صلوات الله على نبينا
وعليه ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فقوله خلقه اما مفعول ثان
لاعطى او مفعول اول له فعلى الاول معناه اعطى كل شيء من الانواع
صورته وشكله الذي يطابق كماله الممكن له والمنفعة المنوطة به كما اعطى
العين الهيئة التي يطابق الابصار والاذن الشكل الذي يوافق الاستماع
وكذا الحال في سائر الاعضاء وعلى الثاني اعطى خلقه كل شيء ليحتاجون اليه
ويرتفقون به ثم عرفهم كيف يرتفق بما اعطى ويتوصل به الى بقائه وكماله
اختياراً او طبعاً ونقل السيد قدس سره لتفسير هذه الكلمة في شرح المفتاح
فارسية من شرح الكشاف لمولانا قطب الدين وهي بذه يعني راه نمود
او را بكيفية استعمال آلات در تحصيل كمالات ولك ان تقول
في معنى قوله الشاملة اي الشاملة لنا بشراشر ذواتنا ان ما من جزء منا وما
جوهر فينا الا وله عليه نعمة اية نعمة فيكون فيه رمز الى مضمون
البيت الذي كتبه السيد قدس سره في حاشية شرح المطالع
من شكر چون كنم كه همه نعمت توام ٭ نعمت چگونه شكر كند هر زبان خويش
الشمول فراكرفتن چيزيرا وبهم رسيدن من باب علم يعلم على اللغة
المشهورة وجاء كنصر ايضاً كذا في شرح صحيح مسلم والآلاء جمع الى بكسر
الهمزة وفتحها وهو والنعمة مترادفان ولا حاجة الى تخصيص احدهما
بالظاهر والآخر بالباطن فان وصف احدهما بالشمول والآخر بالكمال

شبكة الألوكة
www.alukah.net

يدفع وهمة التكرار مع حصول التفنن في الكلام وانما خص النعمة بالباطنة
والالى بالظاهرة في قول صاحب المطالع اللهم انا نحمدك والحمد من آلائك
ونشكرك والشكر من نعمائك لانه لما عد الحمد من الآلاء ولا شك
ان موردة اعني اللسان نعمة ظاهرة وعد الشكر من النعماء وكان
اشرف موارده اعني القلب نعمة باطنة ناسب ان يفسر الآلاء
بالنعم الظاهرة والنعماء بالباطنة رعاية للمقابلة ولا داعي فيما نحن فيه
الا اذا ادعى مناسبة الشمول مع الظاهر والكمال مع الباطن فيخص
الآلاء بالباطنة والنعماء بالظاهرة على عكس ما في المطالع الكاملة المراد
بها الفضائل التي خص الله تعالى بها نوع الانسان فيكون رمزا الى
تفضيل البشر على غيره من المخلوقات قال الله تعالى ولقد كرمنا بني آدم
ولك ان تريد بالكاملة الشاملة لنوع الانسان وبالكاملة تخصص
بها كمال افراده فيكون اشارة الى التفاضل الذي بين افراد الانسان
قال الشاعر ولم ار امثال الرجال تفاوتت الى المجد حتى عد
الف بواحد ولا يبعد ان يقال اراد بالشاملة نعم الدنيا العامة
للمؤمنين والكافرين وبالكاملة النعم الاخروية المختصة بالمؤمنين
فان نعم الدنيا جليلة وحقيرة ونعم الآخرة كلها جسام فيكون في
الفقرتين اشارة الى الرحمانية والرحيمية ويحتمل ان يراد بالشاملة
الكمالات الاول لكل نوع وبالكاملة الكمالات الثواني وتحقيق ذلك

في الكتب الكلامية ولك ان تقول وصف النعماء بالشمول باعتبار
المجموع لا باعتبار كل واحدة وما من موجود الا وعليه نعمة منه تعالى
ولا اقل من الوجود ووصفها بالكمال باعتبار ان كلا منها على قدر
استعداد المنعم عليه والصلوة على سيد الانبياء سيد القوم رئيسهم
وسيد القوم خادمهم الذي يحمل اذاهم ففعل الاول فيه اشارة الى مسئلة
كلامية وهي ان نبينا صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم افضل الانبياء صلوت
الله تعالى عليهم اجمعين وعلى الثاني فيه تلميح الى الاخبار الدالة على شفاعته
عليه الصلوة والسلام للامم السابقة وبالجملة في هذه الفقرة تلميح الى قوله
عليه الصلوة والسلام انا سيد ولد آدم ولا فخر في بناء على ما قيل ان
ولد آدم صار في العرف بمعنى نوع الانسان محمد عطف بيان لا نعت
لان العلم لا ينعت به وانما سمي عليه الصلوة والسلام بهذا الاسم الشريف
وباسم احمد لوفور محامده قبل البعث وبعده ان الرسالة
بابت اذ به نسبت والحمد حمد لما اشتق منه اسمه وهما اسمان
من اسمائه لم يسم بهما احد قبله المصطفى اعلم انه يجوز قصر الممدود
للضرورة لا مد المقصور الا نادرا فلو قصر قوله الانبياء لازدواج
المصطفى كما حرف سلاسلا لازدواج اغلالا وحذف ياء الدياجير
جمع ديجور لازدواج الهواجر في ديباجة التلويح واميل سجى لموافقة
قي وقال الله تعالى والفجر ثم قال يسر ونظائره كثيرة لم يبعد فان الفواصل

وان كانت في الشعر لكن النثر ربما يرد على لغة الشعر اذ الشاعر قد
يقع في النثر فيما تمرن لسانه في الشعر ومن ههنا قال من قال في توجيه
سلاسلاً واغلالاً انه ورد على لغة الشعر وفي الرضي او اخر الآي
كالقوافي تعتبر تواقفها وتجانسها وكذا كل كلام مسجع وعلى آله
في الصراح اهل وعيال وبيروان فهو اسم جمع واسماء الجموع بعضها
واجب التانيث كالابل والخيل والغنم فحاله كحال جمع التكسير في الظاهر
والضمير وبعضها يجوز تذكيره وتانيثه كالركب فهو كالاسم الجنس نحو
مضى الركب ومضت الركب والركب مضى ومضت ومضوا ولعل
الاول من القبيل الثاني حيث ذكر وصفه وهو قوله المجتبى هو
المصطفى مترادفان بمعنى المختار وجمع الالفاظ المترادفة في الخطب
غير غريب على ما صرح به السيد قدس سره في الحاشية الصغرى وتخصيص
احدهما بما عند الحق تعالى والآخر بما عند الخلق قصر من غير قاصر وتقصير
في مقام المدح بلا قاصر وتوهم المساواة بعيد فان للاصطفاء مراتب
شتى وشتان ما بينهما اعلم ان العوامل جمع عامل ويجوز في
فاعل اذا كان وصفا لما لا يعقل ان يجمع على فواعل قياساً مطرداً
على ما في شرح المفصل تقول في خيل ذكور رواضٍ من الرفس وهو
الضرب بالرجل وذلك لان الجمع فيما لا يعقل من المذكر يجري مجرى
المؤنث فيمن يعقل وذكر في شرح النقاية عن بعض النحاة جواز

جمع الفاعل الوصفي مطلقاً على فواعل وقيل انما جمع على هذا الوزن بعد
جعله اسماً لما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص وفاعل الاسم
يجوز جمعه على فواعل كالكاهل على كواهل وما قيل انه جمع عامله باعتبار
ان موصوفه الكلمة او الامور فيرد على الاول انه يخرج العوامل
المعنوية فانها ليست بكلمات الا ان يقدر موصوفه الآلة او يعتبر
العوامل المعنوية كلمة حكمية وعلى الثاني انه يلزم ان يكون احاد العوامل
جماعة من العوامل ولا يناسب قول المصنف فيما بعد مائة عامل في النحو
اي المعتبرة في النحو المذكورة في كتبه وفيه اشارة الى ان العوامل
في الحقيقة هو المتكلم لانه المحدث للمعاني المقتضية ولعلاماتها والعوامل
آلات لكن النحاة جعلوا الآلة كانها هي الموجدة للمعاني وعلاماتها فسموها
عاملاً لكونها كالسبب للعلامة وللمعنى المعلم بها ولذا قال الشيخ ابن
الحاجب العامل ما به يقوم المعنى المقتضي للاعراب نظراً الى ان المسمى
عاملاً في عرف النحاة في الحقيقة آلة عامل والمقوم هو المتكلم على اي
بناء على ما الفه يريد ان كون العوامل مائة مبني على ما الفه وفي
عدها اختلاف فان من العوامل عند الشيخ ما ليس بعامل عند غيره
وبالعكس فكان اللائق ذكر هذا القيد بعد قوله مائة عامل لكنه قدم
للاهتمام ببيان ان هذا الحكم ليست فيه الا قلاً فما يرد عليه من المناقشة
يتحمل عند الشيخ وستطلع على بعض الاختلافات وما يرد على الشيخ في المواضع

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الالفة بذكر ما انشاء الله تعالى والمراد بما الفه الكتاب الذي الفه الشيخ
كرسالته الثلاث المسماة بالمائة والجمل والتتمة والتاليف ايقاع الالفة
بين الشيئين او الاشياء فمعنى الفت الكتاب اوقعت الالفة بين
الفاظه واحكامه بحيث جرت على سنن التناسب وقيل معنى قوله على
ما الفه بناء على جزئيات العامل التي الفها وجمعها الشيخ وتذكير
الضمير باعتبار لفظ الموصول ويجوز ان يجعل ما مصدرية والضمير المنفصل
راجعا الى العوامل بتاويل الجمع او ذلك المذكور كما حكي ان اباعبيدة قال
للرؤبة حين انشد ٥ فيها خطوط من سواد وبلق ٥ كانه في الجلد
توسيع البهق ان اردت الخطوط فقل كانها او السواد والبلق
فقل كانهما فقال اردت ذلك يعني انه اعاد الضمير الى الخطوط وهي
مؤنثة بارادة ذلك المذكور البلق بفتحتين سواد وبياض وقيل البلق
البهق استطالة والبهق بالفتح بياض يعرض الجلد يخالف لونه ليس من
البرص يصف البقرة بان فيها خطوطا من بذين اللونين كان
تلك الخطوط بهق مستطيل وما قيل في توجيه تذكير الضمير انه راجع
الى العامل المفهوم من العوامل وان لام الجنسية ابطلت معنى الجمعية
ففيه ان تعلق التاليف باياه فانه لا يتعلق الا بمتعددة الاجزاء
فتامل ولك ان تقول ان ما عبارة عن التاليف وضمير الفه
راجع اليه على انه مفعول مطلق اي بناء على تاليف الف ذلك التا

وبذه طريقة مستمرة للاخفش في ما المصدرية حيث يجعلها كناية عن المصدر
ويلتزم العائد في صلتها راجعا اليها فمعنى قوله تعالى بما كانوا
يكذبون عنده بتكذيب كانوا يكذبونه اي ذلك التكذيب على انه مفعول
مطلق والجمهور لا يجعلون ما المصدرية كناية عن المصدر بل يجعلون الفعل
الداخلة هي عليه بمعنى المصدر الشيخ في العراق الشيخ پير وخواجه واكثر ما
يقع الشيخ في كتب النحو والبيان يراد به هذا كما يراد به ابو علي بن سينا
في كتب الحكمة وابو الحسن الاشعري في كتب الكلام الامام وهو من يؤتم به
اي يقتدى وليس المراد بامامته امامته في العلوم الدينية فانه كان من
متعصبي علماء المعتزلة بل اكثر ائمة النحو كانوا كذلك كسيبويه والاخفش و
ابن جني وابي علي الفارسي والزمخشري وغيرهم ولا يوجب ذلك عدم
الاعتماد على رواياتهم كيف والكذب عندهم موجب للخلود في النار كالكفر
اعاذنا الله تعالى منه بل المراد امامته في علم النحو فانه قد قيل قد ختم به امامة
النحو ولم يات بعده من يعتد به قال السكاكي هو الامام الذي ينور القلوب
بمستودعات لطائف نظره ولاليا لو تعليما وارشادا افضل علماء
الانام اي في علم الادب لما عرفت وهذا اما ادعاء منه ترويجا لكلامه
وترغيبا للطالبين الى اصغائه او المراد افضلهم في زمانه او بلده عبد القاهر
المكني باب بكر اخذ النحو من ابي الفتح بن جني وهو اخذ النحو من ابي سعيد
السيرافي وعلي الماز في قيل ان العلامة التفتازاني اخذ النحو من الشيخ

عبد القاهر بلت وسائط بينهما بن عبد الرحمن اذا وقع ابن صفة بين العلمين
لا يكتب الفه تخفيفا نحو هذا زيد بن عمرو بخلاف ما اذا كان خبرا للمبتدء نحو
زيد ابن عمرو الجرجاني بالرفع او الجر صفة للابن او للاب فان جرجان
كان مولدهما وهو معرب كركان بكاف فارسي بلدة من بلاد خوارزم
او من توابع الاستراباد او قرية من قرى الشيراز سقى الله تعالى ثراه السقي
آب دادن والثرى خاك نمناك والمراد به القبر والمعنى جعل الله تعالى
قبره مكان الاستراحة فان سقي الارض يورث استراحة سكانها
ففيه تلميح الى حديث القبر روضة من رياض الجنان وهذا دعاء للشيخ على
خلاف اعتقاده فان المعتزلة ينكرون عذاب القبر وثوابه لكنهم يقرون
بعد الموت حين يرونه رأي العين ولك ان تريد بسقي الثرى الرحمة
فالمعنى رحمه الله تعالى لانه من آثارها وهو المتعين للارادة في عبارة
المصباح فان صاحبه كان معتزليا متعصبا فكيف يريد بكلامه ما يخالف
مذهبه وقيل المراد المعنى الحقيقي فان سقي الثرى يوجب انبات النباتات
والنباتات الثابتة على القبر يستغفر لصاحبه على ما جاء في الآثار وجعل
الخشبة مثواه الثواء بالفتح والمد والثوى بالضم بدون مجاز من باب علم
تقول ثويت البصرة وثويت بها اذا اقمت بها والثويت بمالغة في ثوى
والثويت غير ثلاثي لازم ومتعد فعلم انه يجوز في المثوى فتح الميم وضمها
وفي هذا الدعاء اشارة الى عدم تكفير المعتزلة فان المذهب ان لا يكفر

لعل الفرق

اهل القبلة والمسئلة مبسوطة في علم الكلام مائة اصله مايٌ على وزن عنب
فحذف الياء وعوض عنها التاء فصار مائةً على وزن عدة وكان
القياس ان يكتب بالياء بدون الالف هكذا مئة فان الهمزة المكسورة
يكتب بصورة الياء نحو مئر لكن زادوا الفا قبل الياء دفعا لئلا
يلتبس في الكتابة بصورة منه ثم قوله عامل مما لا حاجة اليه لان مائة
وقع خبرا للعوامل فيستغني عن ذكر تمييزه لكن ذكر تاكيدا والتمييز وان كان
وضعه لرفع الابهام لكنه ربما يورد للتاكيد قال الله تعالى في سبعون
ذراعا وقال تعالى تزود مثل زادك فيناً فنعم الزاد زادُ
ابيك زاداً وهذا مجيء الحال في قم قائما كذا في الرضي فان قلت كيف يصح
الخبر عن العوامل بانه مائة والجمع المعرف باللام يكون بمعنى كل فرد لا بمعنى
مجموع الافراد على ما صرح به العلامة التفتازاني وقال في مواضع من تصنيفاته
انه مما اتفق عليه علماء النحو واللغة والتفسير وخطا الخطيب في ادعائه
خلاف ذلك قلت هذا الين لكنه قد يكون بمعنى المجموع ايضا كهذه
الخشبة يحملها الرجال صرح بذلك الفاضل السمرقندي الليثي وعليه حمل
بعضهم قوله تعالى لا يدركه الابصار فليكن ما نحن فيه من هذا القبيل لفظية
ومعنوية خبر مبتدء محذوف اي بعضها لفظية وبعضها معنوية والتانيث
باعتبار المضاف اليه كسقطت بعض انامله او مبتدء والخبر محذوف
اي منها لفظية ومنها معنوية وليس بدلا من قوله مائة عامل اذ الاخبار

بكون العوامل مائة مقصود بالافادة بدليل تقييده بقوله على ما الفه
الشيخ فان كون العوامل لفظية ومعنوية مما اتفق عليه الكل اللهم
الا ان يقال احترز به عن قول من قال بان كل واحد من المبتدء والخبر
عامل في الآخر وعامل الرفع في المضارع حروف المضارعة فليس عنده عامل
معنوي اصلا اعلم ان العامل اللفظي ما يتلفظ به او بما يدل عليه فيشمل
العامل اللفظي المذكور وهو ظاهر والمحذوف فانه مما قد يتلفظ به في بعض
الاحيان ومعنى الفعل المستفاد من اسم الاشارة او حرف التنبيه العامل
في الحال نحو هذا زيد قائما فانه وان لم يتلفظ به نفسه لكن يتلفظ بما يدل
عليه وانما ادرجناه في تعريف العامل اللفظي مع ان صاحب اللباب عده
في العوامل المعنوية حيث قال العامل المعنوي صنفان احدهما معنى فعل
ماخوذ من غيره لدلالته عليه والثاني ما ليس بمعنى الفعل وانه اثنان
عند سيبويه وثلثة عند الاخفش اذ هو ليس داخلا في العامل المعنوي
عند الشيخ لانحصاره في الابتداء وعامل المضارع عنده ولذا عرف
المصنف العامل المعنوي في آخر الكتاب بما يعرف بالقلب وليس للنون
حظ فيه فادرج لفظ الحظ ونكره للاشارة الى انه لا يتلفظ به ولا بما
يدل عليه فلا تغفل فاللفظية منها اي من المائة على ضربين الضرب
النوع كونه سماعية وقياسية بالرفع على الخبرية لمبتدء محذوف و
بالجر على البدلية لا بالنصب على تقدير اعني فانه يختص بمقام المدح او الذم و

الترجم فانفلت من شرط البدل صحة قيامه مقام المبدل منه وبهنا لا يصح اذ لا معنى
لقولنا فاللفظية على سماعية وقياسية قلت لانم ذلك الاشتراط الا ترى الى ما
ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله وشركاء
مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا
لله الجن قال في المصباح اللفظي ضربان قياسي وهو ما صح ان يقال فيه كل
كان كذا فانه يعمل كذا كقولنا غلام زيد لما رايت اثر الاول في الثاني وعرف
علمة قمت عليه نحو دار بكر وثوب عمرو وسماعي وهو ما صح ان يقال فيه بعض ما
وهذا يعمل كذا وليس لك ان تتجاوزه كما تقول ان ابا بكر لم يجزم ولم يجزم انتهى
كلامه وفي هذا المقام ابحاث تشمئز الاذهان لكن اختصار الرسالة يابى
عن ذكرها كلها فلنكتف بذكر بعضها منها انه ليس كل ما يصح ان يقال فيه
كل ما كان كذا فانه يعمل كذا عاملا قياسيا الا ترى انه يصح ان يقال كل ما
وضع للاقضاء بفعل او معناه الى ما يليه فانه يجر وكل اسم يكون بمعنى
الفعل الماضي فانه يرفع مع ان الحروف الجارة واسماء الافعال قد عدوها
من العوامل السماعية بل الضابطة ان كل ما لا يمكن تعيينه الا بالمفهوم
الكلي لتعذر ضبط جزئيات الفائتة للحصر فهو قياسي وما يمكن تعيينه
باشخاصه فهو سماعي وان امكن ضبطه بالمفهوم الكلي فان التعيين بالاشخاص
اسهل للمبتدء من التعيين بالمفهوم الكلي الذي ربما يكب العبرات في
تصحيح جمعه ومنعه كما لا يخفى ومنها ان بعض افراد العوامل القياسية لما

امتازت من بينها باحكام خاصة اذ رجوعها في العوامل السماعية ليتمكنوا من
البحث عنها عن الاحوال المختصة بتلك الافراد باشخاصها كافعال المدح و
الذم مثلاً فانها وان كانت داخلة في الفعل المطلق الذي هو من العوامل
القياسية لكن لما امتازت من بين الافعال بكون فاعلها اسم جنس
معرفاً باللام او مضافاً اليه والتزام ذكر المخصوص بعده وغير ذلك من
الاحكام التي ستطلع عليها عدوها من العوامل السماعية وكذا اسماء
الاعداد المركبة كواحد عشر الى تسعة عشر فانها وان كانت داخلة في
الاسم التام المبهم الممتنع عن الاضافة على ما ستعرفه لكن لما كانت منحصرة في
عدد معلوم غير متجاوز الى غيره وامتازت من بين الاسماء التامة
ببعض الاحكام عدوها من السماعية وبذا معنى ما وقع في ضوء المصباح
ان الحروف من الاصل في العوامل السماعية اذ لم يوجد فيها الاطراد بوجه ما
بخلاف الاسماء والافعال بذا ولا يخفى انه كان ينبغي ان يعد فعلاً
التعجب ايضاً من العوامل السماعية لاختصاصها ببعض الاحكام على ما عرف
في موضعه وايضاً لا يظهر وجه في عد اسماء الاعداد المركبة من السماعية
وعدم عد اسماء الاعداد التامة بشبه نون الجمع كعشرين وثلثين و
اخواتها وكذا لا يظهر وجه عدم عد نحو ثلثة الى عشرة الداخل في المضاف
الذي هو قياسي من العوامل السماعية مع كونها منحصرة في عدد معلوم
وممتازة من بين المضافات باحكام خاصة كاسماء الاعداد المركبة من

بين الاسماء التامة ومنها ان الفعل التفضيلي ينصب الحال والمفعول
فيه والتمييز مطلقاً ويرفع الظاهر بالشرائط المذكورة في مسئلة الكحل فهو
عامل قياسي لصحة دخول كل عليه وعدم انحصاره في عدد معلوم مع انهم
لم يعدوه من العوامل القياسية واعتذر عنه بعضهم بانه اما التفضيل
الفاعل نحو اضرب او تفضيل المفعول نحو اشهر او تفضيل الصفة المشبهة
نحو احسن فيكون ملحقاً باحد الثلثة على ان اصل عمله وهو العمل في الفاعل انما
ليس بقياسي بل هو مقصور على ما سمع وهو مسئلة الكحل لا غير وعمله في غيره
قياسي فتردد بين النوعين فلم يذكروه في واحد منهما مع ان عمله ليس
باعتبار الصيغة فان صيغة الحقت بصيغة الجوامد ولهذا لا يطابق الموصوف
ان استعمل بمن ويكون مفرداً مذكراً لا غير ولا باعتبار معنى الفعل لدلالته
على الزيادة بل باعتبار تضمنه معنى احد الامور الثلثة المذكورة فلا حاجة
الى ان يذكر على حدة ولا يخفى برودة الاعتذار المذكورة ومنها ان صحة دخول
كل على الابتداء مثلاً وعدم تعلق السماع بنفسه وكذا على عامل المضارع
ربما يوهم كون العامل المعنوي قياسياً والنظر الى ان تعدد الابتداء مثلاً
انما هو بالنظر الى المعمولات فان الابتداء في زيد قائم غير الابتداء في بكر قاعد
وبذا التعدد لا يكفي في قياسية العامل اذ يصح ان يقال لك باء بجر نظراً الى ان
الباء في بزيد غير الباء في بعمرو وبخالد وكون الشيء سماعياً لا يقتضي تعلق
السماع بنفسه ألا تسمعهم يقولون الحذف السماعي مع ان الحذف نفسه ليس مسموعاً

ربما يرجح كون العامل المعنوي سماعيا فتردد بين النوعين وبالجملة التقسيم الى القياسي والسماعي لا يجري في العامل المعنوي فان كون احد العاملين من المعنويين قياسيا والآخر سماعيا ليس اولى من العكس فلهذا خص المصنف هذا التقسيم باللفظي ولم يقسم المعنوي اليهما ولا مطلق العامل لئلا يتوهم كون كلا قسميه منقسما اليهما وهذا القدر من العذر كاف لتخصيص التقسيم باللفظي ولا حاجة الى العذر البارد الذي ذكره بعض شروح المائة من ان تقسيم اللفظي القسم من مطلق العامل تقسيم لمطلق العامل فالسماعية منها اي من اللفظية احد وتسعون بذا بناء على ان اسماء الاعداد المركبة عدت عاملا واحدا ولو عد كل عدد مركب عاملا على حدة يزيد عدد العوامل السماعية على ذلك عاملا وقع للتاكيد كما عرفت والقياسية منها اي من اللفظية سبعة بذا بني على عدم عد اسم التفضيل منها كما عرفت والا لكانت ثمانية عوامل وادخال التاء في سبعة يدل على ان العوامل جمع عامل لا عاملة والا لقال سبع بدون التاء فان تانيث اسماء الاعداد وتذكيرها انما هو بالنظر الى مفرد الجمع الذي وقع تمييزا لها والمعنوية منها اي من المائة عددان اي اثنان فجمع المعنوية تناسب اللفظية كما قيل في جمع المجرورات وما قيل انه باعتبار الجزئيات فيابعده قوله عددان ثم بذا بني على ان معنى الفعل المأخوذ من غيره لدلالته عليه ليس عاملا معنويا كما عرفت وفي قوله عددان اشارة ما الى ان الواحد عدد

وقال

وقال بعضهم انه ليس بعدد والنزاع راجع الى تفسير العدد كما عرف في موضعه اعلم ان ما ذكرنا من جعل الضمير في منها تارة الى المائة وتارة الى اللفظية هو المسموع من الاساتذة مد الله ظلالهم ويجوز ان يجعل الضمير في الكل الى المائة لكن الاعلق بالقلب هو التوزيع والسماعية تتنوع النوع تفعل للتكرار كونه كونه شدن كجرع بمعنى شرب جرعة جرعة على ثلثة عشر نوعا وذلك التنوع بملاحظة توافقها عملا واسمية وفعلية وحرفية ومن حيث اسمية مدخولها وفعليته فالجار نوع والناصب نوع آخر لاختلافهما عملا والحروف الجازمة نوع والاسماء الجازمة نوع آخر وان اتفقا عملا لاختلافهما حرفية واسمية والحروف الناصبة للاسم نوع والحروف الناصبة للفعل نوع آخر وان اتفقا عملا وحرفية لاختلاف مدخولهما اسمية وفعلية وقس على هذا جميع انواع الاسماء الافعال فانها كون بعضها رافعة وبعضها ناصبة يقتضي كونها نوعين لكنهم لاشتراكهما في كونها اسماء الافعال جعلوها نوعا واحدا وفي بعض النسخ لم يذكر كلمة على في قوله على ثلثة عشر نوعا فهو منصوب بتضمين معنى الصيرورة او الجعل والمعنى تصير او تجعل السماعية حالكونها متنوعة ثلثة عشر نوعا او تتنوع السماعية صائرة او مجعولة ثلثة عشر نوعا او تصير السماعية بالتنوع ثلثة عشر نوعا فان قلت كيف يصح الاحتمال الاخير وقد ذكروا ان للتضمين طريقين جعل الفعل المذكور حالا او المضمن اصلا وعكسه قلت ذكر

العلامة التفتازاني في شرح الكشاف ان للتضمين طرقا اشيعها ما ذكروا
وطريق آخر لخواحد اليك زيدا اريد اني اليك حمده وفي العيني شرح
اللباب ان الى في قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم بمعنى الغاية
باعتبار التضمين اي لا تضموا اكل اموالهم الى اموالكم وما نحن فيه لك
الا انه مفعول بواسطة اعلم ان كون انواع السماعية ثلثة عشر
مبني على انهم لم يعدوا الا انا فية للخمس نوعا على حدة بل ذكروا في
نوع ما ولا المشبهتين بليس مع ان للاول وجها آخر وهو ان ينصب الاسم
ويرفع الخبر فذكروها في هذا النوع تبعا وتطفلا تقليلا للعوامل بقدر
الامكان ومحافظة على عدد المائة ونظرا الى انه حرف واحد بالشخص
فلا يحسن عدها نوعا اذ لا بد في النوع من اشتمال الكثرة اللهم الا ان يقال
يجعل نوعا منحصرا في فرد فعلم انه كان على المصنف ان يذكرها في النوع
الثالث بطريق التطفل كما ذكره صاحب المفتاح معتقبا آثار الشيخ فتامل
النوع الاول حروف تجر الاسم فقط كلمة قط اسم فعل
بمعنى انتهى والفاء للتحسين وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا جررت
بها الاسم فقط وهو اما متعلق بقوله تجر اي فانتهى عن ان تجعلها
عاملة غير عمل الجر او بقوله الاسم اي فانتهى عن ان تجر بها الفعل
او بهما معا وهو افيد وتسمى حروف جارة وحروف الجر ايضا اما لانها تجر
مدخولها كما سميت الحروف التي تجزم مدخولها حروفا جازمة وحروف الجزم

اولانها تجر معاني الافعال وما يشبهها وتفضي بها الى ما يليها كما سميت
الحروف التي تنفي مدلول مدخولها بالحروف النافية وحروف النفي و
تسمى هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف وتوصل معانيها
متعلقاتها الى مدخولاتها اولان بعضها يقدر عند الاضافة فسميت
الجميع بها تسمية الكل باسم الجزء وبهذا الوجه لا يحتاج على مذهب الشيخ فانه لا
يقول بتقدير الحروف عند الاضافة تحرزا عن لزوم بناء احد المضافين
بتضمنه معنى الحرف وهي الضمير راجع الى قوله حروف تجر الاسم لا الى قوله
حروفا جارة فان المراد به اللفظ لوقوعه مفعولا لتسمى سبعة عشر حرفا
ادخل التاء في سبعة لان الحرف مذكر وفي شرح الكافية ان من قال
ان الحرف مونث سماعي الحرف لان المونث حروف الهجاء واما حرو
المعاني فتذكيرها وتانيثها بملاحظة تاويلها باللفظ واللفظة وكم من
اشتباه مبناه اشتراك اللفظ الباء ذكر بعض الحروف باسمائها
وهي خمسة الباء واللام والكاف والواو والتاء وبعضها باعيانها
وهي ما عدا الخمسة كمن وفي وغيرهما لعدم اشتمالها بالاسم بان يعبر
عن من بالميم والنون وعن في بالفاء والياء كما يعبر عن ال التعريف
بالالف واللام وقد استمرت عادتهم بان المعبر عنه الكان حرفا
واحدا يعبرون عنه باسمه فيقولون في المتصل ضربت التاء فاعل
ولا يقولت فاعل وكذا تقول الواو حرف عطف ولا تنطق بلفظها

وانكان على حرفين ينطق به فيقال قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام
فعلى هذا قولهم ال اقيس من قولهم الالف واللام وقد استعمل
التعبير بها الخليل وسيبويه كذا في المغني ثم الظاهر ان قوله الباء مع
ما عطف عليه من قوله واللام ومن والى وحتى الى آخرها بدل من قوله
سبعة عشر حرفا والجمل الواقعة بين المعطوفات معترضات لبيان
معاني الحروف وبعض احكامها فعلى هذا قوله للالصاق جزء مبتدء
محذوف اي هي للالصاق يدل على ذلك ما سيأتي من قوله ومن وهي
لابتداء الغاية لكن ترك ذكر الواو العاطفة في بعض الحروف وهو
قوله الكاف للتشبيه الواو للقسم على ما ذكر في بعض النسخ اما سهو
من الناسخ او محمول على حذف حرف العطف هذا وههنا احتمالات
اخر اللصوق واللزوق واللسوق جفيدين والالصاق متعد منه
والمفهوم من تاج البيهقي ان الالصاق جاء لازما ومتعديا وكلا
المعنيين صحيحا الارادة ههنا اي الباء لافادة لصوق امر بمدخولها
وذلك الامر الذي افادت الباء لصوقا بمدخولها اما الفعل الذي
تعلقت به الباء او غيره الثاني نحو قولك به داء فان معناه على
ما في شرح اللباب التصق بوداء وخامره الى خالطه وانما جعل للالصاق
الداء مع انه يمكن ان يجعل للالصاق الفعل العام الذي تعلق به قوله
به لان تقدير ذلك الفعل ليس الا لرعاية امر لفظي وهو انه لابد

للظرف

للظرف مما يتعلق به من فعل او شبه فعل والا فصحة المعنى لا يقتضي ذلك فان
الالصاق نسبة لا يقتضي الا ملصقا وملصقا به فالملصق هو الداء والملصق به
هو مرجع الضمير في قوله به ولا حاجة الى اعتبار امر آخر وكذلك الظرفية في
قولك زيد في الدار نسبة يقتضي ظرفا ومظروفا ولا حاجة الى اعتبار امر آخر
ولذا قال بعض الكوفيين انه لا تقدير في قولنا زيد في الدار وزيد عندك
والاول نحو قولك امسكت بزيد اذا قبضت على شيء من جسمه
فالامساك ملصق بزيد وكذا في قولك مررت بزيد اي جاوزته فالباء
تفيد لصوق المرور بمدخولها وانكان اللصوق مجازيا فان الالصاق نوعان
حقيقي نحو به داء فان الداء يلاصقه ويخامره وكذا في قولك امسكت بزيد
فانه انما تقول اذا قبضت على شيء من جسمه بخلاف نحو امسكت زيدا بدون
الباء فانه يطلق على المنع من التصرف بوجه من غير مباشرة ومجازي نحو
مررت بزيد فانه لما التصق المرور بمكان يقرب منه زيد جعل كانه
ملتصق بزيد ثم اعلم ان الباء للالصاق قد يكون ظرفا لغوا نحو مررت
بزيد وامسكت به به وقد يكون ظرفا مستقرا نحو به داء ولا يكون ظرفا
مستقرا الا اذا كان جزء المبتدء صرح به في بعض الحواشي وعلى هذا ينبغي ان
يحمل ما وقع في اللباب من انه لا يكون مستقرا الا ان يكون الكلام جزاء
بان يراد بالكلام الجار والمجرور حملا له على معناه اللغوي لا على انه انما يكون
مستقرا حيث يكون الكلام جزاء الا شاء حتى يرد عليه ما في شرحه من انه اذا

جاز به داء فلا مانع لكون الكلام انشاء بان يقابل به داء فظهر ان ذكر
المصنف مثالين للالصاق اما للاشارة الى ان الملصق قد يكون الفعل المتعلق
وقد يكون غيره او الى ان الباء للالصاق قد يكون ظرفا مستقرا وقد يكون
لغوا او الى نوعي الالصاق الحقيقي والمجازي وقوله اي التصق مرور بضم الميم
بمكان يقرب بضم الراء من باب شرف منه زيد اشارة الى ان الالصاق
في المثال الثاني مجازي وله وجهان احدهما ان يجعل الباء الموضوعة للالصاق
مستعملة فيما هو في حكم اللصوق من المقاربة والمجاورة والثاني ان يجعل
اللصوق حقيقيا ويركب التجوز في التعلق حيث جعل اللصوق بمكان قريب
منه لصوقا به فعلى الاول يكون مجازا في المفرد وعلى الثاني في النسبة ولا يخفى
عليك انه اذا مس بدن المار بدن زيد مثلا في اثناء مروره فقال مخبرا
عن تلك الحالة مررت بزيد فالظاهر ان الالصاق حقيقي ولا حاجة الى
ارتكاب التجوز كما في امسكت بزيد ثم في كلام المصنف اشارة الى الرد على الاخفش
حيث جعل مررت بزيد في معنى مررت عليه بدليل انكم لتمرون عليهم و
وجه الرد ان كلا من الالصاق والاستعلاء انما يكون حقيقيا اذا كان
مفضيا الى نفس المجرور كامسكت بزيد وصعدت على السطح فان افضى الى
ما يقرب منه فمجاز كمررت بزيد في تاويل المصنف وقوله تعالى وبهم عليها قعود
اي على موضع يديه نوعا من حافات الاخدود واذا استوى التقديران في المجازية
فالاكثر استعمالا اولى بان يخرج عليه ومررت عليه وانكان قد جاء الاان مررت به

اكثر فكان اولى بتقديره اصلا كذا في المغني وبالجملة ففي تخريج الاخفش كما يحتاج الى
تعسفين جعل الباء بمعنى على وارتكاب التجوز في الاستعلاء وفي تاويل
المصنف يكون الباء باقية على معناه الذي لا شك في كونه معناه وهو الالصاق
حتى قيل انه معنى لا يفارقها اصلا ولهذا اقتصر سيبويه عليه ويرتكب التجوز
في تصحيح الالصاق فما اختاره المصنف احرى بالقبول اعلم انه اذا كانت التسمية
خارجة من الكتاب والحمد اول جزء منه تكون هي ملتصقة التصاقا مجاورة
وهو ملتصقا به التصاقا مخامرة فيندفع التعارض بين حديثي الابتداء
على تقدير جعل الباءين للالصاق وللاستعانة في التاج يار يركردن ويار
خواستن لكن لا يخفى ان الطلب غير مستفاد من الباء فتامل اي لاستعانة
الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره وهي الباء الداخلة على آلة الفعل نحو
كتبت بالقلم ويسمى باء الآلة وباء الاداة ووصلة الفعل والمكملة للفعل
وقد يجعل الاستعانة داخلة في معنى السببية بجعل الآلة بمنزلة السبب وقد يجعل
الاستعانة شاملة للسببية ولا مشاحة في الاعتبارات والاظهر ذكر كل منهما
على حدة وقد يكون الباء للتعليل وهو على ما في التاج جزيرا علة نهادن
وهو فعل المتكلم وكون الباء له باعتبار بيانه ودلالته على كون مجروره
علة للشيء ويسمى باء السببية ايضا ومن جعل التعليل مقابلا للسببية
فلعله اراد بالتعليل السببية بحسب العلم وبالسببية ما عداها ثم السببية
قد تكون عادية كما في قوله تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وقد تكون حقيقية

بالابتداء

كما في قوله عليه الصلوة والسلام لن يدخل احدكم الجنة بعمله فلا تعارض بين
الحديث والآية لاختلاف محلي النافين وله دفع آخر سيأتي عن قريب نحو
قوله تعالى قال موسى لقومه بعد ما رجع من الوعد فرأيتم قد اتخذوا العجل
الها او معبودا وهو الذي صاغه السامري من حلي القبط التي استعارها منهم لنوا
اسرائيل حين خروجهم من مصر يقوم انكم ظلمتم انفسكم اي على انفسكم بان
تركتم ما يوجب نجاتها الى ما يوجب هلاكها باتخاذكم العجل اي بسبب اتخاذكم
العجل الها او معبودا فبلغتم غاية الجهل والغباوة حيث تركتم عبادة خالقكم
الحكيم الى عبادة البقر التي هي مثل في الغباوة فان من امثال العرب فلان
ابله من الثور العجل بكسر العين وسكون الجيم كوساله والمفعول الثاني للاتخاذ
محذوف لتعينه وحصول الافتقار لحذفه وللمصاحبة الظاهرة عطف على قوله
للتعليل وكذا ما بعدكم من امثلة فيفيد ان هذه المعاني قليلة الاستعمال
بالنسبة الى المعنيين الاولين ولا ينافيه ما في المغني من ان الباء للظرفية
كثير في كلام العرب اذ الكثرة في نفسه تجتمع مع القلة الاضافية والله تعالى
اعلم بذلك ولباء المصاحبة علامتان احديهما ان تحسن في موضعها مع
والثانية ان يغني عنها وعن مصحوبها الحال كقوله تعالى قد جاءكم الرسول بالحق
اي مع الحق او محقا ويا نوح اهبط بسلام اي مع سلام ومسلما عليك
كذا في نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه او مسرجا ولذلك
سميت هذه الباء باء الحال والمفهوم من شرح الارشاد انها تسمى باء الملا

ايضا والمفهوم من كلام الشيخ جلال الدين السيوطي في شرح الالفية اطلاق باء
الملابسة على باء الالصاق حيث قال باء الملابسة نوعان احدهما الباء التي
لا يصل الفعل الى المفعول الا بها نحو مررت بزيد والثاني الباء التي تدخل
على المفعول المنتصب بفعل اذا كانت تفيد مباشرة الفاعل المفعول نحو
امسكت بزيد والاصل امسكت زيدا فادخلوا الباء ليعلم ان امساكك
اياه كان مباشرة منك بخلاف امسكت زيدا بدون الباء فانه يطلق
على المنع من التصرف بوجه غير مباشرة انتهى والفرق بين باء المصاحبة
والالصاق من وجوه الاول ما يفهم من كلام الجمهور وهو ان باء المصاحبة
لا يكون الا ظرفا مستقرا واقعا موقع الحال بخلاف باء الالصاق فانها
وان كانت قد تقع ظرفا مستقرا الا انها لا يكون الا جزأ المبتدء كما عرفت
وفيه انه لا مانع من كون باء المصاحبة لغوا ايضا على ما في اللباب وشرح الرضي
والثاني ما يفهم من الفوائد الضيائية حيث قال معنى قولنا اشتريت الفرس
بسرجه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون
السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير
عكس وفيه اما اولا فلان ما ذكروا من ان علامة باء المصاحبة اغناء
الحال عنها وعن مصحوبها يقتضي ان يكون الفرس مسرجا حين الاشتراء
واما ثانيا فلان دعوى استلزام الالصاق المصاحبة تقتضي صحة كون
الباء في امسكت بزيد للمصاحبة مع انتفاء علامتها وهي صحة اقامة مع

مقامها واما ثالثا فلان الاشتراء ملصق بالسرج وان لم يكن الفرس
ملصقا به والمعتبر في الالصاق هو لصوق امر مجرور الباء وهو لا يقتضي ان
يكون معمول الفعل ملصقا بمجروره كما عرفت في شرح باء الالصاق والثالث
ما ذكره بعض المحاشي ان الفرق بينهما بالعموم والخصوص فان الالصاق
مجرد لصوق معنى الفعل بمجروره والمصاحبة ان يكون لمجروره شركة
في المعنى الملصق كما يقتضيه صيغة المفاعلة ففي المصاحبة الالصاق مع خصوصية
زائدة عليه وهو كونه بطريق الشركة ففي قولنا به داء الصاق والامصاحبة
وفي قولنا اشتريت الفرس بسرجه الصاق مع المصاحبة هذا وفيه ان اقتضاء
المصاحبة الشركة في المعنى الملصق انما يتم اذا كان مقارنة معمول الفعل
مع مجرور الباء مما لا يتصور بدون الشركة في المعنى الملصق نحو جاء الامير
بجيشه مثلا فان مقارنة الامير بالجيش حين المجيء لا يتحقق بدون مجيء
الجيش واما اذا لم تكن كذلك فلا ترى ان الحمد ليس شريكا للمتكلم
في كونه مسبحا مع انه جوز المغني كون الباء في فسبح بحمد ربك للمصاحبة
حيث قال اختلف في الباء فقيل للمصاحبة والحمد مضاف الى مفعوله
اي سبحه حامدا اي نزهه عما لا يليق واثبت ما يليق به وقيل للاستعانة
والحمد مضاف الى الفاعل اي سبحه بما حمد به نفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود
الا ترى ان تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثيرة من الصفات انتهى وكذا
الغيب ليس مشاركا للمؤمنين في الايمان مع انهم قالوا يجوز كون الباء للمصاحبة

يؤمنون بالغيب اي يؤمنون حالكونهم متلبسين بالغيبة عنكم لا المنا
الذين اذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا
معكم والرابع ان مجرور الباء في المصاحبة يلزم ان يكون من توابع
معمول الفعل المذكور قبلها نحو جاء كم الرسول بالحق ويا نوح اهبط بسلام
واشتريت الفرس بسرجه وفسبح بحمد ربك وقد دخلوا بالكفر وتبنت
بالدين ودخلت عليه بثياب السفر وغير ذلك من الامثلة بخلاف
مررت بزيد وامسكت بزيد وللتعدية المراد بها التعدية المطلقة اذ هي
المتبادرة عند الاطلاق وهي ان يحدث معنى التصيير في مفهومه فيصير الفاعل
مفعولا فينتقل الفعل من اللزوم الى التعدي او من التعدي الى واحد الى
التعدي الى اثنين وذلك بان يدخل الباء على الفاعل نحو ذهبت بزيد
والاصل ذهب زيد ونحو صككت بالحجر الحجر والاصل صك الحجر الحجر
كذا قيل وللتعدية معنى آخر وهو ايصال معنى الفعل الى شيء بواسطة
حرف الجر من غير احداث شيء في مفهومه ويشترك فيها جميع حروف الجر
في الصحاح كل فعل لا يتعدى فلك ان تعديه بالباء والالف والتشديد
فيقال طار به واطاره وطيره وظاهر هذا يدل على ان التعدية بهذه الامور مطردة
لكن في الرضي ان التعدية بالزيادة موكولة على السماع ومن تقييده التعدية
بالزيادة يتوهم ان التعدية بالباء غير موكولة عليه قال المبرد بين التعدية
بالباء والتعدية بالزيادة فرقا وهو ان الاولى تقتضي معية المفعول مع

الفاعل دون الثانية فاذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب
بخلاف ما اذا قلت اذهبته وقال سيبويه لا فرق بين ذهبت بزيد واذهبته
في جواز المصاحبة وعدمها نحو قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد
نارا الى حالهم العجيبة الشان كمثل من استوقد نارا فلما اضاءت اي النار ما حوله
اي ما حول المستوقد من الاماكن ذهب الله بنورهم اي ذهب الله بنار
المستوقدين التي حصل لهم بسببها النور وانما قال بنورهم ولم يقل بنارهم
لانه المقصود من ايقادها وعدل عن لفظ الضوء مع انه المناسب لاضافة
لئلا يتوهم ذهاب ما في الضوء من الزيادة وبقاء ما يسمى نورا والغرض
ازالة النور عنهم رأسا وانما شبه المنافق بذلك المستوقد لان الله تعالى
آتاه حزبا من الهدى ونطق لسانه بالحق فاضاعه باستبطان الكفر
ولم يتوصل به الى نعيم الابد فبقي متحيرا امثل ذلك المستوقد بعد
ذهاب نوره وبهذه الآية مؤيدة لمذهب سيبويه اذ لا يتصور مصاحبة
الفاعل تعالى مع المفعول في الذهاب اللهم الا ان يقال ان الباء فيها للتاكيد
كانه سبحانه ذهب معه على ما في الرضي فعلى ايراد المصاحبة هذه الآية للتمثيل و
تفسير قوله وذهبت بزيد بقوله اي اذهبته اشارة الى اختيار مذهب
سيبويه وللمقابلة اي لافادة وقوع شيء في مقابلة مجرورها في التاج
المقابلة برابر شدن وبرابر كردن وكلا المعنيين صحيحان ههنا قال
ابن مالك والباء بهذه المعنى هي الداخلة على الاعواض والاثمان نحو

اشتريت العبد بالفرس اي بمقابلته وتسمى باء العوض وباء البدل وهي قد
تكون ظرفا لغوا كالمثال المذكور وقد تكون ظرفا مستقرا نحو هذا بذلك
في المغني ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم يقدرها باء السببية
كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع في لن يدخل احدكم الجنة بعمله لان المعطى
قد يعطي مجانا واما المسبب فلا يوجد بدون السبب وبذا هو الوجه الموئو
لدفع التعارض بين الآية والحديث اعلم انه جعل المغني البدل عديل
المقابلة ومثل البدل بقول الحماسي ٩ فليت لي قومها بهم اذا ركبوا
شدوا الاعادي فرسانا وركبانا ومثل المقابلة بقولهم هذا بذلك و
كذا اصاب التسهيل ومثل البدل بالمأثور ليس لي الا شهدت بدرا بالعقبة
اي بدلها والظاهر انه تحت المقابلة وصاحب اللباب اكتفى بذكر البدل و
مثله بامثلة المقابلة كقولهم هذا بذاك وللظرفية وعلامتان تحسن
في موضعها وهي كثيرة في الكلام وهي قد تكون ظرفا مستقرا نحو زيد بالبلد
اي في البلد وقد تكون ظرفا لغوا نحو بخيتناهم بسحر وايضا الظرفية قد تكون
مكانية وزمانية كالمثالين المذكورين قال بعض المدققين اختار للظرفية
على ان يقول وبمعنى في اشعارا بانه حقيقة فيها اذ جعل حرف جر بمعنى
حرف جر آخر يفيد التجوز وللقسم هكذا في بعض النسخ ولم يذكر هذا المعنى
في الكثير كما فان حقيقتها الصاق معنى القسم بالاسم المقسم به نحو اقسمت
بالله وكثيرا ما يحذف الفعل نحو بالله لافعلن زيدا توخيا للاختصار لكثرة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الاستعمال ودفعا الالتباس اذ لو قلت اقسمت بالله لجاز ان تكون مقسما او مخبرا
وان تكون مقسما لا مخبرا والباء اصل حروف القسم ولذلك خصت
من بينها بجواز ذكر الفعل ودخولها على الضمير نحو بك لافعلن واستعمالها
في القسم الاستعطافية نحو بحبوتك اخبرني فهو استعطاف للمخاطب وليس
بقسم على الحقيقة والاستعطاف انما يكون حيث يكون ما بعد القسم طلبا
ومما يقضي منه التعجب ما وقع في بعض شروح المائة من تمثيل الاستعطاف
بقوله ارحم بزيد ومزيدة هكذا في بعض النسخ عطف على قوله للالصاق او
على قوله للتعليل فيكون مرفوعا او منصوبا وفي بعضها زائدة وذلك
لان زاد جاء لازما ومتعديا وفي بعضها للزيادة وتوجيهه ان ايراد
الحرف الزائد في كلام العرب لاسيما في كلام الله تعالى وحبيبه صلى الله تعالى عليه
وسلم وانما كان ليتوصل به الى فائدة تاكيد او زيادة وضاحة او اقامة
وزن او سجع الى غير ذلك لكن للام تخيل اصل المعنى بدونه وهو المعنى
بالزيادة فكان ايراده ليس الا للزيادة والا فالزيادة ليست من
الاغراض المطلوبة بالحرف الزائد فتامل وفي بعضها للمزيد وهو مصدر
ميمي كالمرجع وفي اكثرها وللمزيدة وكانها مصدر كالمغفرة ثم الزيادة قد
قد تكون قياسية وقد تكون سماعية وتفصيل مواضعها في المبسوطات
وقد تكون في الفاعل نحو كفى بالله شهيدا وفي المبتدا نحو بحسبك درهم
وفي الخبر نحو بحسبك زيد على قول ابن مالك حيث جعل زيدا مبتدا موخرا

لانه معرفة وحسبك نكرة وفي الحال المنفي عاملها كقوله فما رجعت بخائبة ركاب
حكيم بن المسيب منتهاها وفي التوكيد بالنفس والعين نحو تبصين بانفسهن
على ما قيل وفي المفعول وهو سماعي كثير نحو وانفقوا في سبيل الله ولا تمسكوا
بكل الامساك ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة الالقاء طرح الشيء والباء زيدة
والمراد بالايدي الانفس بذكر الجزء وارادة الكل والتهلكة والهلك والهلاك
واحد الا لتوقعوا انفسكم في الهلاك بالاسراف وتضييع وجه المعاش او بالكف
عن الغزو والانفاق فيه فانه يقوي العدو ويسلطه على اهلاكم او بالامساك و
حب المال فانه يؤدي الى الهلاك المؤبد وفي الآية احتمالات اخر الاول ان
يضمن تلقوا معنى تفضوا والثاني ان المراد لا تلقوا انفسكم الى التهلكة
بايديكم فحذف المفعول والباء للآلة يقال اهلك فلان نفسه بيده اذا
سعى لهلاكها والمراد بسبب ايديكم كما يقال لا تقدامك برايك والثالث
ان المعنى لا تجعلوا التهلكة آخذة بايديكم مالكة لكم فانه اذا القى شيء الى
شخص يكون آخذا لذلك الشيء واللام للاختصاص جاء لازما ومتعديا
وصح ههنا ارادة كليهما ثم انه ظن الاكثرون ان المراد به الخبر فقالوا ان
الحمد لله مشتمل على حصر الحمد في الله تعالى بناء على لام الاختصاص والاظهر ما
عليه بعض المحققين من ان المراد بالاختصاص ارتباط الشيء بمجرور
اما بالملكية نحو المال لزيد او التمليك نحو وهب لزيد دينارا او الاستحقاق
نحو الجل للفرس الجل بالضم بوشش ستور او النسب نحو الابن لزيد او غير ذلك

كقوله تعالى وجعل لكم من انفسكم ازواجا فيندرج في لام الاختصاص لام
الملك والتمليك والاستحقاق والنسب وجعل هذه المعاني تحت
الاختصاص اولى من ذكرها واحدة لان فيه تقليلا للاشتراك واحالة
لفهم هذه الخصوصيات الى قرائن المقام وانه اذا قيل هذا المال لزيد والمسجد
لزم القول بانها لمطلق الاختصاص مع كون زيد قابلا للملك لئلا يلزم
استعمال المشترك في معنييه دفعة واكثر هم يمنعونه ومن العجائب ما في بعض
شروح المائة ان اللام في قولنا الابن لزيد للتمليك حقيقة لقوله عليه الصلوة
والسلام انت ومالك لابيك ولم يدر ان الاستدلال بالحديث انما يتم
لو كان اللام فيه للتمليك حقيقة وليس كذلك كما لا يخفى وللزيادة نحو
قوله تعالى يقولون متى هذا الوعد ان العذاب الموعود ان كنتم صادقين قل لعل
يا محمد عليك الصلوة ان يكون ايما كان ردف لكم اي تبعكم ولحقكم
بعض الذي تستعجلون حلوله وهو عذاب يوم بدر والباقي ما ياتيكم بعد الموت
فاللام في لكم زائدة لان ردف يتعدى بنفسه يقال ردفه اي تبعه وقيل ضمن
ردف معنى فعل يتعدى باللام نحو اقترب ودنى فانفلت ذكر في الاساس ان
ردف يتعدى بنفسه وباللام فكيف يكون زائدة قلت ذكر الرضي انه قيل
في بعض الافعال انه متعد بنفسه مرة وبمرة انه لازم متعد بحرف الجر وذلك
اذا تساوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما غالبا نحو نصحتك ونصحت لك
وشكرتك وشكرت لك والذي ارى ان يحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقا

اذ معناه

اذ معناه مع اللام هو معناه من دون اللام والتعدي واللزوم بحسب المعنى
وهو بالام متعد اجماعا فكذا مع اللام فهي اذا زائدة كما في ردف لكم الا
انها مطردة الزيادة جوازا في نصحت وشكرت ودون ردف فانها تعدية
بنفسه قليلا نحو اقسمت الله او ممتنعا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت
بالتعدي الى الامكنة والى غيرها فيقال نحو دخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف
الجر وانها تعدية بحرف الجر قليلا فهو متعد والحرف زائدة كما في ولا تلقوا
بايديكم وردف لكم بهذا الكلام فاحفظ ذلك فانه تفصيل حسن وللتعليل اي لجعل
ما بعد اللام علة لما تعلق به ذهنا نحو جئتك لاكرامك اي لان اكرمك او لان
اكرمتني على اضافة المصدر الى المفعول او الفاعل فان الاكرام علة غائية متقدمة
في الذهن على المجيء تقصد المجيء لاجل تحصيله ولذلك يقال فيه ان اللام للقصد
او خارجا نحو قمت للخوف فان الخوف علة باعثة على القيام متقدم عليه
في الوجود ويمكن حمل مثال المتن عليه بان يقال جئتك لانك قد كنت
اكرمتني امس فجئتك شكرا لذلك وجعل الباب التعليل عديل القصد
فاراد بالقصد التعليل الذهني وبالتعليل الخارجي والعجب مما وقع في
بعض شروح المائة من جعل القصد عديل التعليل وجعل التعليل عاما
للذهني والخارجي وللقسم ولا يستعمل الا في الامر العظيم الذي يستحق ان
يتعجب منه ويختص باسم الله ويجب حذف الفعل الذي يتعلق به اللام ولا
يستعمل في قسم السوال نحو لله لا يؤخر الاجل التاخير بئس كذا شئن اي

لايؤخر الاجل الذي قدر الله تعالى لاعمار ان اجل الله اذا جاء لايؤخر فلا
يقال لقد طار الذباب لعدم التعجب ولا لرب الكعبة لايؤخر لفقد اسم
الله ولا اقسم لعدم ذكر الفعل ولا الله اجزيك عن كذا وللمعاقبة لدلالته
على حصول مجروره بعد ما تعلق به من غير ان يكون غرضا مطلوبا منه وفي
بعض النسخ وللعاقبة وير الموافقة بعبارتهم والمضايقة سهلة وسيجيء
اللام التي لهذا المعنى لام الصيرورة ولام المآل ولام التعقيب ايضا نحو
فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فان كونه عدوا وحزنا لهم
حصل بعد التقاطهم اياه وليس للتعليل اذ لم يكن الالتقاط لاجل العداوة
والحزن بل للمحبة والتبني ومنه قول الشاعر ٩ لد ملك ينادي كل يوم
لدوا للموت وابنوا للخراب ٩ فان الموت والخراب يحصلان بعد
الولادة والبناء لا انهما علتان لها كما لزم الشر للشقاوة اللزوم
حسبما يقال لزمت الشيء ولزمت به اذا لم تفارقه والشر بدير وبد
اي لازم فلان الافعال القبيحة ومحالة الشرار فحصل له بعد ذلك
الشقاوة فالشر منصوب على المفعولية وصحف بعض الطلبة فرفعوا
الشر على الفاعلية وهو عن المقصود بالف مراحل اعلم انه انكر البصريون
لام العاقبة وجعلوا اللام في الامثلة المذكورة للتعليل على طريق المجاز
وبيانه انه لم يكن داعيهم الى الالتقاط العداوة والحزن بل المحبة والتبني
غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفعل

لاجله وكذا في مثال المتن لما كان عاقبة ملازمة الشر والدوام عليه
الشقوة فكانها كانت الغرض منها ومن وهي لابتداء الغاية لفظ
الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى كما ان الامد والاجل الفيستعملان
بالمعنيين والغاية يستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل
فانهما يستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية
جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية اللهم الا ان يجعل الاضافة لادنى
ملابسة تنبيها على ان من لا يستعمل في ابتداء ما لا نهاية له كالامور الابدية
ولذا قالوا ان علامة من الابتدائية ان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد
فائدتها كاعوذ بالله من الشيطان الرجيم فان معنى اعوذ به التجيء اليه
ومن ثم زيف قول سيبويه وغيره ان من للتفضيلية لابتداء اذ لا يقع
بعدها الى بل هي لمجرد المجاوزة فان معنى زيد افضل من عمرو زيد متجاوز
في الفضل عن مرتبة عمرو وانما لم يقع عن مكانها لانها صارت علما في
التفضيل كبعض حروف افعل التفضيل والا فمن اذا قصد بها مجرد كون
المجرور بها موضعا انفصل عنه الشيء وخرج منه لكونه مبدأ لشيء ممتد فهي
للمجاوزة جاز ان يقع عن موقعها كما انفصلت منه وعنه وانبت من كذا
وعنه ومن هذا القبيل ما يقع في عباراتهم عند بيان القيود خرج منه كذا وعينه
كذا وجعل ابن الحاجب كما اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وابن مالك كما اخذت
من زيد اليقظ من هذا القبيل وانت خبير بان معنى اعوذ به التجيء اليه واخذت

لاكونه

في معنى وصل الى او يحمل على حذف المضاف اي لابتداء ذي الغاية
للتنبيه المذكور او يركب القلب في العبارة اي لغاية الابتداء فان الشيء
الممتد له غايتان ابتداء وانتهاء ونكتة القلب البداءة من اول الامر
بالفرق بين من لغاية الابتداء وبين من للغاية الانتهاء قال سيبويه
تقول رايته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك اي محلا للابتداء و
الانتهاء كذا في المغني ثم المراد بكون من لابتداء المسافة ان يكون الفعل
المتعدي بمن الابتدائية شيأ ممتداً كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن
الشيء الذي ابتدء منه ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل
المتعدي بها اصلا للشيء الممتد نحو خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا
ممتدا لكن يترتب عليه امور ممتدة كالسير والجلوس وقد يقع اراد بالغاية
الفعل بعلاقة ان الغاية كثيراً ما تطلق ويراد بها الغرض والمقصود و
الفعل كثيراً ما يكون غرضاً ومقصوداً للفاعل لا بمعنى ان كل فعل تعلق به
من الابتدائية يكون غرضاً لفاعله حتى يلزم ان لا يصح قولنا على القدر من
اول النهار الى آخره اعلم ان مذهب البصريين ان من للابتداء في غير
الزمان سواء كان في المكان نحو سرت من البصرة بفتح النون فان
نون من تكسر عند ملاقاتها كل الا في نحو من ابنك واما نحو من اجلك يا
التي تميمت قلبي فمن قبيل نقل حركة الهمزة نحو لام التعريف فانها عندهُ
مفتوحة تحرزاً عن توالي الكسرتين فيما هو كثير الاستعمال بخلاف نون عن فانها

لكنه كل حال بنا وذكر قوله الى الكوفة للاشارة الى علامة من الابتدائية كما اوغيره
نحو ان حديثاً منك لو تعلمينه وقال الكوفيون والاخفش والمبرد وابن درستويه
وفي الزمان ايضاً نحو قوله تعالى اسس على التقوى من اول يوم وقال الغالي
شارح اللباب اصل وضع من ان يكون للابتداء في المكان وقد ورد في ليست
وفي الآية على خلاف الاصل اما البيت فلانه قال ممكن وادخل من على المكان
فقد استعمل في غير المكان وكذا في الآية فالظاهر ان من استعير من المكان في
غيره للمشابهة في كون الشيء مبدءً فهو مجاز على الاستعارة وبذا اختيار المصنف
حيث قيد الابتداء بقوله في المكان على ما في عامة النسخ وقال الرضي الظاهر
مذهب الكوفيين اذ لا مانع من مثل قولك نمت من اول الليل الى آخره
وصمت من اول الشهر الى آخره وهو كثير الاستعمال واليه اشار المصنف
حيث ترك التقييد بالمكان او بغير الزمان على ما في بعض النسخ واقتصاره
على مثال المكان لشهرته وللتبعيض وتسمى المبعضة تدل ان ما قبلها او
ما بعدها بعض من مجرورها اما مذكوراً نحو اخذت شيأ من الدراهم او مقدراً
نحو اخذت من الدراهم فان المفعول الصريح لاخذت محذوف اي اخذت
من الدراهم شيأ في الرضي اذا لم تذكر المفعول الصريح او ذكرته معرفاً نحو
اخذت من الدراهم هذا فمن متعلق باخذت لا غير لانه يقام مقام الفاعل
نحو اخذ من الدراهم والدراهم ماخوذ منها ولو ذكرته بعد المفعول المنكر نحو
اخذت شيأ من الدراهم جاز ان يكون الجار متعلقا بالفعل المذكور وان

يكون صفة شيأ فيتعلق بمقدار شيئاً كائناً من الدراهم ويجوز اذا تقدم على
النكرة ان يكون حالاً عن النكرة المتاخرة قال الله تعالى خذ من اموالهم
صدقة انتهى كلامه اذا عرفت هذا فما اشتهر من انه يعرف من المبعضة
بامكان سد بعض مسدها واشار اليه المصنف بقوله اي بعض الدراهم لا يصح
في مثل قولنا اخذت من الدراهم شيأ اذ لا معنى لقولك اخذت بعض
الدراهم شيأ الا ان يقال بحالية قولنا بعض الدراهم فان البعض لتوغله في
الابهام لا يعرف بالاضافة فالاولى ان يقال ويعرف من التبعيضية
بان يكون هناك شيء ظاهر هو بعض المجرور بمن كما في قوله تعالى خذ من اموالهم
صدقة او مقدر كما اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيأ ويمكن ان
يقال ليس المراد من امكان سد البعض ان يصح سده مسد من من غير
تغيير في التركيب بتقديم او تاخير او حذف او زيادة بل المراد سده في
الجملة ولو بعد ايراد ما يقتضيه لفظ البعض فيقدر في التركيب المذكور مثلاً
اخذت شيأ هو بعض الدراهم وبهذا كما قالوا في من التبيينية ان علامتها
صحة وضع الذي مكانها واراد وابه وضعها مكانها بعد ايراد مقتضيات
الموصول الا ترى انه لا يصح المفرد بعد الذي فيذكر مبتدء بعده وان لم يكن
بعد من ثم المفهوم من التلويح ان التبعيض المستفاد من كلمة من
في نحو الكلية لكن ذهب الرضي في التوفيق بين قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم
وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعاً الى ان التبعيض المستفاد من كلمة من

لاينافه الكلية والتوفيق وجه آخر سيشير المصنف اليه وللتبيين اي لاظهار
المقصود من امر مبهم ويعرف بصحة وضع الموصول موضعه اي بعد ايراد
مقتضيات الموصول ولا يكون الاظرفاً مستقراً اما حالاً كقوله تعالى ومن
يعظم حرمات الله فهو خيراً له عند ربه واحلت لكم الانعام الا ما يتلى عليكم
فاجتنبوا الرجس الركس والرجس والنجس واحد من الاوثان اي الاصنام اي
فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان كما يجتنب الانجاس وهو غاية المبالغة
في النهي عن تعظيمها والتنفير عن عبادتها وتقدير فاجتنبوا بانفاء اما لانه
حث على تعظيم حرمات الله تعالى اي احكامه وسائر ما لا يحل هتكه لزم وجوب
المحافظة على حدوده فدخل وجوب الاجتناب عن عبادة الاوثان فيه دخولاً
اولياً او لانه مسبب عن قوله احلت لكم الانعام فانه نعمة عظيمة تستدعي
الشكر لله تعالى لا الكفر به بالاشراك او صفة كخو قوله تعالى يلبسون ثياباً خضراً
من سندس واستبرق ولم يعهد كونه خزاً كخو الرجس من الاوثان اي هو الاوثان
وانكر مجيئاً من للبيان قوم وقالوا من في من سندس للتبعيض ومن الاوثان
للابتداء فالمعنى فاجتنبوا من الاوثان الرجس وهو عبادتها اعلم ان اظهار
المقصود من المبهم قد يكون باظهار ان المراد من ذلك المبهم امر معين كما في
الآية المذكورة وقد يكون باظهار ان المراد بهذا المبهم جار على ابهامه واطلاقه
لم يرد به معين فالاول كقوله تعالى مهما تاتنا به من آية والثاني كقولهم في بيان
معنى اما مهما يكن من شيء ثم الفرق بين من المبينة والمبعضة من وجوه

الاول ماذكر في ايضاح المفصل من ان المبعضة يصح موضعها بعض والمبينة لا تكون
لا الصفة لما قبلها والثاني ما ذكر فيه ايضا من ان المبعضة يكون المذكور قبلها
لفظا او معنى بعضا مما بعدها والمبينة عكس ذلك ثم قال بعد ذكر الفرق
بوجهين لو قلت اخذت درهما من الدراهم في مبعضة على التفسير الثاني
مبينة على التفسير الاول الثالث ما ذكره الرضي وعليه التعويل من انه يعرف
من البيانية بان يكون قبلها او بعدها مبهم يصح ان يكون المجرور بمن
تفسيرا له ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال للحبس مثلا انه
الاوثان والضمير في قولك عز من قائل انه القائل بخلاف التبعيضية فان
المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبلها او بعدها لان ذلك انما ذكور بعض
المجرور واسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان
اشرت بالدراهم الى الدراهم معينة اكثر من عشرين فمن مبعضة لان
العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنسها فمن مبينة تصح اطلاق
اسم المجرور على العشرين وفي كتاب المصاحف لابن الانباري ان بعض
الزنادقة تمسك بقوله تعالى وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم
مغفرة في الطعن على بعض الصحابة رضي الله عنهم والحق ان من فيها للتبيين
اي الذين هم هؤلاء كذا في المغني على انك عرفت ان تبعيض من لا ينافي
الكلية وللزيادة شرط الجمهور لزيادة من ثلثة شروط احدها تقدم نفي
او نهي او استفهام بهل نحو ما تسقط من ورقة الا يعلمها وفارجع البصر

هل ترى

هل ترى من فطور وتقول لا يقم من احد وهل من كتاب عندك والثاني
تنكير مجرورها والثالث كونه فاعلا او مفعولا به او مبتدء كما في الامثلة
المذكورة وقد يقل او مفعولا مطلقا نحو ما فرطنا في الكتاب من شيء فمن
زائدة وشيء في موضع المصدر اي تفريطا وليس بمفعول به لان فرط
يتعدى اليه بمعنى في وقد عدي بها الى الكتاب وفائدة زيادة من
ان احدها التنصيص على العموم نحو ما جاءني من رجل اذ لو لم يزد من
كان الاستغراق حاصلا بطريق الظهور لا بطريق النص اذ يصح نفي
الواحد ولذلك صح ان يقال ما جاءني رجل بل رجلان وثانيها تاكيد
العموم نحو ما جاءني من احد ومن ديار اذ لو لم تزد من كان الاستغراق
حاصلا قطعا لان احدا وكذا ديارا اذا قرن بحرف النفي وهو مكرر يفيد
الاستغراق البتة اذ لا تقول ما جاءني احد بل اثنان وعلى كلا الوجهين
يسمى من استغراقية ومؤكدة لتاكيدها الاستغراق المستفاد اما بطريق
الظهور او النصوصية ومن العجائب ما وقع في بعض شروح المائة من
تمثيل الاستفهام بقوله هل من زيد في الدار او عمرو الا ان يحمل على
تنكير العلم ومن جعل الاستغراق مقابلا للزيادة ولم يشترط الكوفيون
الشرط الاول من الشروط الثلثة لزيادة من واستدلوا بما حكى البغدادي
من قول العرب قد كان من مطر ولم يشترط ابو الحسن الاخفش كلا الشرطين
الاولين من الشروط الثلثة واستدل على ذلك بما ذكره المصنف من قوله

شبكة الألوكة
www.alukah.net

كقوله تعالى في سورة نوح قال يا قوم اني لكم نذير مبين ان اعبدوا الله
واتقوه واطيعون يغفر لكم من ذنوبكم فان من زائدة في الموجب
والمجرور معرفة والمعنى يغفر لكم ذنوبكم وانما يحمله على التبعيض توفيقاً
بينه وبين ما وقع في سورة الزمر قل يا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم
لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعاً انه هو الغفور الرحيم
وما ذكرنا من تخصيص اختلاف الكوفيين بالشرط الاول وتعميم اختلاف
الاخفش بالشرطين هو المفهوم من مغني اللبيب والظاهر من كلام الرضي خلافه
حيث قال وغير الاخفش والكوفيين يشترطون فيها شرطين كونها في نهاية غير
الموجب ودخولها على النكرات والكوفيون والاخفش لا يشترطون
ذلك استدلالاً بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم هذا والجواب من جانب
الجمهور اما عن قول العرب فبانه وقع على سبيل الحكاية كأنّ قائلاً قال
هل كان من مطر فاجيب بقول قد كان من مطر وقد تقرر ان المحكيّ
يبقى على حاله فكان من لم تزد الا في غير الموجب وبان من ههنا للبيان
واصل الكلام قد كان شيء من مطر فحذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه
وفيه ان حذف الموصوف بالظرف قليل سيما اذا كان فاعلاً لان
الجار والمجرور لا يكون فاعلاً للفعل المبني للفاعل الا اذا كان الجار
زائدة نحو كفى بالله وبان من للتبعيض وكان تامة فاعلها ضمير يعود
الى اسم فاعل يفهم منها نحو لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب

الخمر حين يشربها وهو مؤمن اي ولا يشرب هو اي الشارب ومن مطر حال
من الضمير المستكن في كان اذا كان الكائن حالكونه بعض مطر على انه نعت ذلاً
يتنقض تقفيا علينا واما عن الآية فمع انه قد مرت الاشارة الى ان الايجاب
الجزئي لا ينافي الايجاب الكلي يمكن ان يوفق بين الايتين بان غاية سورة
نوح خطاب لقوم نوح على نبينا وعليه السلام وغاية الزمر خطاب للامة المرحومة
المحمدية على نبيهم افضل الصلوات والتسليمات وبان غفران البعض منصرف
الى من كان متلطخاً بمظالم العباد فانها لا تغفر الا برضائهم وغفران الجميع
ينصرف الى من تنزه عن المظالم وبان المراد مغفرة جميع الذنوب التي كانت
قبل الاسلام فان الاسلام يحك ما قبله ومغفرة بعض الذنوب التي
تصدر بعد الاسلام او المراد بمغفرة البعض ترك المواخذة عليها في الاخرة
وبمغفرة الجميع ترك ما كان على الامم السالفة من المسخ وكتب الذنوب
على الجباه او مغفرة البعض بلا توبة ومغفرة الجميع معها او المراد بغفران
الذنوب جميعاً لمن يشاء او المراد بمغفرة البعض ترك العذاب عليها اصلاً
وبمغفرة الجميع ما يعم ترك العذاب كلاً وبعضاً والعصاة يعذبون لا على
قدر ذنوبهم بل انقص منها ثم يغفر الله لهم اعلم ان المتكلمين منهم من اوجب
العقاب على الكبائر بلا توبة ومنهم من اوجب العفو واهل الحق على
التفويض الى مشية الله تعالى ان شاء عذب وان شاء عفا وانه واسع
المغفرة فعليك بالتامل في تطبيق هذه الوجوه بالمذاهب وبيان الايتين

فانه الذي يكتب فيه العبرات والى لانتهاء الغاية يعني انه ينتهي به الحكم لا
يتجاوزه او ينتهي عنده ولا يصل اليه وتحقيقه ان الى للنهاية فحيثما
يقع على اول الحد وان يتوغل في المكان لكن يمتنع المجاوزة لان النهاية
غاية وما كان بعده شيء لا يسمى غاية في المكان هكذا في كثير من النسخ لما كان
المختار عند المصنف ما ذكره اللباب من اختصاص من بالابتداء في المكان وقد
ذكر النحويون ان الى معارضة لمن ومقابلة لها زعم المصنف ان الى ايضا مختصة
بالانتهاء في المكان تحصيلا لحسن المقابلة واستعملها في غير المكان على
سبيل الاستعارة والتجوز لكن المفهوم من كلام المحققين كالرضي وغيره
انه لا خلاف لاحد في عدم اختصاص الى بالمكان فانها تستعمل لانتهاء
الغاية مطلقا اتفاقا مكانية كانت نحو سرت من البصرة الى الكوفة
او زمانية نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو اعطيته من مائة الى الف
فعلى هذا ينبغي ان يترك قوله في المكان كما في بعض النسخ وللمصاحبة
قيل اراد ابكونها للمصاحبة كون ما بعدها داخلا فيما قبلها والظاهر ان
للمصاحبة معنى آخر غير الانتهاء فان الانتهاء لا بد فيه من امتداد ما
سواء كان النهاية داخلة في حكم ما قبلها او لا والمصاحبة يقصد بها مجرد
معية مدخولها مع ما قبلها في الحكم من غير ملاحظة امتداد المعية نحو قوله
تعالى وآتوا اليتامى اموالهم ولا تتبدلوا الخبيث بالطيب ولا تاكلوا اموالهم
اي اموال اليتامى الى اموالكم اي مع اموالكم اي لا تنفقوها معها

لا تسهوا اياها فهذا حلال وذلك حرام وحرمة اكل اموال اليتامى انما هو في
ما زاد على المعروف من قدر حاجته واجرة سعيه لما روي عن النبي صلى الله عليه و
على آله واصحابه وذريته وسلم ان رجلا قال له ان في حجري يتيما افاكل من ماله
قال بالمعروف غير متاثل مالا ولا واق مالك بماله وقد يقال ان الى في الآية
للانتهاء والتقدير مضمومة الى اموالكم او على تضمين لا تاكلوا معنى لا تضموا
اي لا تضموا اموالهم اكلها الى اموالكم وقد يكون ما بعدها داخلا فيما قبلها
اي في حكم ما قبلها او في الحكم الذي ذكر قبلها ولا يخفى عليك انه ان حمل قوله
للمصاحبة على ما حمله البعض من كون ما بعدها داخلا فيما قبلها فهذا الكلام يكون
بيانا لمواضع الدخول وعدم الدخول لكن هذا البيان يقتضي ان لا يكون اموالكم
في الآية المذكورة داخلة في حكم ما قبلها فتامل وان اريد به ما هو الظاهر كما ذكرنا
فهذا الكلام يتعلق بقوله والى لانتهاء الغاية فان الى الانتهائية هي التي
قد يكون ما بعدها داخلا فيما قبلها وقد لا يكون ذكره بعد الفراغ عن بيان الى
وهو اشارة الى خلافية مشهورة وهي ان ما بعد الى هل يكون داخلا في ما
قبلها ام لا وللنحويين في ذلك مذاهب الاول الدخول الا مجازا ولم يذهب اليه
الا قليل من النحاة حتى قال في التلويح لم يعرف له قائل الثاني الخروج الا مجازا
فدخول المرافق على هذا المذهب يكون بطريق المجاز وفي الرضي هذا هو المذهب
وفي التلويح واليه ذهب كثير من النحاة وفي الايضاح وعليه النحويون اي
جمهورهم الثالث الاشتراك اي الدخول ايضا بطريق الحقيقة والخروج ايضا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بطريق الحقيقة والرابع انه لا يدل على الدخول والخروج بل كل منهما يدور
مع الدليل وفي التاويح عد هذا المذهب مختاراً وما عداه مذاهب ضعيفة
والفرق بينه وبين الثالث ان الاشتراك ههنا معنوي وفي الثالث
لفظي والمذهب الخامس التفصيل وهو الدخول ان كان ما بعدها من جنس
ما قبلها يعني ما قبل الى يشتمل ما بعدها لو لم يذكر الى كقوله تعالى اذا قمتم الى
الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق فان اليد اسم للمجموع من
رؤوس الاصابع الى الابط فلو لم يذكر الى المرافق يشتمل الوظيفة الكل و
الخروج ان لم يكن كذلك اشار اليه المصنف بقوله وقد لا يكون داخلاً في ما
قبلها وذلك ان لم يكن ما بعدها من جنس ما قبلها اي لو لم يذكر الى لم يشمل
ما قبلها ما بعدها كقوله تعالى كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض
من الخيط الاسود من الفجر ثم اتموا الصيام الى الليل فان الغاية وهي
اي الامساك من الاكل والشرب والوقاع الى الليل فانه لو لم يذكر الى
الليل لم يشتمل الصيام لانه يتحقق بامساك ساعة ما مثلاً ثم ان ما ذكره
من كون الجنسية وعدمها ضابطة في الدخول وعدمه ليس على سبيل القطع
بل بمعنى الظهور وعند انتفاء القرينة اذ ربما يثبت الخروج مع الجنسية
والدخول مع عدمها لوجود دليل خارجي في المغنى واذا دلت قرينة على
دخول ما بعدها كقوله تعالى من اول الى آخره او على خروجه عمل بها
والا فعند بعض دخل الكل من الجنس وقيل مطلقاً وقيل لا يدخل مطلقاً وهو

الصحيح وفي الرضي قيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها فالظاهر الدخول والا
فالظاهر عدم الدخول فلا يرد ما قيل ان الغاية خارجة في قولنا قرأت الكتاب
الى باب القياس مع ان الغاية من جنس المغيا وداخلة في قوله تعالى سبحان الذي
اسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى مع ان مطلق الاسراء
لا يتناوله لان الخروج في الاول بقرينة التحير مثلاً والدخول في الثاني بالاحاديث
المشهورة وانما اختار المصنف هذا المذهب من بين المذاهب الخمسة اما اولاً فلموافقة
الضابطة التي ذكرها مشايخنا في كتب الاصول من ان الغاية ان تناولها صدر
الكلام فهي داخلة تحت المغيا كالمرافق وان لم يتناولها صدر الكلام فهي خارجة
كالليل واما ثانياً فلان الاخذ به عمل بنتيجة المذاهب الاربعة لان تعارض
الاولين اوجب الشك وكذا الاشتراك لفظياً كان او معنوياً اوجب
الشك ففي صورة الجنسية وقع الشك في الخروج بعد ثبوت التناول
فلا يثبت الخروج وفي صورة عدم الجنسية وقع الشك في الدخول بعد
ثبوت عدم التناول فلا يثبت الدخول واما ثالثاً فلان ذكر الغاية
اما لمد الحكم اليها او لاسقاط ما وراءها ففي صورة الجنسية ليست للمد لان
الحكم ممتد بدونها في لاسقاط ما وراءها فدخل تحت المغيا وفي صورة
عدم الجنسية ليس لاسقاط ما وراءها اذ ليس الحكم ممتداً الى الغاية فضلاً
عما وراءها حتى يسقط بقرب الغاية فهي لمد الحكم اليها فلا تدخل تحت المغيا
ومجال الكلام واسع يطلب من المطولات بقي ههنا بحث وهو ان قد للتقليل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وقد اد خلها المصنف على الدخول والخروج فلا يصح الحمل على تقليل كل منهما بالنسبة
الى الآخر ولا بالنسبة الى آخر اذ لا واسطة بين الدخول والخروج فاما ان
يحمل على التحقيق او على التكثير على سبيل الاستعارة يعني ان الدخول في
صورة الجنية كثير والخروج قليل لوجود دليل مانع عن الدخول وفي
صورة عدم الجنية بالعكس او يجعل قوله قد يكون لمجرد الايجاب الجزئي
وقد لا يكون لمجرد السلب الجزئي من غير افادة التقليل على ما ذكره المنطقيون
في بحث الاسوار ويكون قوله ان كان من جنس ما قبلها وان لم يكن بيانا
لهذين الوقتين فتامل وحتى وعتى بالعين لغة بذيلية وقرا ابن مسعود
رضي الله عنه عتى حين اعلم ان حتى يجيء على ثلثة اوجه عاطفة وهي كالجارة
في معنى الانتهاء لكن يدخولها يجب ان يكون جزءا ما قبلها حقيقة نحو
مات الناس حتى الانبياء او حكما نحو مات السادات حتى عبيدهم لان العبيد
بالاختلاط مع السادات كالجزء منهم وابتدائية وتسمى استينافية
وحرف ابتداء ايضا وهي مبتدء بعدها الجمل لا يكون ما بعدها كلاما مستانفا
غير متعلق بما قبلها من حيث الاعراب والا فلا شك في تعلقها بما قبلها
من حيث المعنى ولذا قالوا انه لا بد من تقدير محذوف قبل حتى
الاستينافية في قول فرزدق فواعجبا حتى كليب تسبني ليكون ما بعدها
غاية له اي فواعجبا يسبني الناس حتى كليب تسبني وكليب اسم قبيلة
وجارة وهي الاصل المقصود بالبيان ههنا وتجيء لاربعة معان بمعنى

الاوكي والى ومع مثال الاول ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما
لديك قليل اي الا ان تجود والحال ان ما عندك المال قليل مثال الثاني
اسلمت حتى ادخل الجنة اي كي ادخلها ولم يذكرهما المصنف لاختصاص دخول
حتى بهذين المعنيين على الفعل المضارع المنصوب بتقدير ان فلم يظهر اثر
الجر معنا لفظا والمقصود بيان الجواز على ان مجيئها بمعنى الا اقل قليل وقل من
يذكره ومجيئها بمعنى كي انكره الاندلسي وقال لم يثبت حتى بمعنى كي بل لام
الا لانتهاء وانكان هو مجوجا بمثال الجنة اذ لا يصح معنى الانتهاء فيه فانه
ان اريد بالاسلام احداثه فهو لا يحتمل الامتداد وان اريد اثباته عليه فدخول
الجنة لا يصح منتهى له بل الاسلام حق اكثر اقوى مع ان مذهب الكوفيين ان حتى
الداخلة على المضارع ناصبة بنفسها فليست من الحروف الجارة المقصودة بالبيان
لانتهاء الغاية مثل الى لكن بينهما فارق من وجوه منها ان حتى موضوعة
لافادة ان يقتضي الفعل قبلها شيئا فشيئا الى الغاية والى ليست كذلك فيجوز
كتب الي زيد وانا الى عمرو ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو ومنها ان حتى تضعفها
في الغاية لم يقابلوا بها ابتداء الغاية فلا يقال سرت من البصرة حتى الكوفة
ومنها ان حتى ما اشار اليه المصنف ولم اقف عليه لغيره من ان الى يختص بالغاية
المكانية على ما مر وحتى لا يختص بها بل تستعمل في النهاية مطلقا في الزمان نحو
مت بكسر النون اصله نومت نقلت كسرة الواو الى النون ثم حذفت الواو
لالتقاء الساكنين البارحة اي الليلة الماضية بلا فصل على ما في القاموس والبراح

الزوال فهي من الصفات الغالبة والبارحة دير شب حتى الصباح ومن وجوه الفرق
بينهما ان ما بعد حتى الجارة يجب ان يكون آخر جزء مما قبلها او ما يلاقي
آخر جزء منه نحو صمت رمضان حتى الفطر فلا يجوز نمت الليلة حتى نصفها
او ثلثها ويجوز ذلك في الى نحو اكلت السمكة الى نصفها او ثلثها والسير في
مع جماعة اوجب كون ما بعد حتى جزء مما قبلها كما في العاطفة فلم يجز نمت
البارحة حتى الصباح جراكما لا يجوز النصب فالمصنف بما يراد بهذا المثال اشار الى
ترزيف مذهبهم واختيار مذهب الجمهور ويؤيده قوله تعالى سلام هي حتى مطلع
الفجر فان الليل على تقدير الوقف على سلام وسلام الملائكة على تقدير عدم
الوقف ينتهي عند طلوع الفجر فكيف يصح تمثيل المصنف بقوله وفي المكان
نحو سرت البلد حتى السوق مع ان السوق ليس آخر اجزاء البلد قلت آخرية
اعم من ان يكون بحسب القوة فانك اذا ابتدأت بعقدك من الجانب
الاضعف مصعداً كان آخر الاجزاء اقواها كنحو مات الناس حتى محمد صلى الله عليه وسلم
او بحسب الضعف فانك اذا ابتدأت بغايتك من الجانب الاقوى منحدراً
كان آخر الاجزاء اضعفها كنحو قدم الحاج حتى المشاة او بحسب الحس والدخول في
العمل كنحو قرأت القرآن حتى سورة الناس واكلت السمكة حتى رأسها فيجوز
ان يكون السوق آخر الاجزاء حسا او دخولا في السير من البلدة المعهودة
او يعتبر القوة او الضعف في السوق بالنسبة الى سائر اجزاء البلد باعتبارات
خطابية على ان ابن مالك جوز نحو سرت الليلة حتى نصفها مستدلا بقوله

عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يؤس يقول الشاعر عينت
محبوبة ليلة توصلها فما زال تلك الليلة ينتظر راجيا ملاوعدته اياه الى ان
مضى نصف الليلة فانقطع الرجاء وعاد آيسا ومن وجوه الفرق بينهما ما اشار
اليه ابن الحاجب في كافيته من ان الى كثيرا للمصاحبة قليلا بخلاف حتى فانها
كثيرا للمصاحبة كثيرا والظاهر كما عرفت في الى ان بذا معنى آخر غير معنى الانتهاء
الذي يكون الغاية فيه داخلة في المغيا نعم الكلام في اثبات بذا المعنى بالدليل
القطعي فانه لم يقم دليل قاطع على كون حتى بمعنى المصاحبة والمثال المذكور في
المتن نحو قرأت ورد بكسر الواو قطعة من الآيات او الاذكار او الصلوة يدام
عليها حتى الدعاء ارفع الدعاء يحتمل الانتهاء ايضا كما لا يخفى على المبتدي والمنتهي
وفي الرضي توهم ابن الحاجب من دخول ما بعد حتى الجارة فيما قبلها كثيرا كما
بعد مع ان حتى يكون بمعنى مع وقد يقيس ان يكون الحكم بكون
بمعنى مع قليلا ايضا موهوما من دخول ما بعد الى فيما قبلها قليلا الا انه لم يذكره
الرضي ومن وجوه الفرق بينهما ان دخول المجرور بالى في حكم ما قبلها
مختلف فيه كما عرفت بخلاف حتى الجارة فانه ذكر الشيخ شهاب الدين
انه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى والحق انه ليس كذلك
بل الخلاف فيها مشهور وانما الاتفاق في حتى العاطفة لا الخافضة
فيهما اقوال جزم جار الله وصاحب اللباب بالدخول مطلقا سواء كان
جزء مما قبلها او ملاقيا آخر جزء منه فيفيد مثل السمكة والبارحة قد اكل الرأس

ونيم الصباح وجوز ابن مالك الدخول مطلقا سواء كان جزء مما قبلها او
ملاقيا لآخر جزء منه ففي المثلين يحتمل اكل الرأس ونوم الصباح وعدمهما
والتعيين بالقرائن وفصل عبد القاهر والرماني والاندلسي وغيرهم
فقالوا الجزء داخل كما في المعاطفة والملاقي غير داخل فالرأس مأكول و
الصباح غير منوم واذا عرفت هذا فما ذكره المصنف من ان ما بعد حتى قد
يكون داخلا في حكم ما قبلها كما اكلت السمكة حتى رأسها وقد لا يكون
داخلا فيه ان في حكم ما قبلها كالمثال المذكور ان حمل على ما اختاره الجرجاني
من التفصيل كما هو الملائم لما اختاره في المثال المذكور اشارة الى
مثال البارحة وان حمل على ما اختاره ابن مالك كما هو المناسب للاطلاق
وعدم تقييد الدخول وعدمه بالجنسية وعدمها كما فعل فيما لك في الى
وفي الرضي ان مذهب ابن مالك قريب فالمثال المذكور ينبغي ان يكون
اشارة الى مثال السمكة ويكون مقصوده ان الرأس يحتمل الدخول و
الخروج ففي مقام الافتخار بكثرة الاكل مثلا يحمل على الدخول وبالنظر
الى العادة يحمل على الخروج كما نقل الجلبي عن صاحب الترجيح ان الرأس
انما لا يدخل في السمكة في حق الاكل لانه لا يؤكل عادة فتامل ومن وجوه
الفرق بينهما ان الى يجوز دخولها على المظهر والمضمر اتفاقا لكنه اذا دخل
على الضمير ينقلب الفه ياء وكذلك كل الف في آخر حرف او اسم غير ممكن
اتصاله بضمير نحو عليه واليه ولديه بخلاف حتى فانه قد اختلف فيه

فاجاز

فاجاز المبرد والكوفيون دخولها على المضمر متمسكين بقوله فلا والله
لا يبغي ناس حتى حتاك يا ابن ابي زياد وقال الجمهور هي مختصة
بالاسم الظاهر بخلاف الى حطا لها من مرتبة اصلها ولانهم لو قالوا حتاه
لاشتبه مع المضمر الفا فيما غيرت الف اشاله الى الياء كما عرفت ولو
قلبوها لغيروا الفا من غير حاجة لاستغنائهم بالى التي هي اوسع تصرفا منها
فانها تدخل آخر الاجزاء واوساطها ويقوم مقام الفاعل بخلاف حتى
فيقال اقيم الى زيد ولا يقال حتى زيد فلا يقال حتاه بالالف ولا حتيه
بالياء ويقال اليه وانما اقتصر المصنف على ذكر حتاه لان من اجاز دخول
حتى على المضمر اجازه كذلك في الشعر المذكور وهو محمول على الشذوذ عند
الجمهور وعلى للاستعلاء اي لاستعلاء شيء على مجرورها اما حقيقة نحو
زيد على السطح او توهما نحو وعليه دين كما يقال ركبه دين كانه يحمل ثقل
الدين على عنقه او على ظهره ومنه علي قضاء الصلوة وعليه القصاص
لان الحقوق كانها راكبة على من تلزمه وكذا قوله تعالى كان على ربك
حتما مقضيا تعالى شانه عن استعلاء شيء عليه ولكنه اذا صار الشيء
مشهورا في الاستعمال في شيء لم يراع اصل معناه نحو ما اعظم الله
ومنه توكلت على فلان كانك تحمل ثقلك عليه واما قولهم فلان
على جلالته يقول كذا ففيك على فيه بمعنى مع كما في وآتى المال على حبه اي مع حبه
وقيل المعنى انه يلزمه ما لزوم المركوب لراكبه من قولهم ركبته الديون اي

لزمته او على ما يقرب من مجرورها بقوله تعالى عليها قعود اي على موضع يدنو
منها اي من حافات الاخدود وقد تكون على بمعنى الباء اي باء الالصاق
فانه المتبادر عند الاطلاق نحو قوله تعالى حقيق على ان لا اقول الا بان لا
اقول وقرء ابي بان وكان قراءة تفسير لقراءة الجماعة وقالت العرب
اركب على اسم الله اي باسم الله نحو مررت عليه بمعنى مررت به اي التصق
مروري بمكان يقرب منه زيد وقال الاخفش ان الباء في مررت به بمعنى
على وانت خبير بان كلا من الالصاق والاستعلاء ليس بالنسبة الى
المجرور بل بالنسبة الى ما يقرب منه فلا فائدة في حمل احدهما على الآخر
فاذا استوى التقديران في الجائزية فالاولى ابقاء كل منهما على اصله
او تقدير ما هو الاكثر استعمالا اصلا وارجاع الضمير اليه كما هو رايهم ومررت
عليه ان كان وقد جاء الا ان مررت به اكثر فكان اولى باعتباره اصلا بدا
والمفهوم من كلام الشيخ الرضي ان بين مررت عليه ومررت به فرقا وهو
ان مررت عليه يفيد ان مرورك به كان من جهة الفرق بخلاف مررت
به وعن للبعد والمجاوزة اي لبعد شيء عن المجرور بها وتعديه عنه بسبب
احداث المصدر المعدى بها قيل ذكر البعد مع المجاوزة للاشارة الى ان
المفاعلة بمعنى اصل الفعل نحو رميت السهم عن القوس اي بعد السهم عن
القوس بسبب رميتي وكذا اطعمه عن الجوع اي بعده عن الجوع بسبب
الاطعام فلا حاجة الى ما قيل سواء كان مجاوزة شيء عن مجرورها كما في

مثال السهم او مجاوزة مجرورها عن شيء كما في مثال الجوع فتدخل تارة
على المتجاوز عنه وتارة على المتجاوز وكذا اخذت عنه المال اي بعد عنه
المال بسبب اخذه عنه وما وقع في بعض شروح المائة من ان عن فيه
لانتزاع وجعله مقابلا للبعد والمجاوزة فمما يقضي منه التعجب اعلم ان
تعدية شيء عن شيء ومجاوزته عنه يتصور بثلث صور اما بزوال الشيء عن
الثاني ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول
اليه وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين
وذلك لان المجاوزة اعم من ان يكون حقيقة كما في مثال السهم او توهما
كما في مثال العلم فانه يتوهم مجاوزة العلم من المعلم ووصوله الى المتعلم وكذا
في مثال الدين فانه يتوهم مجاوزة الدين عن المديون ووصوله الى
الدائن بتوهم ان ما ياخذه الدائن من مثل الدين هو الدين وليس هو
بنفس الدين على ما تقرر في كتب الاصول ثم في تمثيل المصنف للبعد والمجاوزة
بمثال السهم اشارة الى رد من قال ان عن في هذا المثال بمعنى الباء لانهم
يقولون ايضا رميت السهم بالقوس لما انه لا حاجة في حمل عن على معنى الباء
مع صحة معناه الاصيل واما ما ذكر بعضهم انه انما يقال رميت السهم بالقوس
اذا كانت القوس هي المرمية وفي للظرفية اي للدلالة على كون مدخولها
مستقرا للشيء ومحلا له ويقال للوعاء للاشتمال ثم الظرفية اعم من ان
يكون زمانية او مكانية حقيقة او حكمية فالحقيقية المكانية نحو المال

في الكيس بكسر الكاف وعاء الدراهم والزمانية نحو وهم من بعد غلبهم سيغلبون
في بضع سنين ومن المكانية ادخلت الخاتم في اصبعي والقنسوة في راسي
الا ان فيها قلبا والحكمية نحو نظرت في الكتاب وتفكرت في العلم لكون الكتاب
والعلم شغلين للنظر والتفكر مشتملين عليهما اشتمال الظرف على المظروف
فكانهما احاطا بهما من جوانبهما وكذا قوله عليه الصلوة والسلام في النفس المؤمنة
مائة من الابل آتي في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف
للمظروف وبذه هي التي يقال انها للسببية ومنه ما في الحديث ان امراة دخلت
النار في هرة والاستعلاء اي بمعنى على نحو قوله تعالى حاكيا لما قال فرعون للسحرة
حين قالوا آمنا برب موسى وهارون متوعدا فلاقطعن ايديكم وارجلكم
من خلاف اي اليد اليمنى والرجل اليسرى ولاصلبنكم التصليب مبالغة الصلب
بمعنى بردا ركشيدن كالقطع والتقطيع وقرئ بالتشديد والتخفيف في
جذوع النخل جمع جذع بالكسر تنه درخت النخل جنس واحده النخلة ففي
بمعنى على اذ الصلب انما يكون على سعاف النخل لا فيها ويجوز ان يجعل على معنى
الظرفية بان يشبه تمكن المصلوب بالجذع بتمكن المظروف بالظرف
فالضابطة ان كل ما كان فيه معنى الاحتواء او ما نزل منزلته كجلست في
الدار فهو موضع في دون على وكل ما كان فيه معنى الاستعلاء دون الظرفية
نحو عليه دين فهو موضع على دون في وكل ما كان فيه معنى الاستقرار و
معنى الاستعلاء فهو صالح لهما كالآية المذكورة وكذلك تقول جلست في الارض و

على الارض ومنه كنت في الفلك ومن معك على الفلك اعلم ان لفي معان اخر
لم يذكرها المصنف كالمصاحبة نحو فخرج على قومه في زينته اي مع زينته والتعليل
كما في حديث الهرة والانتهاء نحو فردوا ايديهم في افواههم اي الى افواههم
والمقايسة نحو فما متاع الحيوة الدنيا في الآخرة الا قليل اي بالقياس الى الآخرة
وكذا سائر الحروف الجارة وان شئت الاطلاع فارجع الى المطولات كشروح
التسهيل والمغني وغيرهما فاقتصار المصنف على ما ذكر اما لشهرة ما ذكر بالنسبة
الى ما ترك واثبات ذلك دونه خرط القتاد اولانها معان حقيقية و
المتروكة معان مجازية راجعة اليها بنوع من التاويل والتكليف كما اشرنا
في بعض الامثلة وبذا اليفي عقبة صعبة مع ان بعض ما ذكر يمكن ارجاعه الى
بعض آخر منه كما لا يخفى فالاحسن في التعليم ودفع حيرة المتعلم ذكر الكل لكنهم قد
يكتفون بذكر البعض مخافة الاطناب وسامة الاصحاب واحالة للمتروك
الى فطانة الطلاب ولا حجر في شيء من ذلك ونظير ذلك ما ذكر السيد السند في ذكر
الرءوس الثمانية في اوائل الكتب وبالجملة ليس بذا اول قارورة كسرها المصنف
مع ان نسخ المتن مختلفة في بيان بذه المعاني قلة وكثرة اختلافا فاحشا
ومما ينبغي ان ينبه عليه ما ذكره في المغني وهو ان مذهب البصريين ان احرف
الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما ان احرف الجزم واحرف النصب
كذلك وما اوهم ذلك فهو عندهم اما مؤول تاويلا يقبله اللفظ كما قيل في
آية التصليب انه في ليست بمعنى على ولكنه شبه المصلوب المتمكن في الجذع

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بالحال في الشيء واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم
شربن في قوله شربن بماء البحر معنى روين واحسن في قوله وقد احسن
معنى لطف واما على شذوذ انابة كلمة عن اخرى وبذا الاخير هو محل الباب
كله عند الكوفيين وبعض المتاخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم اقل
تكلفا وذكر الرضي انه اذا امكن في كل حرف جر توهم خروجه عن اصله وكونه
بمعنى كلمة اخرى او زيادة ان يبقى على اصل معناه الموضوع هو له ويضمن
فعله المتعدي به معنى من المعاني يستقيم به الكلام فهو الاولى بل الواجب فلا تقول
ان على بمعنى من في قوله تعالى واذا اكتالوا على الناس بل تضمن اكتالوا معنى
تحكموا في الاكتيال او تسلطوا ولا تحكم بزيادة في في قوله يخرج في اعراقها
نصيا بل تضمن يخرج معنى يؤثر بالخروج وقد مضى بعض من امثلة تضمين
في اما كنه فتذكر والكاف للتشبيه اي لتشريك شيء بمجروره في امر
نحو زيد كالاسد اي في الجراة ولم يتعرض لكونه للتعليل نحو اذكروا الله
كما يهديكم ولا لكونه بمعنى لعل كما في لاتشتم الناس كما لا تشتم اي لعلك
لا تشتم ولا للقران نحو اتيتك كما طلع الفجر لان كلامه في معاني الكاف
الجارة والكاف بالحاق ما الكافة يخرج عن عمل الجر وهذه المعاني حادثة
بعد تركيب الكاف مع ما صرح به الرضي وقد تكون الكاف زائدة للتاكيد
لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة تاشيا على ما صرح به الامام ابن جني
ويحكم بزيادتها عند دخول مثل عليها كقوله فاصبحوا مثل كعصف ماكول

اصبحوا مشبهين بورق زرع اكله الدواب وراثته او عند دخولها على مثل
نحو قوله تعالى ليس كمثله شيء اي ليس مثله اي مثل ركاله في اخص الصفات و
ما ويأله من جميع الوجوه فيما به المماثلة فالاضافة في مثله ليست للتعريف
لتوغل مثل في الابهام فلا يرد انه لا يجوز وقوع الجز معرفة والمبتدء نكرة قبل
النواسخ وبعدها وهنا كذلك فان مثله خبر ليس وهو معرفة واسمه نكرة وهو
قوله شيء ولو لم يقدر الكاف زائدة صار المعنى ليس مثل مثله شيء فيلزم المحا
وهو اثبات المثل لله تعالى عن ذلك وقيل الزائد هو المثل لان الحاجة الى
الحكم بالزيادة تنشأ منه ومنشأ الحكم بالزيادة اولى بكونه زائدا فلا يلزم
المثل المشهور نزع الخف قبل الوصول الى الماء وقد جاء زيادة المثل في
قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به بدليل قراءة ابن عباس رضي الله عنهما بما آمنتم
به وفيه انه يعارضه ان زيادة ما هو على حرف اولى لا سيما اذا كان من
قسم الحروف فالحكم بزيادة الحرف اولى بل زيادة الا لم يثبت وقراءة
الجماعة يمكن ان يحمل على زيادة الباء في المفعول المطلق اي ايمانا مثل ايمانكم
به اي بالله تعالى او بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم او بالقران وقيل لا شيء منها
بزائد وان ذلك من قبيل قولهم مثلك لا يبخل يريدون به نفي البخل
عن المخاطب على طريق الكناية لانهم اذا نفوه عمن هو على اخص صفاته و
يسد مسده فقد نفوه عنه كما يقولون بلغت اترابه يريدون بلوغه فقولنا
ليس كالله شيء وليس مثله شيء وليس كمثله شيء عبارات متعاقبات على معنى

شبكة الألوكة
www.alukah.net

واحد هو نفي المماثلة عن ذاته تعالى لا فرق بينهما الا بما يعطيه الكناية من المبالغة
قال القاضي البيضاوي ومن قال الكاف فيه زائدة لعله عنى انه يعطي
معنى ليس مثله غير انه اكد ما ذكرنا فتامل فيه وقيل هو على طريقة قولك
ليس لاخ زيد اخ عن نفي الشيء بنفي لازمه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان لاخ
لكان ذلك الاخ اخ هو زيد وكذا ههنا نفيت ان يكون لمثل الله مثل
والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثله وقيل المثل بمعنى
الصفة اي ليس كصفته صفة وقيل المثل بمعنى الذات اي ليس كذاته شيء
ولعله اشارة التوجيه الاول لا توجيه آخر يدل على ذلك عبارة القاضي
حيث قال والمراد من مثله ذاته كما في قولهم مثلك لا يفعل كذا اي قصد
المبالغة في نفيه عنه وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال
فاصبحوا مثل كعصف ماكول وفي بعض شروح الامة مثل الكاف الزائدة
بقوله عندي كذا درهما والظاهر انه ليس من هذا القبيل فان كاف التشبيه
اذا صار مجموعها بمعنى كم الخبرية للعدد المبهم وانمحى عن الجزئين معنى التشبيه
والاشارة وصارت الكلمتان كلمة واحدة ولذا تقول ان كذا مالك
برفع مالك على انه مبتدأ وخبر فان اعلم ان المصنف لم يذكر اختصاص الكاف بالاسم الظاهر
كما ذكر ذلك في حتى وواو القسم اظهارا لحطهما عن رتبة اصليهما الى والباء
والمسئلة خلافية فقال الجمهور بالاختصاص كراهة اجتماع الكافين عند
دخولها على كاف الخطاب وحمل عليه بقية الباب مع الاستغناء بمثل واجاز

المبرد دخولها على الضمير متمسكا ببعض الاشعار والجمهور حملوها على الشذوذ ومذ
بضم الميم وسكون الذال واذ التي الى كن يضم آخره كثيرا فيقال مذ اليوم وفي
بعض اللغات يضم ابدا لقيه ساكن اولا وكسر ميمه وميم منذ لغة سليمية
وهما يكونان اسمين غير تقع ما بعدهما اما بمعنى اول مدة زمان الفعل المتقدم
عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول مدة زمان عدم رؤية يوم
الجمعة او بمعنى جميع مدة ذلك الفعل نحو ما رايته مذ او منذ يومان اي جميع مدة
زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص ويكونان حرفين فينجر ما بعدهما
وهو المقصود بالبيان ههنا فهما حرفين يكونان لابتداء الغاية مثل من لكن
في من خلاف هل يجر غير الزمان او عامة في الزمان وغيره كما عرفت ولا خلاف
لاحد في ان مذ ومنذ يختصان بالابتداء في الزمان ولا يستعمل في المستقبل
اتفاقا من الجمهور بل يختص بالزمان الماضي على ما ذكره متبعا لصاحب اللباب
وغيره والمراد ان مبدء زمان الفعل اثباتا كان او نفيا هو ذلك الزمان الماضي
الذي دخلا عليه لفظا او تقديرا وآخره والتكلم قيدان لتحديد فعل مذكور تعلقا
به وتعيينه وذلك التحديد اما بان يذكر اول الزمان المتصل آخره بزمان
التكلم غير متعرض لذلك الآخر للعلم باتصاله بوقت التكلم مختصا لذلك الاول
بما لا يشاركه فيه غيره مما هو بعده كما اذا قلت ما رايته يوم الثلثاء مثلا ما رايته
او ما سافرت من البلد مذ يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة تريد يوم الجمعة الاقرب
الى وقت التكلم اذ لا يشاركه في هذا الاسم ما بعده من الايام فالاول مثل

للنفي والثاني للاثبات اي ابتداء زمان عدم رؤيتي اياه ومبدء مدة مسافرتي
من البلد كان يوم الجمعة بضم الميم وسكونها وفتحها الى الآن وهو الزمان
الذي وقع فيه كلام المتكلم وهي كلمة مبنية على الفتح واما ان يوم الجمعة هل
وقع فيه الرؤية ام لا ففي بعض الكتب ان بين الجر والرفع فرقا وهو
جواز الرؤية في يوم الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع وفي الرضي لا فرق من
حيث المعنى بين الجر والرفع فيجوز الرؤية وعدمها في كلا الوجهين جواز دخول
الحد في المحدود وخروجه عنه والتعيين الى القرائن واما بان يذكر مجموع ذلك
الزمان من اوله الى آخره المتصل بزمان التكلم نحو ما رايته مذ اليومين
او مذ يومين اي اليومين اللذين آخرهما زمان التكلم ويومين وان كان
نكرة لفظا لكنه مخصص من حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم
اذ من المعلوم ان مذ ومنذ موضوع لتوقيت زمان آخره وقت التكلم
في جميع استعمالاته فانفتت يصح في هذا المثال اذ لا معنى لقولك ما رايته
من يومين وكذا في قولك ما رايته مذ شهرنا فان الشهر الحاضر لم ينقض
بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءه حتى يصح جعله مبدء زمان الفعل ولذا
جعل الشيخ ابن الحاجب وغيره مذ ومنذ للابتداء في الزمان الماضي والظرفية
في الحاضر فتت يصح ذلك بتقدير المضاف اي من اول يومين اتصل
آخرهما بزمان التكلم ومن وقت دخول شهرنا ولذا عممنا الماضي وقلنا
لفظا او تقديرا قال الاندلسي ما قيل ان مذ ومنذ بمعنى في تقريب والا

فذ يقتضي ابتداء الغاية ولا يقتضيه في وفي المصباح في بحث الحروف الجارة
مذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان نحو ما رايته منذ يوم الجمعة ومذ يوم الجمعة
ويرفع ما بعدهما اذا كانتا اسمين سواء اريد بهما اول المدة او جميعها نحو
ما رايته منذ يوم الجمعة ومذ يومان ويجوز مذ يومين فقال شارحه انما
قال ويجوز مذ يومين لانه قد تقرر ان الجر بمذ يقتضي اول الوقت فلتوهم
ان يتوهم امتناع الجر في قولهم ما رايته مذ يومان فازال الممكن بهذا التوهم و
ذكر ان الجر هنا غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت ان انتفاء الرؤية مقدر بهذا
المقدار وانه موازن بهذه المدة مبتدء من اوله منقطع عند آخره رفعت ولو اردت
ان مبدء اول هذه المدة الى وقتك الذي تتكلم فيه ولكن لا تقدر الفعل
بالمدة ولا تمسح بها لانك تريد انه كان بعد لم يبلغ غاية جررت فقلت
ما رايته مذ يومين تريد ان انتفاء الرؤية انما هو في مدة إلهما اول يومين من
هذا الوقت ولم يمتد بعد بل هو باق ممتد انتهى كلامه فظهر مما فصلنا انه لا حاجة
في تصحيح كلام الممكن الى ما زاده بعض النساخ وليس في النسخ العتيقة وهو
قوله وقد يكون مذ ومنذ بمعنى جميع المدة نحو ما رايته مذ يومين ومنذ
يومين اي جميع مدة انقطاع رؤيتي اياه كان يومين اعلم انه اذا قلت
هذا المثال في آخر يوم الاحد مثلا وقد رايته في يوم الجمعة فلا شك في صحته
لانه قد كمل لانتفاء الرؤية يومان واذا قلت في اوله فانما يجوز ذلك اذا
جعلت بعض اليوم الى يوم الانقطاع يوما مجازا وكذا ان كان في وسطه بجعل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بعض يوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار يوما ولا تحتسب بعض اليوم الآخر
وان اعتدت بهما معا جاز ان تقول مذ ثلثة ايام ولو قلت يوم
الاثنين ما رايته مذ يومين وقد رايته يوم الجمعة فيجوز لانك لا تعتد
بيوم الاخبار ولا يوم الانقطاع ومن العجائب ما في بعض شروح المائة في
بحث مذ ومنذ ولما صدر الكلام بحرف الاستفهام سواء كانا حرفين
او اسمين ورب وفيها لغات ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد
والتخفيف والاوجه الاربعة مع تاء التانيث ساكنة او متحركة ومع
التجرد عنها وبه اثنا عشرة والضم والفتح مع اسكان الباء وضم الحرفين
مع التشديد والتخفيف فتلك ستة عشر لغة ووضعها للتقليل اي
لاشيء فانه ليس المقصد من ضرب رجل كريم لقيته الاعلام بانه وجد
في الخارج قلة لقاء الرجل الكريم كما في قولك قل لقاء رجل كريم بل المقصد
الاستقلال وافادة انك تعتقد لقاءه قليلا وانكار كثرة الواقع
ومن ثم لا يصح في المثال المذكور ان يقال له كذبت فانك ما استقللت وصح في
المثال الثاني ان يقال له كذبت فان اللقاء ليس بقليل وبهذا كما لو قال ما قلهم
صح ان يقال ليسوا بقليلين ولم يصح ان يقال ما تعجبت من قلتهم وبهذا الاعتبار
ذكر ان التقليل اصل وضعها ثم يستعمل في معنى التكثير حتى صارت فيه
كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة هكذا قالوا وليت
شعري كيف يعرفون وضعه للتقليل مع كثرة استعماله في التكثير وهل

يعرف الوضع في امثال هذه الالفاظ الا بكثرة الاستعمال وعدم الاحتياج
الى القرينة نعم في نحو الدابة صيغة الفاعل اشتقاقه من الدبيب يدل
على ان اصل وضعه لكل من يدب وفي المغني ليس للتقليل دائما خلافا
للاكثرين ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل يراد للتكثير
كثيرا وللتقليل قليلا وذهب المبرد وابو علي الفارسي وابن السراج
وابن الحاجب وصاحب اللباب وتبعهم المصنف الى ان رب لا يكون مجرورها
الا نكرة هو صوفة سواء كان الوصف جملة فعلية نحو رب رجل لقيته او
جارا ومجرورا او ظرفا نحو رب رجل في الدار او امامك او اسمية نحو رب رجل
ابوه منطلق او صفة مشتقة نحو قوله عليه الصلوة والسلام الا رب نفس طاعمة
ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيمة وسواء كان الموصوف مذكورا كما مر
او مقدرا نحو الا رب مأخوذ باجرام غيره اي رب رجل ما موخوذ وسواء كان
الوصف مذكورا كما مر او مقدرا كما اذا قلت رب رجل في جواب من قال
ما لقيت رجلا كريما اي رب رجل كريم لقيته وذهب جماعة الى انه لا يجب
نعتها مستدلين بما يحتمل تقدير الموصوف او الصفة كما عرفت وانما التزموا
تنكير مجرورها ونعته لان وضعها للتقليل نوع من جنس فوجب وقوع النكرة
دون المعرفة لحصول معنى الجنس بها دون التعريف فلو عرفت لوقع التعريف
زائدا ضائعا ووجب وصفها ليحصل الافادة بالنوع لان الصفة تخصص
الجنس المذكور اولا فيصير بها نوعا كذا في الايضاح وتوقف فيه بان النوعية

شبكة الألوكة
www.alukah.net

يمكن ان تستفاد من نفس النكرة او من الاضافة وبالجملة الفرق بين رب
ان ن ورب غلام رجل وبين رب حيوان ناطق ورب غلام رجل مشكل
فتامل واعلم ان النحاة كالمجمعين على ان رب جواب سوال محقق بان
يقول لك احد ما لقيت رجلا كريما فتقول رب رجل كريم لقيته يعني لقيت
شيأ وانكان قليلا او مقدر بان يعلم القائل ان المخاطب ينكر ملاقاة
لرجل كريم ولكونه جوابا لنفي الفعل في الماضي لا يكون متعلقه الا الفعل
الذي يتعلق به رب من حيث المعنى لافادة تقليل مدخوله من جهة تعلق
ذلك الفعل به اما على جهة الصدور او الوقوع او غيره وهو الذي سموه
جواب رب الا فعلا ماضيا لفظا او معنى كالافعال المستقبلة الواقعة
في كلام من تتاعن الكذب فانها في معنى المضي لتيقن وقوعها ومن ثم
غلب في القرآن ذكر الامور الاخروية بصيغة المضي كسيق ونفخ وناد
وغير ذلك فلا يجوز رب رجل كريم اضرب بل ضربت وذهب ابن السراج
الى انه يجوز ان يكون حالا ومنع الاستقبال وذهب بعض النحويين الى
جواز كونه ماضيا وحالا ومستقبلا وما ذكره المصنف هو مذهب اكثر النحويين
منهم المبرد والفارسي وابن الحاجب وصاحب اللباب نحو رب رجل كريم
لقيته فلقيته جواب رب ورب افاد تقليل الرجل الكريم من حيث
وقوع اللقاء عليه وكذا في رب رجل كريم لقيت وفي نحو رب رجل كريم
جاءني افاد رب تقليل الرجل الكريم من حيث صدور المجيء عنه ورب يوم

اطيب سرت فيه افاد التقليل من حيث وقوع السير في اليوم فرب ليس الا
لافادة التقليل لا التعدية ذلك الفعل وايصاله الى مدخوله فتعلقه
بذلك الفعل ليس الا كتعلق كم بضربت مثلا في قولك كم رجلا ضربته
الا ان كم اسم لدخول حرف الجر عليه نحو بكم رجلا مررت ووقوعه مضافا
اليه نحو غلام كم رجلا اشتريت ورب حرف لفقدان علامات الاسمية فيها
فهي على حد من اذا كانت لاستغراق الجنس نحو ما رايت من رجل فانها
مفيد فائدة وان لم تكن قد اوصلت فعلا الى الاسم فان الفعل الذي قبلها
يتناول الاسم بغفه لكنك اردت بها افادة معنى آخر غير التعدي وهو
استغراق الجنس كذلك تدخل رب في الكلام لتصدك معنى آخر غير التعدي
وهو التقليل فهي زائدة من حيث الاعراب دون المعنى فمحل مجرورها
في نحو رب رجل كريم جاءني رفع على الابتداء كما في هل من رجل جاءني
وفي نحو رب رجل كريم لقيت نصب على المفعولية كما في هل من رجل ضربت
وفي نحو رب رجل كريم لقيته نصب او رفع على حد زيدا ضربته كما في هل
من رجل ضربته لكن يقدر الناصب بعد المجرور لا قبله لان رب
لها الصدر من بين حروف الجر وانما حملنا التعلق على ما ذكر لا على التعدية كما
قال جمهور البصريين انه حرف جر معد للفعل مسلط اياه على مدخوله لانه يرد عليهم
اشكال قولهم ان رب رجل في المثال المذكور في المتن مثلا اما ان يتعلق
بلقيته او بلقيت المحذوف المفسر بالمذكور او بحصل المقدر كما قال بعضهم و

جعل لقيته صفة ثانية لرجل لا سبيل الى الاول لاستيفائه معموله والفعل لا
يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال زيد ضربته بان يكون
الى زيد اللهم الا ان يجعل ذلك من خواص رب وان ادعي ان ضمير
لقيته للمصدر اي لقيت لقاءه كما قال في بذا سراقة للقرآن يدرسه اي
يدرس درسه رد بانه ان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف
رب رجل كريم لقيته يرد عليه ما سيذكر في ابطال الشق الثاني ولا سبيل
الى الثالث لان لقيت متعد بنفسه فكيف يتعدى برب ولم يوجد حرف الجر المثل
بالفعل المتعدي الا وقد حكم بزيادته ولم يمكن ادعاء زيادة رب اذ لم يقل
بذلك احد ولا يمكن جعلها للتقوية العمل كما في قوله تعالى للرؤيا تعبرون
فان اللام هي المختصة بالتقوية من بين حروف الجر مع انه لم يثبت في
كلامهم تعدي المتعدي بنفسه للمتعدي بحرف الجر نحو بزيد جاوزته بتقدير مررت
بزيد جاوزته والاسبيل الى الثالث لان فيه تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه
لانك اذا قلت في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل كريم لقيته لم تحتج مع
الكلام الى شيء آخر مقدر مثل تحقق او ثبت او حصل الا
ان يقال قد يقدر الشيء لاجل اعتبارات صناعية دون احتياج المعنى كتقدير المبتدء
في نحو قمت واجل وجهه وفي نحو من عاد فينتقم الله منه وفي نحو لا اقسم
بيوم القيمة في قراءة ابن كثير الى غير ذلك من النظائر ولان ضمير حصل
راجع الى رجل كريم فيكون كقولك بزيد مررت بان يكون ضمير مر الى زيد

وكقولك

وكقولك زيدا ضرب بان يكون الضمير للمنصوب وقد صرحوا بامتناعه ولو قدر حصل
مقدما عارب يفوت الصدارة الا ان يقال المقدر كالمعدوم فمن صعوبة بذا
الاشكال ذكر المحققون ان الحق مع الكوفيين والاخفش حيث ذهبوا الى
ان رب اسم مضاف كما ان نقيضه وهو كم كذلك فهو امام مرفوع ابدا على
انه مبتدء لاخبر له على ما حققه الرضي لانه نظير اقل رجل يقول كذا في التعليق
فكما انه لا يطلب خبرا لا يطلب رب وا ما على النحو كم في الاعراب فيقدر رب
رجل كريم لقيت منصوب بلقيت ويقدر رب رجل لقيته مرفوع مبتدء
والا يخفى ان بذا المذهب ادفع للشغب ومن العجائب ما في بعض شروح
المائة وقد يستعمل رب اسما كما يستعمل حرفا عند الكوفيين والاخفش
وقد تدخل اي كلمة رب على الضمير المبهم اي المجهول الذي يرمى به من غير قصد
الى ظاهر يقصد قصدا بل هو لمقدر ذهني كما في نعم رجلا زيد ومن ثم الترم
ان يكون له تمييز يرفع ابهامه ولا يكون تمييزه الا نكرة موصوفة
ولا يكون الضمير الا مفردا مذكرا لانه اشد ابهاما من غيره والمقصد بهذا
الضمير الابهام فما كان او غل فيه كان اولى نحو ربه رجلا جوادا لقيت او
اكرمت فالجواب محذوف وربه رجلين وربه رجالا وربه امراة وربه
امراتين وربه نساء والكوفيون اوجبوا مطابقة الضمير مع التمييز افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا والخلاف في ان بذا الضمير هل هو
لمقدر ذهني او لمذكور فالبصريون قالوا بالاول فلذلك افردوه والكوفيون

بالثاني حيث كان مجيء جوابا بالسؤال مقدرا فاجيبوا مطابقة الضمير للمذكور في السؤال
المقدر كانه قيل هل من رجل جواد او امراة جوادة او رجلين جوادين
او رجال او نساء فقيل ربّ ربيما ربهم ربهار بهمار بهن والاوفق
بالتزام التميز اعتبار البصريين وغاية ما يعتذر من جانب الكوفيين ان
الالتزام لعدم كون المرجع مذكورا في هذا الكلام فانقلت اول كلام المصنف
من كون مجرورها نكرة موصوفة ينافي جواز دخولها على الضمير قلت ماذكر
اولا مخصوص بما اذا دخل على الاسم الظاهر وبني على عائد الضمير حتى كانه ملحق
بالعدم او عائد ذلك الضمير ابهامه وتميزه بالنكرة الموصوفة في حكم النكرة
الموصوفة والواو للقسم قالوا الباء اصل حروف القسم لان تعلق
الفعل بالمقسم به الصاية والباء هي الثابتة للالصاق في غير هذا الباب و
لم يوجد الواو والتاء الا في هذا الباب والواو بدل عنها لتقاربهما في المخرج
الشفوي والمعنى لان الالصاق والجمع متقاربان والتاء بدل من الواو
كما في تقوى وهي اي الواو والقسم لها شروط ثلثة احدها حذف فعل القسم
معها فلا يقال اقسم والله ولذلك قيل هو عوض عن الفعل بخلاف الباء
فان الفعل محذوف معها حذفا من غير عوض ومن ثم جاز اقسمت بالله
ومن ثم اجاب من منع العطف على عاملين في قوله تعالى والليل اذا يغشى
والنهار اذا تجلى حين اعترض عليه بانه قد عطف في والنهار اذا تجلى على
عاملين الفعل المحذوف والواو الجارة لليل بان هذه الواو جعلت بدلا

من الفعل وهي حرف جر فصارت عاملة للعاملين جميعا فاجريت مجرى عامل واحد على
عاملين والثاني ان لا يستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله اخبرني بخلاف الباء
والثالث انها لا تدخل الا على الاسم الظاهر فلا يقال وك كما يقال بك وقوله
لا الضمير مما لا حاجة اليه بل لا صحة له للتصريح بامتناع اجتماع لا مع النفي و
الاستثناء فلا يقال ما جاءني الا زيد لا عمرو ولا مررت الا بزيد لا عمرو ولكن يقع
امثال هذه العبارات في كلام المصنفين للتنصيص على المقصود ففي الكشاف
فما ارسلناك الا نذيرا لا حفيظا ومسيمنا وفيه ايضا وما كان هذا الاختلاف الا
حدا بينهم لا شبهة في الاسلام وفي الفوائد الضيائية فلا يكون الا احدهما
لا مجموعهما وفيها ايضا والجملة لا تسمى الا الدال على الجواب لا الجواب فالمراد عدم
وقوع ذلك في كلام العرب العرباء والمهرة البلغاء الذين يستشهد
بكلامهم كسيبويه والاشنهن الخمر واعلم انه قد يحذف حرف الجر قياسا مع بقاء
عمله اذا كان المجرور بشرطين احدهما ان يكون ذلك في الشعر خاصة و
الثاني ان يكون بعد الواو او الفاء او بل واما حذفها من دون هذه الحروف
فشاذ في الشعر ايضا فالواو كقوله ٭ وقائم الاعماق خاوي المخترق ٭ اي رب
مهمة مظلمة الجوانب في المرائي لبعد اطرافه خالي الطريق عن الاشجار والجواب
محذوف اي قطعته او سلكته والفاء كقوله ٭ فسلك جبلي قد طرقت و
مرضع ٭ اي فرب امراة مما ثلة لك ايتها المخاطبة جبلي خذعتها واتيتها
ليلا وكذلك رب امراة ذات رضيع خذعتها واتيتها فلا تخلصين انت عني

ايضاً وبل كقوله بل بلد ذي صعب واصاب اي بل رب مفازة ذات
ارتفاع وانخفاض قطعت اما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجرلين بهما
بل برب المقدر بعدهما وبد حرف عطف ابداً على ما قبلها والفاء جواب الشرط
الاية قول المبرد ان الفاء خافضة على ما ينبغي واما الواو فللعطف ايضاً عند
سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول القصيدة فكونها للعطف ظاهر
وان كانت في اولها كقوله وقاتم الاعماق فانه يقدر معطوفاً عليه كانه قال
رب مهمه قدمت عليه وقاتم الاعماق قطعته ونحو ذلك من التقدير و
عند الكوفيين انها كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة
بنفسها وانحى عنها معنى العطف لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون في نحو
وقاتم الاعماق معطوفاً عليه لان ذلك تعسف وكذا اذا كان في وسط لا يقدرونه
عاطفاً على الكلام السابق بل هو بمعنى رب واختار المصنف مذهب الكوفيين
لان حذف حرف الجر مع بقاء عمله نادر وجعل الواو عاطفة كثيراً ما يحوج
الى تقدير المعطوف عليه بتكلف ولو كان للعطف لجاز اظهار رب بعدها
كما جاز بعد الفاء وبل نحو وعالم يعمل بعلمه بنده الواو ويشارك رب في
الاختصاص بالنكرة الموصوفة ومفيء متعلقها لافادة الدخول على الضمير المبهم
فقوله يعل صفة لعالم لا جواب رب وانت تعلم انه لو مثل المصنف بالشعر
لكان اولى لما عرفت من اختصاص واو رب بالشعر لكن امناقشة في المثال
سهلة والتاء للقسم وهي ايضاً مشروطة بشروط ثلثة مذكورة في الواو مع

زيادة انها لا تدخل من بين الاسماء الظاهرة الا على اسم هو اصل في باب
القسم وهو لفظ الله فالاضافة في قوله اسم الله بيانية ولو قال على لفظ الله
لكان اوضح لشيوع البيان في اضافة اللفظ ومعنى قوله تعالى على ما وقع في
قليل من النسخ تعالى عن صفات اسماء المخلوقين وعن ان يطلق
على غيره تعالى تبارك اسم ربك ذي الجلال والاكرام نحو تالله لاشربن
نبيذاً وحكى الاخفش تربي وترب الكعبة وهو شاذ اعلم انه اي الشان
لا بد اي لافراق للقسم سواء كان لفظاً او تقديراً كقوله تعالى ان لكم لما
انكم لمشركون اي والله ان لكم لما هو من جملة يقسم عليها ويؤتى القسم لاجل
تاكيدها وتقويتها ومن ثم يسمى تلك الجملة الجواب للقسم كان القسم
يطلبها فتجيب بذكرها سواله وقد جرى عادتهم بتسمية ما يطلبه شيء بالجواب
لذلك الشيء كجواب لما وجواب لو وجواب لولا وجواب رب الى غير
ذلك وقيل انما سميت جواباً لان المقسم عليه جواب سائل او منكر
متحقق او مقدر فلذا تؤكده بالقسم ازالة لشكه وانكاره ثم الجواب قد
يكون طلبياً نحو بحيوتك اخبرني وبذا هو المسمى عندهم بالقسم الاستعطافي
ولا يكون الا بالباء وليس مقصوداً بالبيان ههنا فانه ليس بقسم حقيقة
بل صورة ولفظاً ولذا ذكر الكشاف والباب الاستعطاف قسيم
للقسم وقد يكون خبرياً ولا يخلو اما ان يكون جملة اسمية او فعلية
فان كان جوابه جملة اسمية فلا يخلو اما ان تكون مثبتة او منفية

فان كانت الجملة اسمية مثبتة وجب ان تكون مصدرة بان المكسورة
الهمزة مثقلة كانت او مخففة منها او بلام الابتداء المفيدة لتاكيد
مضمون الجملة نحو والله ان بتشديد النون وسكونها زيداً قائم فان
قلت كيف يصح السكون وقد صرح الشيخ ابن الحاجب بان ان المكسورة
اذا خففت يلزمها اللام فالجواب للفرق بينها وبين ان النافية فيقال
ان زيداً لقائم قلت هذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم
قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ووالله لزيد
قائم وقد تحذف عن خبر المبتدا اذا وقع موقع المبتدا نحو والله لقائم زيد
ولفي الدار زيد وعلى معمول خبر المبتدا اذا وقع موقع المبتدا نحو والله
لطعامك زيدا كل وقد يستغنى عن اللام وان للاستطالة كقول
ابن مسعود رضي الله عنه والذي لا اله غيره ما انزلت آية الا وانا اعلم في اي
سورة البقرة اي لهذا فحذف اللام للطول والاستغناء عنها من غير
استطالة نادر نحو والله زيد قائم وان كانت الجملة الاسمية منفية
كانت تلك الجملة مصدرة تارة بما معملة عند اهل الحجاز مهملة عند
غيرهم وتارة بالكلمة لا التي لنفي الجنس على اختلاف احوالها وتارة بلفظة
ان النافية مثل والله ما زيد قائماً على لغة اهل الحجاز وما زيد قائم على
لغة غيرهم ونسخ المتن مختلفة بناء على اختلاف اللغتين والله لا زيد
في الدار ولا عمرو والله لا في الدار رجل ولا امرأة والله لا رجل فيها والله لا غلام

رجل فيها والله ان زيد قائم ونوقش فيه بانه لا تاتي ان النافية الا
وبعدها الا كقوله ان الكافرون الا في غرور وان منكم الا واردها وان ادنى
الا الحسنى وان يقولون الا كذبا الى غير ذلك من الآيات او لما المشددة
التي بمعناها كقراءة بعض السبعة ان كل نفس لما عليها حافظ بتشديد
الميم اي ما كل نفس الا عليها حافظ ورد بمنع الاختصاص ومن الحجة قوله
تعالى ان عندكم من سلطان بهذا وقل ان ادري اقريب ام بعيد ما
توعدون وان ادري لعله فتنة لكم وجعل الزجاج ان في قوله تعالى
ان كنا فاعلين نافية اعلم انه ليس في كثير من النسخ التي رايناها ذكر واو
العطف في الامثلة المذكورة فهي موردة على سبيل التعداد او على اضمار
حرف العطف كما حكى ابو زيد اكلت خبزاً لحماً طريا وحكى ابو الحسن اعطيته
درهما دريهمين ثلثة وان كانت الجملة المجاب بها القسم جملة فعلية
فاما ان تكون مثبتة او منفية فان كانت مثبتة كانت مصدرة
باللام وقد او ما في معناها مثل ربما وذلك اذا كان الفعل ماضياً
متصرفاً لا في معنى التعجب والمدح نحو والله لقد قام زيد والله لربما
قام زيد وقد يقدر قد ويكتفى باللام في اللفظ نحو حلفت لها
بالله حلفة فاجر لناموا فما من حديث ولا صال اي اقتسمت
لاجل الجبة التي كانت خائفة من الرقباء قسم الرجل الكاذب
لقد نام الرقباء فليس من متحدث ولا مصطلح بالنار فوا صاحبي و

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لاكذبنهم بعدها سقر اي لاتعذبهم وكذا في قوله تعالى ولئن زالتا ان امسكهما
احد بعده كما وبذه الآية ايضا حجة على من التزم مقارنة الام ان النافية واذا
كانت الجملة الفعلية المنفية اي فعلها مضارعا كانت مصدرة بما اولا او
لن مع النون وبدونها مثل والله ما افعلن وما افعل ووالله لا افعلن
ولا افعل وقد يحذف نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لاتفتؤ ووالله
لن افعلن ولن افعل وقال ابو طالب مخاطبا للنبي صلى الله تعالى عليه وعلى
آله واصحابه وذريته وسلم والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد في التراب
دفينا وبذا البيت حجة على الرضي حيث قال لايجوز نفي المضارع بلن في جواب القسم
فان قلت قد ينفى المضارع في جواب القسم بلم ايضا كما حكى الاصمعي عن اعرابي
قيل له الك بنون فقال نعم وخالقهم لم تقم عن مشاهم منجبة اي امراة ولدت
نجيبا قلت يمكن ان يخرج بذا على حذف الجواب اي وخالقهم ان لي بنين و
ذلك لان قوله نعم معناه نعم لي بنون ثم اورد القسم بعد ذلك فحذف
جوابه لدلالة المتقدم وقوله لم تقم مستانفة للاخبار عن حال البنين نعم كان
كان على المحذوف كان النافية نحو والله ان اقوم فان تقدير المضارع بها
كثير ثم بذا التفصيل كله اذا لم يكن الجواب شرطية امتناعية فانه لاتقدر
لو الا بلو نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم والله لو لا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا
ولا صلينا وقد يكون جواب القسم محذوفا جوازا نية مثل قولك بلى
وربنا في جواب اليس زيد بقائم اي بلى وربنا ان زيدا قائم ومنه قول الاعرابي

لاتكاني ولاكنيني بعد الاطول القسم او لفرورة الشعر قال الله تعالى والشمس و
ضحيها الى قوله قد افلح من زكيها فلم يات باللام للطول والاقتصار على اللام اكثر
من العكس وقيل في قسل اصحاب الاخدود انه جواب القسم على اضمار اللام و
قد جميعا او باللام وحده اي من غير قد وذلك اذا كان الفعل ماضيا غير متصرف
نحو والله لنعم الرجل زيد اذ لا يدخل قد لعدم تصرفه او كان في معنى التعجب و
المدح نحو والله لظرف الرجل زيد ولكرم المرء عمرو بمعنى ما اظرفه واكرمه
او مضارعا وجب كسعه بالنون المؤكدة ان دخل اللام على نفس المضارع
نحو والله لافعلن كذا ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام عن النون الا في
الضرورة والكوفيون اجازه بلا ضرورة ولان دخل اللام على متعلق
بالمضارع مقدم عليه فان فيه اللام فقط كقوله تعالى لئن متم او قتلتم
لالى الله تحشرون وكذا ان دخل على حرف التنفيس نحو والله لسوف اخرج
بذا كله اذا كان المضارع استقباليا فان كان حاليا فمنع المبرد وقوعه
جوابا للقسم والحق الجواز ويجب الاكتفاء باللام لان النون علامة
الاستقبال كقوله لئن بك قد ضاقت علي بيوتكم ليعلم
ربي ان بيتي واسع وان كانت الجملة الفعلية منفية فان كانت الجملة
الفعلية اي الفعل الذي فيها وفي بعض النسخ فان كان فعلا ماضيا كانت
مصدرة بما او لا وان مثل والله ما قام زيد واذا صدرت بلا وان تقلب
الى معنى الاستقبال كما قال الشاعر حب المجبين في الدنيا عذابهم والله

نعم وخالفهم على التخريج المذكور وكما في قوله تعالى والنازعات غرقا الآية اي
لتبعثن بدليل ما بعده يوم ترجف الراجفة ووجوبا ان كان قبل القسم
جملة كالجملة التي وقعت جوابه اي مماثلة لها من حيث المعنى مثل زيد عالم
والله اي والله ان زيدا عالم او لزيد عالم فحذف الجواب استغناء عنه
بالجملة المتقدمة فهو كالعوض عن ذلك الجواب مثل جواب الشرط في
الممكن ان اتيتني واكرمتك المذكورة والكائنة جوابا للقسم بحسب المعنى
لكنها بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب لاقتضاء القسم
الصدارة لكونه انشاء ومن ثم لا يجب فيها علامة جواب القسم او كائنة
القسم واقعا بين الجملة المذكورة اي جملة كالجملة التي وقعت جوابه نحو
زيد والله عالم اي والله ان زيدا عالم او لزيد عالم ولو قلت زيد والله
انه عالم احتمل كون المتأخر جزأ من المتقدم عليه واحتمل كونه جوابا ويكون
جملة القسم مع جوابه جزأ فقوله قد يكون جواب القسم محذوفا مع كونه
بيان قاعدة لحذف جواب القسم ودفع ما يتجه من انه تخلف في مثل زيد عالم
والله تصدير الجملة بان ولام الابتداء فدفعه بان الجواب محذوف وما
توهم انه جواب دال عليه ولذا خص هذا الحذف بالبيان مع ان لحذف
الجواب مواقع اخر اليفذكر كما عرفت وخلا وحاشا وعدا كلواحد منها اي
من تلك الحروف الثلثة للاستثناء اي للاستثناء المتصل فان
الاستثناء المنقطع لا يكون الا بعدا ونحو سوى على ما صرح به بعض الافاضل

وكذا لفظ بيد بمعنى غير فانه انما يستثنى به في الانقطاع خاصة يقال فلان كثير
المال بيد انه بخيل وهذه الاحرف الثلثة وان اشتركت في كونها
للاستثناء الا ان حاشا منها يخص باستعمالها في مقام تنزيه الاسم الذي
بعده من سوء ذكر نحو ضربنا القوم حاشا زيد ولذلك لا يحسن صلة الناس
حاشا زيد لفوات معنى التنزيه فيه فلو استعمل للاستثناء في غير صورة التنزيه
كان خارجا عن اصله محمولا على تهكم وتمليح او نحو ذلك ومنه ما في الدعاء
اللهم اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان وعلى مثل هذا احمل قوله
مثل جاءني القوم حاشا زيد وجاءني القوم خلا زيد وجاءني القوم عدا
زيد قالوا وفي خلا زيد ليس للعطف على حاشا زيد بل هو بتقدير جاءني
القوم خلا زيد رومًا للاختصار لانفهامه مما تقدم لعطف المثال على
المثال فلا تغفل وقال البعض ان الاسم الواقع بعد هذه الكلمات
يكون منصوبا على المفعولية اما حاشا فلكونه فعلا متعديا بمعنى جانب
على ما في الرضي والمغني والايضاح وغيرها او بمعنى برء على ما يفهم من
اللغوائد الضيائية وكذا عدا فانه بمعنى جاوز يقال عدا فلان طوره
يعدو عدوا اذا جاوزه ولم يقف عنده واما خلا فهو في الاصل لازم
يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس لكنه قد يضمن معنى
جاوز ويحذف من ويوصل الفعل بنفسه فيقال فعل بنا وخلاك ذم
اي جاوزك والتزموا ذلك في باب الاستثناء ليكون ما بعدها

في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب ثم لا يخفى عليك انه ان اراد
انه يكون منصوبا على المفعولية دائما فهذا وان صح في عدا حيث منع
الجر بها حتى قال السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعدا الا الاخفش لكنه
لا يصح في حاشا فانه لا خلاف في جواز الجر بها حتى التزم سيبويه حرفية
وجعل ما حكي اللهم اغفر لي ولمن سمع دعائي حاش الشيطن بفتح النون
شاذا والذين ذهبوا الى فعليته كالجرمي والمازني والمبرد والزجاج
والاخفش لم يكرهوا كونه حرف جر على ما في المغني وكذا في خلا بناء على ما
قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان النصب بها اكثر وان
اراد انه يكون منصوبا في الجملة ولو في بعض الاوقات فلا فائدة
في تخصيص هذا القول بالبعض بالنسبة الى عدا وخلا فان جميعهم
قائلون بجواز النصب بعدهما في الجملة نعم تظهر الفائدة بالنسبة
الى حاشا وهو الاحتراز عن سيبويه واكثر البصريين فانهم ذهبوا الى
انها حرف جر دائما وحينئذ اي حين اذ نصب الاسم الواقع بعدها
على المفعولية فحين مضاف الى اذ المضاف الى جملة محذوفة مبدلة
منها التنوين كذا قالوا وفيه هجنة المعنى اذ الحين واذ كلاهما بمعنى
الوقت فالاحسن ما اختاره الرضي وبينه في كلام طويل كما هو دابه وهو
ان حين مضاف الى الجملة المحذوفة واذ بدل من حين بدل الكل و
تنوين العوض دخل في البدل دون المبدل منه لانه كانه هو يكون

هذه الالفاظ افعالا لكنها غير متصرفة لقيامها مقام الافعال التي لا تتصرف فيها
ولهذا لا يظهر معها قد مع كونها في محل النصب على الحالية وقيل متصرفة
ولعدم تصرفها الفاعل فيها ضمير مستتر دائما كما التزموا استتاره في
ليس ولا يكون المستثنين في الاستثناء نحو ما جاءني القوم ليس زيدا
ولا يكون زيدا ثم الضمير اما راجع الى مصدر الفعل المتقدم نحو اعدلوا
هو اقرب للتقوى اي جاءني القوم خلا اي مجيئهم زيدا اي منه وعدا مجيئهم
زيدا اي جاوزه ولم يصله وحاشا مجيئهم زيدا اي جانبه او الى اسم الفاعل
الماخوذ من الفعل المتقدم اي خلا الجائي منهم وعدا الجائي منهم وحاشا
الجائي منهم زيدا او الى بعض من المستثنى منه اي خلا بعض القوم وجاوز
وجانب زيدا والمراد كل بعض من القوم بجعل النكرة في الايجاب
للاستغراق بقرينة الاستثناء كما في علمت نفس اي كل نفس او
جعل الاضافة للاستغراق بدلالة القرينة المذكورة فلا يرد ان مجاوزة
البعض وخلوه ومجانبته لا يستلزم مجاوزة الكل وخلوه ومجانبته و
لك ان تجعل الضمير للقوم وتعتذر عن افراده بعدم تصرفه ومن جعل
حاشا بمعنى برء قدر الفاعل في حاشا ضمير الله تعالى لتعينه في الاذهان و
المعنى برء الله تعالى زيدا عن المجيء الي ويمكن ان يجعل على هذا الضمير
الى مصدر الفعل اي برء المجيء زيدا عن نفسه جعل امتناع المجيء وانتفاءه
عنه بمنزلة تبرئته اياه وزعم الفراء ان حاشا فعل لا فاعل له ولا يخفى ما

وقيل الحق ان هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب بعدها على
الاستثناء فلا حاجة الى بيان محل الاعراب لها ولا الى تصحيح فواعلها
ولا الى توجيه ترك قد والتزام اضمار فواعلها فالمثال المذكور في
معنى جاء القوم حاشا زيداً وخلا زيداً وعدا زيداً لا معنى لهذا الكلام
ولا التفريع على ما سبق كما لا يخفى على الواقف على مواقع استعمالها
وقولنا بهذا الكلام في معنى ذلك الكلام فتامل واذا وقعت خلا وعدا بعد
ما مثل جاء القوم ما خلا زيداً ما مصدرية وموضع ما خلا نصب على
الحالية بتاويل المصدر باسم الفاعل او على الظرفية بتقدير الوقت اي
خالياً مجيئهم او الجائي منهم او بعضهم او وقت خلو مجيئهم او الجائي او
البعض عن زيد وبهذا الكلام فرق نحو جاء القوم ما عدا زيداً ووقوع
حاشا بعد ما قليل كما رواه الاخفش رايت الناس ما حاشا قريشاً
فانا نحن افضلهم فعالاً او وقعا في صدر الكلام مثل خلا البيت زيداً
اي من زيد فهو منصوب على الحذف والايصال وعدا القوم زيداً
اي جاوزه تعينا للفعلية ولم يحتملا ان يكونا حرفين وما زعم
الجرمي والكسائي والفارسي وابن جني من انه يجوز الجر بعد ما خلا و
ما عدا على تقدير زيادة ما فردّه ابن هشام بانهم ان قالوا ذلك لقياس
ففاسد لان ما يزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل فيما
رحمة وان قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه النوع الثاني

من

من انواع العوامل السماعية الحروف المشبهة بالفعل سميت بذلك تشبيهاً
به اما اولاً فلان معانيها معاني الافعال مثل حققت وشبهت واستدركت
وتمنيت وترجيت واما ثانياً فلكونها على ثلثة احرف فصاعداً كالفعل بخلاف
الاسم فانه ربما يكون اقل من ثلثة احرف كمن وياء المتكلم واما ثالثاً
فلانفتاح اواخرها كالماضي واما رابعاً فلما قيل ان ان كفروان كفرو كأنّ
كقطعن ولكن كضاربن وليت كليس ولعل في بعض لغاتها وهي لعنّ
كقطعن تدخل هذه الحروف على المبتدء والخبر فتنصب المبتدء ويسمى
الاسم لهذه الحروف وترفع الخبر خلافا للكوفيين فانهم قالوا ان الخبر
مرتفع بما كان مرتفعاً قبل دخول هذه الحروف وهو المبتدء عندهم وانما
قدم منصوبها على مرفوعها بوجوه الاول الفرق بينها وبين ما شبهت به
من اول الامر فان مرفوع الافعال متقدم على منصوبها على ما هو الاصل
فيها والثاني ان الفعل له عمل اصلي وهو ان يتقدم مرفوعه على منصوبه
وفرعي وهو العكس وهذه الحروف فروع الفعل فعملت العمل الفرعي
والثالث انها لما شابهت الافعال المتعدية معنى ومطلق الافعال لفظاً
كما ذكرنا وما الحجازية تشبه ليس الذي هو فعل ناقص غير متصرف كان مشابهتها
للافعال اقوى من مشابهتها فجعل عملها اقوى وهو العمل الغير الطبعي للفعل
فانه يحتاج الى قوة لتصرف واحتمال والرابع انه لو جعل اسمها مرفوعاً فاذا
اضمر فلا بد ان يكون مرفوعاً فلا يخلوا اما ان يؤتى منفصلاً بارزاً فهو ليس

بالفعل او مستتراً ولا يجوز الاستتار في الحروف او منفصلاً ولا يجوز
انفصال الضمير اذا ولي عامله وهي ستة احرف فالتعبير عنها بالحروف
المشبهة مع انها جمع كثرة للمحافظة على مشاكلة الحروف الجارة مع
شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخر على ان
المحققين على ان لا فرق بين الجمعين من جهة الابتداء وهي الثلث
بل من جهة الانتهاء فقط فجمع القلة يقف عند العشرة وجمع الكثرة يذهب
الى ما لا يتناهي ان بكسر الهمزة وان بفتحها وفي تميم وقيس تعكس همزتها
عيناً فيقال عنّ وهي للتحقيق مضمون الجملة اي مصدرها المضاف الى
الفاعل والمفعول الاسمية تصريح بما علم ضمناً فلا حاجة الى ذكرها
لانفهامها من قوله تدخل على المبتدا والخبر فالكان الخبر مشتقاً فالمصدر
يوخذ من لفظه ويضاف الى الاسم نحو ان زيداً قائم اي حققت
مضمون هذه الجملة وهو قيام زيد وكذا قولك ان زيداً في الدار اي
حققت استقراره فيها لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقر او
مستقر والكان الخبر جامداً نحو ان هذا زيد يكسع الخبر بالياء والتاء اي
حققت زيديته فان الياء اذا الحقت آخر الاسم وبعدها التاء افادت
معنى المصدر كالفارسية والضاربية او يقدر الكون اي حققت كونه
زيداً لان كل خبر يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون مثلاً تقول هذا
زيد وان شئت قلت هذا كائن زيداً ومعناهما واحد وكذا في نحو انهم

لا يتناهى

قوم لا يفقهون يقدر كونهم قوماً لا يفقهون ولا حاجة الى ان يقال ان قوماً
جزء موطئ والمقصود وصفه فيشترع المصدر منه ويضاف الى الاسم اي اتقاء
فقههم وكذا في نحو ان زيداً ان تعطه يشكرك يقدر كون زيد بحيث
ان تعطه يشكرك وكذا في نحو انه زيد قائم يقدر كون الشان هذا
الحديث وهكذا الحال في ان المفتوحة لا فرق بينهما في افادة معنى
التحقيق الا ان المكسورة للتحقيق النسبة التامة والمفتوحة لتاكيد
النسبة الناقصة المسبوكة من الاسم والخبر والكان يعبر عن كليهما
لتصحيح المضمونية بالنسبة الاضافية وذلك لان المفتوحة تنقل معنى
الجملة الى المفرد وتجعلها في تاويله ولهذا لا يستقل مع جملتها كلاماً بل يحتاج
الى جزء آخر يستقل معه فكما ان انطلاق زيد لا يفيد الفائدة ما لم يضم
اليه نحو بلغني او اعجبني كذلك ان زيداً منطلق بالفتح يحتاج في الافادة
الى الضم المذكور نحو بلغني ان زيداً منطلق اي بلغني ثبوت انطلاق زيد
بخلاف ان المكسورة فانها لا تغير الجملة بل يبقى معنى الجملة بعد دخولها
على ما كان عليه ولا تفيد شيئاً سوى تاكيد مضمون الجملة وتثبيتها فالجملة
معها على الاستقلال بالفائدة تقول ان زيداً منطلق وتسكت كما
تسكت على زيد منطلق فالضابطة في التمييز انه مكسور في مظان الجمل و
مفتوح في مظان المفردات ويجوز الامران فيما يجوز التقديران
فلنذكر لك امثلة من ذلك حتى تقدر على استخراج امثالها بفطانتك

فتقول بكسر ان اذا وقعت في ابتداء كلام تام يصح السكوت عليه ولم
يكن متعلقا بشيء آخر حتى يتم كلاما سواء كان في اول كلام المتكلم نحو
المثال المذكور في المتن او لا اذا كان في وسط كلامه نحو قوله تعالى ولا يحزنك
قولهم ان العزة لله جميعا فهو كلام مستانف وقع عليه ما تقدم وكذا
تكسر بعد القول اذا قصدت به حكاية جزء الاعتقاد نحو قال فلان ان زيدا
قائم لانها في ابتداء الكلام المحكي واذا قصدت به معنى الاعتقاد نحو
القول ان زيدا قائم اي التعقد كما تقول كيف تقول في هذه المسئلة
اي كيف تعتقد يجب ح فتحها لالحاق القول بالظن في نصب المفعولين
واذا قصدت به حكاية لفظ مخصوصه من غير ملاحظة معناه فيجب ان يورد
على طبق ما يفوه به المحكي عنه ان فتحا وان كسرا كما اذا حكيت عن متكلم
بقوله عندي ان زيدا قائم فتقول قال فلان ان زيدا قائم ولفظا
آخر بمعنى عندي واعلم انه قد يجب الفتح فيما قصد به حكاية الجزاء نحو
قال زيد انك فاضل اكرمتك فتفتحها لوقوعها بعد لام التعليل
المحذوفة اي لانك فاضل اكرمتك وتكسر بعد الموصول نحو اكرمت
الذي انه قائم لان الصلة لا يكون الا جملة وكذا تكسر في جواب
القسم لانه جملة لا محالة نحو بالله انك قائم وكذا تكسر اذا وقعت
حالا نحو لقيتك وانك راكب قال الله تعالى وما ارسلنا قبلك من
المرسلين الا انهم ليأكلون لان الجملة تقع حالا ولا دليل على كونها في

تأويل المفرد وتكسر ايضا في مبتدإ في جزء لام الابتداء لان وضعها
لتأكيد مضمون الجملة كان المكسورة نحو ان زيدا لقائم وكذا تكسر
بعد النداء نحو يا بني ان الله اصطفى لكم الدين لانها داخلة في
الابتداء وكذا بعد فعل النداء نحو ناديت زيدا ان غلامك قد
ذهب وبعد حتى الابتدائية نحو مرض حتى انهم لا يرجونه لانها لا
تدخل الا على الجملة وقيل يجوز الفتح بعدها بتقدير الجر نحو عرفت احوال
زيد حتى ان اكله بالليل كاتك قلت حتى ان اكله بالليل معروف
ايضا كما قالوا في اكلت السمكة حتى راسها بالرفع اي حتى راسها
مأكول وان كانت حتى جارة او عاطفة للمفرد فالفتح نحو عرفت امورك
حتى انك صالح وعجبت من احوالك حتى انك تفاخر وكذا تكسر
بعد حروف الاستفتاح نحو الا ان اولياء الله لا خوف عليهم ولا
هم يحزنون وكذا بعد حروف التصديق كان يقال ازيد فاضل
فتقول نعم انه فاضل او يقال اما زيد بعالم فتقول بلى انه عالم وكذا
تكسر اذا كانت في موقع جزء من اسم عين نحو زيد انه قائم لانه لا دليل
على كون الجملة اذا وقعت جزءا في تاويل المفرد واذا كان المبتدإ حدثا
جاز فتح ان في الجزء نحو مأموليّ انك قائم لذهاب الريح وفيه ان هذا
لا يشتمل مثل قولك العلم انه حسن مع وجوب الكسر فيه فالاحسن
في الضابطة الاشتمال على ضمير المبتدإ وعدم الاشتمال لا الحدثية والعينية

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وتفتح اذا كانت في موقع الفاعل نحو المثال المذكور في المتن ثانيا لان
الفاعل لا يكون الا مفردا وكذا المفعول نحو سمعت ان زيدا قائم و
تاملت اني ما افعل وقعدت عن الحرب اني جبنت وكذا المبتدا
نحو عندي انك قائم وكذا المضاف اليه نحو فعلت بذا كرامة انك
قائم وكذا المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم وكذا بعد لولا
الامتناعية نحو لولا انك منطلق انطلقت لانه مبتدا او فاعل
على اختلاف القولين اي لولا انطلاقك موجود او لولا وجد
انطلاقك وكذا بعد لو الشرطية نحو لو انك قمت قمت لانه فاعل
اي لو ثبت انك قمت وكذا بعد ما التوقيتية ويسمى ما الذ ايضا
نحو اجلس ما ان زيدا قائم لانها لا تدخل الا على الفعل لانها مصدرية
حينية ويندر دخولها على الاسمية فالتقدير ما ثبت ان زيدا
قائم اي مدة ثبوت قيامه وكذا بعد الا نحو زيد غني الا انه شقي لوجوب
وقوع المفرد وكذا بعد مذ ومنذ الاسميتين نحو ما رايته مذ انك
سافرت لان الجمل بعدها مضاف اليها وكذا بعد حيث نحو فعلت
بذا من حيث انك محسن لان الاصل في المضاف اليه الافراد وان
وجب في الاستعمال ان يكون ما اضيف اليه حيث جملة كذا في الغيث
شرح اللباب وفي شرح الرضي ايضا مثل ذلك لكن ذكر الفاضل المغربي
في شرح الوافي ان هذا ليس بظاهر من جهة النقل لما قاله ابن قاسم و

قد اولع عوام الفقهاء بالفتح وقد صرح ابن هشام بانه تعين الكسر في
ان التالية لحيث ولا من جهة العقل لان كون الاصل في المضاف اليه
الافراد لا يمنع من اعتبار ما هو مستحق لحيث في الاستعمال المشهور من وجوب
اضافتها الى الجملة الا ترى ان المضاف اليه المصدر بان بعد اذ نحو جئت
اذ انك قائم يتعين فيه الكسر لامتناع اضافتها الى المفرد ولو وجب
ملاحظة اصالة الافراد لوجب فيه الفتح ولم يعرف له قائل بل النفس على وجوب
الكسر بعدها موجود نعم يمكن ان يقال بجواز الفتح بعد حيث لكن لا من جهة
العلة المذكورة بل من جهة ان يقدر ان مع جملتها مبتدا والخبر محذوف
فالتقدير فعلت بذا من حيث احسانك حاصل ويجوز الفتح والكسر فيما
بعد الفاء الجزائية نحو من يكرمني فانا اكرمه فانه ان اريد من يكرمني
فانا اكرمه فمكسور لان الموضع موضع الجملة وان اريد من يكرمني فجزاء
اني اكرمه او اكرامي ثابت له فالفتح لانه اما مبتدا او خبر مبتدا وكذا يجوز
الامران فيما بعد اذا المفاجاة نحو خرجت فاذا زيدا فاذا انه بخيل فانها موقتة
للجملة الاسمية فمع الكسر يحصل مقتضاها بلا تقدير ومع الفتح يحصل بتقدير
الخبر اي فاذا بخله ثابت وكذا يجوز الامران في قولهم اما انك ذاهب
بتخفيف اما فالكسر على ان اما من حروف الاستفتاح تدخل على الجمل كالا
والفتح على انه بمعنى حقا فالتقدير حق حقا انك ذاهب اي حق انك
ذاهب فالمفتوحة فاعل او مبتدا وكذا في قولهم اما في الدار فانك قائم بالكسر

اذا قصدت ان قيام المخاطب حاصل في الدار وأما ان اردت ان في الدار
بذا الحديث فانه يجب الفتح كذا في شرح الرضي وكذا في قولهم لاجرم ان
زيداً قائم فالفتح على ان الجرم بمعنى القطع اي لا قطع من هذا كما ان لا بد
بمعنى لا فراق والكسر على انه صار بمعنى القسم ولذلك يجاب بما يجاب به القسم
فيقال لاجرم لآتينك فالفتح بالنظر الى الاصل والكسر بالنظر الى معنى
القسم العارض وبذا كما يجري علمت مجرى القسم على ضعف فتقول علمت
ان زيداً قائم بكسر ان وكذا شهدت تقول اشهد انك ذاهب والمشهور
الفتح فيهما وكذا يجوز الامران فيما اذا وليت كلمة الواو بعد قولك بذا او
ذلك تقديرا للكلام السابق قال الله تعالى ذلكم وان الله موهن كيد
الكافرين فالفتح على ان ذلك خبر مبتدء محذوف ان عطفت على بذا الخبر
اي الامر ذلك والامر انفا ان الله موهن الخ وان كسرت فعلى عطف ان
مع جملتها على الجملة المتقدمة المحذوف احد جزئيها وكذا في قولهم اول قولي
اني احمد الله فالكسر على ان المعنى اول مقولاتي بذا الكلام الخاص كما تقول او
السورة بسم الله الرحمن الرحيم والفتح على ان المعنى اول اقوالي حمد الله تعالى
فان الحمد بالمعنى المصدري اي الثناء باللسان قول لا مقول وعلى هذا لا يتعين
ان يكون الحمد بهذه العبارة بخلاف الوجه الاول ويجوز الكسر مع بقاء القول
على معناه المصدري بان يكون التقدير اول اقوالي قولي اني احمد الله بحذف
المضاف وكان وهي للتشبيه بذا هو المعنى الغالب المتفق عليه وقال

الكوفيون يجيء للتحقيق والتقريب ايضا وزعم جماعة انه لا يكون للتشبيه
الا اذا كان خبرها اسما جامدا نحو كان زيداً اسد بخلاف كان زيداً قائم او
في الدار او عندك او يقوم فان في ذلك كله للظن لان المقصود افادة
الظن بالقيام لا تشبيهه بالقائم لان الخبر في المعنى هو الاسم والشيء
لا يشبه بنفسه ولذلك يقال كاني اراه يمشي وكانك تمشي ولو كان الخبر
صفة مشبه به محذوف اي كان زيداً رجل قائم حتى يتغاير الاسم والخبر
فيصح تشبيه احدهما بالآخر لكان الواجب ان يقول كاني بزيد رجل يمشي
اللهم الا ان يقال لما التزم حذف الموصوف وجعل المشبه به كانه المشبهة
جعل الضمير راجعا الى المشبه دون الموصوف اعلم انه ذكر في الفوائد
الضيائية ان ليت ولعل للانشاء بخلاف الاربعة الباقية من الحروف
المشبهة وذكر المغني انها يفصلان بلعل ما فكفتهما عن العمل وجوز قوم اعمالها
حملا على ليت وكذا قالوا في كان ومعضهم خص لعل بذلك لاشدية
المشابهة لانما وليت للانشاء لا للخبر واما كان فللخبر وذكر في الفوائد الضيائية
وغيرها ان كان للانشاء تشبيه فبين الكلامين متدافع وقد يقال في دفعه
ان ليت ولعل للانشاء دائما بخلاف الاربعة الباقية فانها ليست
كذلك اذ الشك ليست للانشاء اصلا وكان وان كانت للانشاء التشبيه
لكنها يجيء للظن والتحقيق والتقريب فتامل ولكن وهي للاستدراك
في التاج درياقتن چيزي وفي الصراح استدركت تدارك تافت وفي القاموس

الاستدراك الشيء بما يشبه حاول ادراكه وهو في عرف النحاة ما اشار اليه المصنف
بقوله اي لدفع التوهم الناشيء من الكلام السابق دفعاً شبيهاً بالاستثناء
ومن ثم قدر الاستثناء المنقطع بلكن فكان المتكلم تدارك فاتة بايهام
كلامه ما ليس بواقع بايراد كلام دافع له او طلب ادراك ما فاتة في الافادة
حيث اوهم الكلام السابق نقيضه فطلب افادته بما بعد لكن ولهذا اي
لكونه لدفع التوهم الناشيء من الكلام السابق لا يقع لكن الا بين
الجملتين الموهمة والدافعة ولا شك ان الجملتين اللتين يكون
احديهما موهمة شيئاً والاخرى دافعة له تكونان متغايرتين البتة ايجاباً
ونفياً لكن لا من حيث اللفظ بل بالمفهوم والمعنى فان الدفع والايهام
يتنافيان عليه فيجوز ان يكونا مثبتتين من حيث اللفظ نحو غاب زيد توهم
منه ان عمراً ايضاً غاب لمكان الالفة والتناسب بينهما في الاوضاع
فيقال دافعه لكن عمراً حاضر فهو نفي من حيث المعنى اي لكن عمراً ما غاب
او منفيتين من حيث اللفظ كما لو قلت ما سافر زيد لكن عمراً لم يقم
فان المعنى لكن عمراً سافر او يكون الاولى منفية والثانية مثبتة
نحو ما جاءني زيد لكن بكراً جاءني او زيد شجاع ولكنه كريم فان الشجاعة والكرم
لا يكادان يفترقان فنفي احدهما يوهم نفي الآخر او بالعكس نحو قوله تعالى
وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان
قوله وان ربك لذو فضل على الناس يوهم شكر جميع الناس ومما ينبغي

ان يعلم

ان يعلم ان ما ذكره من معنى الاستدراك لا يوجد في مثل ما بذا اسكناً
لكنه متحرك وما هو ابيض لكنه اسود اذ لا يتوهم من نفي السكون والبياض
نفي التحرك والسواد وبهذا فسر بعضهم الاستدراك بان تثبت لما بعدها
حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها والحكمان المتخالفان هما النفي والاثبات وكذا لا يصح
في نحو لو جاءني زيد لاكرمته لكنه لم يجيء فان عدم المجيء مما افادته لو الامتناعية
فاين التوهم ودفعه الا ان يقال ان لكن تفيد الاستدراك والتوكيد
معاً كما قال في القاموس ولكن للاستدراك والتحقيق وفي الامثلة
المذكورة جردت عن معنى الاستدراك واستعمل لمحض التاكيد وينبغي ان
يحمل على هذا ما وقع في شعر امرء القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة
كفاني ولم اطلب قليل من المال ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك
المجد المؤثل امثالي لان مفعول لم اطلب محذوف وهو المجد المؤثل فيفيد
البيت الاول بمقتضى قاعدة لو الشرطية ثبوت طلب المجد المؤثل فيكون البيت
الثاني تاكيداً ويقرب منه قوله تعالى ولو اراكهم كثيراً لفشلتم ولتنازعتم في الامر
ولكن الله سلم اي انعم عليكم بالسلام من الفشل والتنازع فان لو
تدل على ان الاراءة ممتنعة فالمعنى ولكن الله ما اراكهم كثيراً اذ لو
اراكهم اياه لفشلتم ولتنازعتم وهلكتم فحذف السبب وهو انتفاء
الاراءة واقيم المسبب وهو التسليم مقامه وليت ويقرب بابدال
الياء تاء وادغامها في التاء وهي للتمني اي لانشائه واليتيمة مجهم تحصول

الشيء سواء كان مع ارتقاب حصوله او لا فيستعمل في محال الوقوع كما سيأتي من
مثال الشباب وفي ممكن بعيد الوقوع لا يرتقب حصوله كقولك ليت البخيل
يجود وفي ممكن قريب الوقوع مرتقب الحصول حيث يدّعي بعده وعدم
الطمانينة فيه لمقامات خطابية ولبيانها علم آخر مثل ليت زيداً قائم ولا
يدخل على شيء واجب الوقوع فلا يقال ليت غداً يجيء الا اذا اعتبر بعيد
الوقوع كما يقول العاشق المبتلى بليلة الفراق مستطيلاً اياها مستحيلاً
الخلاء يا ليت الليلة تنجلي اي اتمنى قيام زيد يعني ان معنى تمنيي كون زيد
الذات القائم تمنيي حصول صفة القيام له وانما عبر بالمضارع لان المعنى
على الانشاء وهو الذي يعبر عنه بالمضارع الحالي وبذا كما قالوا في اف
واوّه لسيبويه فعل انما بمعنى التضجر والتوجع مع ان اسماء الافعال انما تكون
بمعنى الامر او الماضي ولعل وفيها لغات عل بحذف اللام الاولى ولعنّ
بتغيير طرفيها الثاني بالابدال وعنّ بالجمع بين التغيرين تغيير الاول بالحذف
وتغيير الثاني بالقلب وانّ بالتغييرات الثلثة حذف الاول وقلب الثاني
همزة والثالث نوناً ورغنّ بابدال اللام الاولى راءً والعين المهملة غيناً
معجمة واللام الثانية نوناً ولغنّ بتغيير الوسط والاخر ولعاً بابدال اللام
المشددة بالمد ولعلّت بالحاق تاء ساكنة في الاخر كربت وثمت ولعلِ
بكسر اللام الاخيرة وعلّ بكسرها وعنّ بكسر النون وهي للترجي وهو ارتقاب
شيء لا وثوق بحصوله فلا يستعمل في محال الوقوع كما سيأتي ولا في واجب الوقوع

فلا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطلوع والاشفاق فلا يقال
ارتقاب شيء محبوب مثل لعل السلطان يكرمني ولعلكم تفلحون والاشفاق
ارتقاب شيء مكروه كقولك لعل الرقيب حاضر ولعل الساعة قريب والغالب
هو الاول ولذا اكتفى المصنف في التمثيل به وبما عرفت من الفرق بين ماهية
التمني وماهية الترجي ظهر لك ان كل واحد من التمني والترجي اعم استعمالاً
من الآخر من وجه اما اعمية الاول اي التمني فلانه يستعمل في الممكنات
المترقبة وغير المترقبة كما مر من الامثلة وفي الممتنعات العقلية كقول
المعتزلي ليتنا نرى الله تعالى بأعيننا وليت الذنوب مغفورة فان رؤية الله
تعالى محال عندهم عقلاً وكذا مغفرة الكبائر من غير توبة او العادية مثل قول
الشاعر فيا ليت الشباب يعود يوماً فاخبره بما فعل المشيب
فان عود الشباب وهو كون الحيوان بحيث يكون حرارته الغريزية
مستوية اي قوية مستقلة مما يمتنع عادة وصيرورة زليخا شابة بعد
ان كانت شائبة لا تقدح في الامتناع العادي لكونها من خوارق العادة
ومما يقتضي منه العجب ما في بعض الشروح ان المراد بعود الشباب عود
ايامه بان يكون اللام عوضاً من المضاف اي ليت ايام الشباب تعود
فلا يرد قصة زليخا والترجي مخصوص بالممكنات المترقبة ولا يستعمل في
الممتنعات فلا يقال لعل الشباب يعود واما قول فرعون لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات انما قال جهلاً ومخرقة واستكباراً ولا في الممكنات الغير المترقبة

فلا يقول القائل من اكرام السلطان بما صدر عنه من هتك الحرمات السلطانية
لعل السلطان يكرمني واما اعمية الثاني في ابي البرجي فلانه يستعمل في المحبوب
والمكروه والتعيين مختص بالمحبوب ويجوز ان يدخل ما الكافة على هذه الحروف
الستة جميعا وانما سميت كافة لانها بسبب لحوقها صيرورتها كالجزء منها
تضعف مشابهتها بالفعل من حيث البناء على الفتح فتكفها وتمنعها عن
العمل ولم يسمع الاعمال الا في ليتما فيبويه لم يجوز اعمال غيره لفقد السماع
وروى ابو الحسن وحده في انما وانما الاعمال والالغاء لكن الاعمال
قليل وعدم سماع الاعمال في لعلما وكانما ولكنما وسوغ الكسائي الاعمال
الكل قياسا على ليتما اذ لا فرق بينها وبين ليتما وخص بعضهم القياس
بلعلما وكانما لانما يغير ان معنى الجملة كليتما وبعضهم خص لعلما بذلك
لاشدية مشابهته بليت وفي المفصل واللباب ان الاعمال في ليتما
ولعلما وكانما اكثر منه في انما وانما ولكنما وقال الشيخ ابن الحاجب لم يسمع
الاعمال الا في ليتما وما ذكره الزمخشري في المفصل فشيء اختاره من
طريق القياس فكان الاولى ان يقول موضع قوله اكثر اولى لان هذا
لم يات عنهم فيه نص ووجه القياس انه بثبت النصب بعد ليتما فيحمل
عليها لعلما وكانما لانهما مثلها في تغيير معنى الجملة وانما وانما ولكنما لم
تغير معنى الجملة فلم تقو قوة البواقي في شرح الرضي اذا الغيت هذه الحروف
فما كافة واذا اعملت فما زائدة حرفية غير كافة كما في قوله تعالى فبما رحمة من الله

لعوارضها

كقوله تعالى قل انما اوحي الي انما الهكم اله واحد اذ عن الزمخشري ان انما
بالفتح يفيد القصر كانما بالكسر وقال بعض النحاة ان هذا شيء تفرد به الزمخشري
ولا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر وصحح المغني دعوى الزمخشري
وكقولك انما زيد منطلق فهذا مثال لانما بالكسر والآية مثال لانها
بالفتح ولو ذكر الآية بتمامها لكانت مثالا لهما اذ قد اجتمعتا فيها وفي اكثر
النسخ وقع موقع المثال الاول انما الله اله واحد فيكون كلا المثالين
للكسر النوع الثالث ما ولا المشبهتان بليس اعمل الحجازيون
والتهاميون والنجديون ما عمل ليس قياسا مطردا وعلى لغتهم نزل القرآن
وما هذا بشرا وما هن امهاتهم بكسر التاء واما لا فقد ذكر الرضي ان الظاهر
انه لا يعمل عمل ليس لا قياسا ولا شذوذا ولم يوجد في شيء من
كلامهم جزء لا منصوبا ولم ينقل عن احد من الحجازيين ولا عن غيرهم رفع
الاسم لا ونصب جزءه لكن نقل الزمخشري وغيره ان لا يعمل عمل ليس قليلا
شاذا ومن الشواهد على ذلك قوله تعبر فلا شيء على الارض باقيا
ولا وارز مما قضى الله واقيا ايرا صبر على ما اصابك فانه لا يبقى شيء
على وجه الارض ولا ملجا يقي الشخص مما قضى الله تعالى واما بئيم فلا
يعلونهما مطلقا بل الاسمان بعدهما مرفوعان بالابتداء كما كان وروي
عن عاصم ما هن امهاتهم بالرفع على لغة التميميين والكوفيون يمكرون
عملها في لغة من اللغات ويجعلون نصب الجزء بتقدير الباء التي تزاد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

في الخبر واجاز المبرد والكسائي اعمال ان النافية عمل ليس نحو قوله
ان مستوليا على احد الا على اضعف المجانين واما سميتا
مشبهتين بليس لشبههما بها في مطلق النفي وفي الدخول على المبتدء و
الخبر ولهذا انعملان عمل ليس ترفعان الاسم وتنصبان الخبر
لكن مشابهة ما بليس ازيد من مشابهة لا بليس فان حكم ما كحكم
ليس في كونها عند الاطلاق لنفي الحال وعند القرينة يحمل على ما دلت
عليه القرينة كما في قوله تعالى وما نحن بمبعوثين وما جاءنا من بشير و
لا نذير بخلاف لا فانه للنفي المطلق عند الاطلاق ولكون ما اذهب
في الشبه بليس من لا تدخل ما على اسم المعرفة وعلى اسم النكرة و
تعمل فيهما فاسمها وخبرها قد يكونان معرفتين نحو ما زيد هو الظريف
وقد يكون الاول معرفة والثاني نكرة نحو ما زيد قائما وقد يكونان
نكرتين نحو ما رجل افضل منك ولا تدخل الا على النكرة
لانها اخف من المعرفة فاوثرها العامل الضعيف قضاء
لحق المشابهة نحو لا رجل ظريفا ولعل ما وقع في بعض نسخ هداية
النحو من ان لا تختص بالنكرة كما تختص ما بالمعرفة مبني على ما في المغني من انه قد
تركب ما مع النكرة تشبيها لها بلا والنادر في حكم العدم فانفتت قد يدخل
لا تدخل على المعرفة نحو لا زيد في الدار ولا عمرو وفي قول الشاعر وحلت
سواد القلب ولا انا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا اي نزلت الحبيبة

في داخل القلب حالكونه غير طالب غيرها ولا متباعدا عن حبها قلت كلام الرضي
في بحث اسم ما ولا المشبهتين وان اوهم ان لا في المثال الاول هي التي هي
اخت ما لكن كلام النحاة يدل على انهم اعتبروها لنفي الجنس حيث علل وجوب
التكرار فيه بانه كالعوض مما فات من معنى نفي الجنس الذي هو كثير النفي في
الحقيقة واما الشعر فقد قيل انه ضعيف مع انه يحتمل ان يكون التقدير
لا مثلي باغيا اعلم ان للاوجها آخر لم يذكره المصنف وهو من العوامل بالاتفاق
وليس لنفي الجنس ولا التبرئة ايضا تعمل عمل ان لمشابهتها لان ان
للمبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق ولا التبرئة للمبالغة في النفي فانها
نص في الاستغراق الا ترى انه يصح ان يقال لا رجل في الدار بالرفع بل رجلان
ولا يصح لا رجل فيها بالفتح بل رجلان فلما توغلت في الطرفين اغنت النفي
والاثبات تشابهتا والفرق بين لا العاملة عمل ان ولا العاملة عمل ليس
ان العاملة عمل ليس يحتمل ان يراد به نفي الجنس وان يراد به نفي الوحدة
فيقع على الاول لا رجل في الدار بل امراة وعلى الثاني بل رجلان او رجال و
اما العاملة عمل ان فلا يراد به الا المعنى الاول ولذلك قال صاحب الكشف
ان قراءة لا ريب بالفتح يوجب الاستغراق وبالرفع يجوز في المعنى
غلط كثير من الناس فزعموا ان العاملة عمل ليس لا يكون الا نافية للوحدة
لا غير ومباحث لا التبرئة كثيرة تركنا اقتفاء باثار المصنف

النوع الرابع

حروف تنصب الاسم فقط ناظرا الى قوله الاسم فيفيد اختصاص عملها بالاسم

ففيه اشارة الى رد قول الكوفيين القائلين بان الواو التي بمعنى مع في
قولنا لا تاكل السمك وتشرب اللبن وتسمى واو الصرف ناصبة
للفعل بنفسها لا بتقدير ان كما قال به جمهور النحاة او الى قوله تنصب يعني
ان عمل هذه الحروف هو النصب فقط لا النصب والرفع كما كان في النوعين
السابقين وهي سبعة احرف انت تعلم ان المندوب وهو المتوجع عليه
عليه بوا او يا مناد حقيقة او في حكمه اعرابا وبناء فكما ان الشيخ لم يجب
ذكر حروف النداء من الحروف الناصبة كان عليه ان يذكر واو المندوبة ايضا
منها اذ جعل يا عاملة في المنادى دون واو المندوب فرق من غير فارق وترجيح
من غير مرجح ولعله لهذه الشبهة ذكر صاحب المصباح الحواله على كتاب الشيخ
فقال واما ما ينصب المفرد فسبعة على ما ذكر في المائة فخلص نفسه من المؤاخذة
بعده
الواو وهي بمعنى مع وليسمى واو المصاحبة ايضا والاسم المنصوب الذي
يسمى مفعولا معه وبذه الواو في الاصل واو العطف وضع موضع مع
للاختصار ولهذا لا يقوم المفعول معه مقام الفاعل فان واو العطف
دليل الانفصال والفاعل كالجزء والفرق بينه وبين واو العطف
الباقية على اصلها كالفرق بين واو العطف وكلمة مع فلنوضح
لك في امثلة اذا قلت ما صنعت انت والبوك فمعناه قد يكون ما صنعت
انت وحدك وما صنع البوك وحده فلا يفهم المعية وهي المرادة اذا
قيل ما صنعت انت وابوك اذ المعنى ما صنعت مع ابيك واذا قلت

مات زيد وعمرو يفهم موتهما ولا يلزم كون الموتين في وقت واحد بخلاف
ما اذا قلت مات زيد وعمرو فان معناه وقع موتهما معا واذا قلت
سرت انا وزيد لم يفهم الا المشاركة في السير واذا قلت وزيدا فلا
من موافقة تسييرهما في الزمان بد لا بد ان لا يتفارقا في السير وكذا
المفهوم من قولك ولو تركت الناقة وفصيلها رضعها بالنصب انه
لو خليت بينه وبينها بان يكونا معا في مكان واحد لرضعها ولو رفعت
الفصيل لم يفهم هذا المعنى وكذا في نحو استوى الماء والخشبة ليس المقصود
معنى العطف بان يكون التقدير استوى الماء وحده واستوى الخشبة وحدها
واستوى الماء مع غير الخشبة والخشبة مع غير الماء بل المقصود ان الاستواء
حاصل للماء مع الخشبة وللخشبة مع الماء وذلك لانه اذا غرزت خشبة
في نهر فان نزل الماء او ارتفع بحيث ساوى راس الخشبة يقال استوى
الماء والخشبة فالمعنى ان الماء والخشبة في العلو فليس الماء ارفع من
الخشبة ولا الخشبة ارفع من الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به
قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ونزوله وقت انتقاصه واعلم ان ههنا
اختلافات الاول في عامل المفعول معه قال الجمهور الفعل كالمثال
المذكور او معناه نحو ما انت وزيدا فان المعنى ما تصنع وزيدا بتوسط
الواو التي بمعنى مع كتوسط الا بين المستثنى وعامله وقال الزجاج
ان العامل مقدر بعد الواو فاذا قلت جاء البرد والطيالسة فكانك

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فلت جاء البرد ولبس الطيالسة ومنه المثال المذكور استوى الماء اى ارتفع ولابس
الخشبة وساواها وقال الكوفيون الناصب عامل معنوى وهو الخلاف وهذا
اصطلاح منهم ذكروه فى انتصاب الظرف خبرا للمبتدء فقالوا انتصاب ذلك
الظرف على الخلاف وعنوا به هنالك ان الخبر لما كان هو المبتدء فى نحو زيد قائم
ارتفع ارتفاعه واذا كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدء فلا
يقع فى نحو زيد عندك عندك مخالفة فى الاعراب فيكون العامل فيه معنى
المخالفة التى تصف بها الخبر واراد وا به ههنا ان فى صورة العطف يجوز
قيام المعطوف مقام المعطوف عليه نحو جاءنى زيد وعمرو اذ لم يقصد به
الا اتصاف المعطوف باصل الفعل وفى المفعول معه اريد بيان معنى غير المشاركة
وهى المصاحبة والمعية فقولك استوى الماء والخشبة ليس معناه استوى
الماء واستوت الخشبة لانها لم تكن معوجة حتى تستوى فقد خالف الثانى
الاول فجعلوه مخالفة الاعراب لمعمول الفعل المتقدم عليه وقال
الاخفش نصبه نصب الظرف ذلك لان الواو لما اقيمت مقام مع
المنصوب بالظرفية وهى حرف لا يحمل النصب فاعطى النصب ما بعدها كما
اعطى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير وقال عبد القاهر هو منصوب
بنفس الواو وهو المذكور فى المتن والثانى انه هل يشترط فى نصب الاسم
على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه قال الاخفش
نعم فلا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس واجاز غيره استدلالا بقولهم

مازلت اسير والنيل ولا يقال سار الماء بل جرى الا على سبيل التجوز وكذا
سرت والطريق فانه من صور المفعول معه بلا نزاع وليس الطريق مشاركا
للمخاطب فى السير المامور به والثالث ذهب الاخفش وابو على الى ان المفعول
معه خبر ليس وقال ابن مالك هو الصحيح وقال بعضهم هو سماعى لا يقاس
عليه يوقف عند ما سمع من العرب وفصل بعضهم بين ما يجوز فيه العطف
مجازا نحو سرت انا والنيل فيكون مقيسا وبين ما لا يجوز فيه العطف
حقيقة نحو جئت انا وزيدا فيكون سماعيا والا وهى للاستثناء اى
اخراج الشئ عن حكم دخل فيه غيره وهو مشتق من ثنية عن الامر اذا
صرفته عنه فسمى استثناء لان المستثنى مصروف عن المستثنى منه او من
ثنيت الجبل اذا وضعت احد طرفيه على طرفه الثانى لانه ضوعف به الجر
وشفع فانفكان الاول مثبتا شفع بالنفى نحو جاءنى القوم الا زيدا فانه
لم يجئ وان كان منفيا شفع بالاثبات نحو ما جاءنى القوم الا زيدا فانه جاءنى
وقيل الشئ جعل الشئ شيئين وبالاستثناء يجعل المستثنى منه قسمين
قسما داخلا فى الحكم وقسما خارجا عنه اعلم انهم اختلفوا فقال المبرد
والزجاج والجرجانى العامل فى المستثنى المنصوب الا لكونها نائبة عن
استثنى كما ناب حرف النداء مقام ادعو وهو المذكور فى المتن وقال
البصريون العامل فيه الفعل المتقدم كالمثال المذكور او معنى الفعل
بتوسط الا نحو القوم اخوتك الا زيدا اذ المعنى القوم يواخونك او ينسبون

شبكة الألوكة
www.alukah.net

اليك بالاخوة الا زيداً وقال الكسائي هو منصوب بان المقدرة بعد الا محذوفة
الخبر فالتقدير جاء في القوم الا زيداً لم يجيء وقال الفراء الا مركبة من ان
المخففة ولا العاطفة فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا تبع ما قبلها
في الاعراب فبلا العاطفة فكان الاصل جاء في القوم ان زيداً لا جاء
ايلم يجيء وقال بعضهم هو منصوب بالمستثنى كما ان المنادى منصوب بادعو
الا وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين وقال بعضهم العامل
فيه المستثنى منه بواسطة الا والكلام على هذه الاقوال وما مر في المفعول معه
تزييفاً وتصحيحاً طويل وبما قد اختلف في وضعها فقيل موضوعة لنداء
البعيد حقيقة او حكماً كما في النائم والساهي الغافل وكما في يا الله فان
المنادي بضم نفسه استقصاراً لها واستبعاداً اياها عن ساحة القرب
والا فهو تعالى اقرب من كل قريب وقيل هي موضوعة لنداء القريب
والبعيد مشتركة بينهما وقيل بينهما وبين المتوسط وهو الاظهر لاستعمالها
في الكل على السواء ودعوى المجاز في احدها خلاف الاصل ولك ان تحمل
كلام المصنف على المذهب الثالث بان يراد بالقريب او البعيد ما عدا
الآخر فيدخل فيه المتوسط وآيا وقيل هيا كيا لنداء القريب والبعيد
والاكثرون على ان ايا وهيا وآي بهمزة فالف وياء ساكنة وآء بالف
بين همزتين ثانيهما ساكنة لنداء البعيد لان نداءه يحتاج الى رفع
الصوت وهو يحصل بكثرة الحروف والى مده وهو يحصل بالالف وقد

وجد الامران في هذه الحروف وفي حكم البعيد الساهي والنائم والمتحير
واي قيل للبعيد وقيل للقريب والمتوسط وقيل هي والهمزة
المفتوحة لنداء القريب لانتفاء الامرين المتقدمين اذ لا كثرة حرف و
لا الف ولك ان تحمل كلامه على المذهب الثاني كما فعل صاحب الفوائد
الضيائية قدس سره فقال كانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه
المتوسط ايضاً فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من
غير زيادة وله كلمة اي والى قريب متصفاً بزيادة القرب وله الهمزة
ولعل وجه الفرق كثرة الحروف في اي دون الهمزة وفي شرح المغني ان ما
نقل عن بعضهم ان الهمزة للمتوسط وان الذي للقريب يأخذ لاجل النحاة
من وجهين جعل الهمزة للمتوسط وانما هي للقريب وحيا في نداء القريب
وانما هي للبعيد اواعم واختلفوا في ناصب المنادى وقال الكوفيون الاكثر انه
انه منصوب بفعل التزم اضماره وهو اعني على ما في كلام سيبويه و
تقدير ادعو انبه بمقام النداء كما هو المشهور وانبه منه تقديراً ادعو
على ما قيل واجاز المبرد وتبعه عبد القاهر نصبه على حرف النداء لسده
الفعل فهما زعما ان الفعل المقدر عزل عن العمل وورثه ما التزم في موضعه
وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال والمنادى
منصوب بها وقال الفراء اصل يا زيد يا زيدا ليكون المنادى بين
الصوتين ثم اكتفي بيا ونوي الالف كالغايات فبني على الضم وفتح

المضاف لوقوع المضاف اليه موقع الف يا زيدا فحركته عنده لبنيت نصباً
وقال لكن المنادى المفرد المعرفة لما لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى
فلا بد فيه من الاعراب ثم لو جر لالتبس بالمضاف الى ياء المتكلم اذا
حذفت الياء ولو نصبناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ننونه ليكون
فرقاً بينه وبين مارفع بعامل رافع وانما نصب المنادى الطويل لطوله
ولان المنصوبات في كلام العرب اكثر وهو عنده مرفوع او منصوب بلا
عامل ومما ينبغي ان يعلم ان هذه الحروف السبعة الناصبة للاسم لا
تنصب الاسم عند من يرى النصب بها مطلقاً بل لنصبها شرائط و
تفاصيل فصلت في المبسوطات قالوا والتي بمعنى مع انما تنصب اذا كان
قبلها فعل كالمثال المذكور في المتن او معنى فعل نحو ما انت وزيداً
لان المعنى ما تصنع وان لم يكن فعل ولا معنى فعل قالوا والواو والكاف
بمعنى مع يكون للعطف بحسب اللفظ نحو كل رجل وضيعته فان الواو
بمعنى مع بلا ريب ومن ثم ذهب الكوفيون الى ان وضيعته خبر للمبتدأ
كانك قلت كل رجل مع ضيعته والا الاستثنائية انما تنصب اذا كان
المستثنى في كلام موجب تام كالمثال المذكور في المتن او مقدماً على
المستثنى منه نحو جاء في الا زيداً القوم او منقطعاً نحو ما جاء في احد الا
حماراً والا فالكاف في كلام غير تام فهو معرب على حسب العوامل نحو ما جاءني
الا زيد ورأيت الا يوم كذا وما مررت الا بزيد والكاف في كلام تام غير

موجب فيختار البدل ويجوز النصب نحو ما فعلوه الا قليل او الا قليلاً
واما الحروف الخمسة التي للنداء فهي انما تنصب الاسم اذا كان
ذلك الاسم الذي دخلت هي عليه مضافاً الى اسم آخر حقيقة او حكماً
بان يكون مضارعاً للمضاف ويسمى طويلاً ومطولاً في اصطلاحهم وهو
اسم يجيء بعده امر من تمامه اما لداع معنوي او لاضطرار نحوي فالمضاف
حقيقة نحو يا عبد الله ويا غلام زيد وهيا شريف القوم واي افضل
القوم واعبد الله والمضارع للمضاف للداعي المعنوي نحو يا طالعاً
جبلاً فان الجبل معمول لطالعاً ونحو يا ثلثة وثلثين فان
المجموع اسم لعدد مخصوص كاربعة وخمسة واما المضارع للداعي
النحوي فكالمنادى الموصوف بالجملة او الظرف نحو يا حليماً لا يعجل
ويا نخلة من ذات عرق فانه لا بد ان يجعل من قبيل الوصف قبل
نداء الموصوف لا من وصف المنادى والا لزم وصف المعرفة
بالجملة وكذا المنادى المنكر فانه لا يقع منادى الا موصوفاً بصفة عند الفراء
والكسائي فلا يجوز ان يا رجلاً بل يوجبان الصفة نحو يا رجلاً ظريفاً
والصفة تعتبر معه قبل النداء لا بعده ومن ثم التزم عود الضمير
من الوصف على لفظ الغيبة ولا يجوز فيه الخطاب رعاية للمعنى
كما في يا تميم كلكم ووجه الفرق ان تميم وقع موقع انتم بخلاف لا بتاكيده
واما ههنا فلم يقع الموصوف موقع الخطاب الا مع الصفة لان المنادى

هو النكرة الموصوفة لا النكرة مطلقاً والتخصيص يحصل بعد النداء فمعنى
الخطاب انما طرء عليه بعد الوصف وقبل الوصف له حكم الغيبة
كذا في شرح اللباب وبما عرفت من ان نحو يا رجلا ظريفاً شبيه بالمضاف
عند الفراء والكسائي ويا رجلا لا يجوز عندهما ظهر اندفاع النقض الذي
اورده بعض المحققين على مذهب الكسائي حيث جعل المنصوب من
المنادى منصوباً بلا عامل لطوله فقال وهو منقوض بالمنادى المنكر
وكذا اندفاع ما يورد على المصنف من انه لا يجوز حصر النصب في المضاف
فانه تنصب النكرة المفردة ايضاً ووجه الاندفاع انه تبع الفراء و
الكسائي وترفع الاسم ان لم يكن ذلك الاسم مضافاً ولا مشبهاً به
بل يكون مفرداً وهو لا يكون الا معرفة عند الفراء والكسائي اما
قبل النداء او بعده نحو يا زيد فان اجزنا نداء العلم مع بقاء
علميته فان الممتنع هو الجمع بين اداتي التعريفين فهو مثال للاول
وان قلنا انه ينكر العلم اولاً ثم يدخل حرف النداء فيتعرف به
تفادياً عن اجتماع التعريفين فهو مثال للثاني وكذا قولهم يا رجل
اذا قصد به رجل معين واجاز الجمهور نداء النكرة المفردة من
غير توصيف فحينئذ ينصب نحو قول الاعمى يا رجلاً خذ بيدي ولعله
عندهما محمول على حذف الصفة اي يا رجلاً كائناً من كان ثم ان
الضمة في نحو يا زيد ويا رجل بنائية والرفع انما يطلق على الحركة

الاعرابية وليست من حروف النداء بل بسبب مناسبة كاف ادعوك
المشابهة للكاف ذلك على ما قالوا الا ان هذه المناسبة لما حصلت بسبب
وقوعه بعد هذه الحروف نسب الرفع اليها تجوزاً واطلاق الرفع اما جرى على
اصطلاح الكوفية فانهم يذكرون القاب المبنية المعرب وبالعكس او على
تشبيه هذه الحركة بالحركة الاعرابية العروض والاطراد ومن ثم اجازوا
الرفع في توابعه حملاً على لفظ المنادى ووقع في الكشاف اطلاق النصب على
الحركة البنائية حيث قال في تفسير قوله تعالى اذ قال الحواريون يا عيسى ابن مريم
عيسى في محل النصب على اتباع حركة الابن كقولك يا زيد بن عمرو وبر اللغة
الفاشية ويجوز ان يكون مضموماً كقولك يا زيد بن عمرو وانتهى قال الفاضل
المصري مراده بالنصب الفتح لظهور ان المفرد المعرفة مبني ثم الرفع انما يكون
اذا لم يلحق آخر الاسم الف الاستغاثة نحو يا زيداه ولا الف الندبة نحو يا محمداه
ولا الالف الذي يدخل آخر المنادى البعيد لرفع الصوت كما تقول يا زيداه على
ما صرح به الرضي في موضع الندبة بدعاية ما تكلفناه في تصحيح كلام المصنف وتوجيهه
والا فهو كما ترى وبعد موضع نظر فانه ان اراد بالنصب اعم من اللفظي والمحلي
فلا شك ان المنادى في نحو يا زيد منصوب محلاً ومن ثم جاز النصب في توابعه
حملاً على المحل وان خصه بغير المحلي ففيه ان الموصول شبيه بالمضاف
على ما صرح به الرضي في بحث نداء المعرف باللام ونصبه لا يكون الا محلياً
لانه مبني وكذا في نداء من الموصوفة بجملة على ان حسن المقابلة يقتضي ان

شبكة الألوكة
www.alukah.net

يخص الرفع ايضا بغير المحلي مع ان هذا في نحو يا هذا في محل الرفع فتامل

النوع الخامس

النوع الخامس حروف تنصب الفعل المضارع وهي اربعة احرف وزاد الكوفيون ستة اخر وهي حتى ولام الجحود والفاء والواو و لام كي ولو والجمهور على ان ان مقدرة بعدها وانما عملت هذه الحروف عمل النصب لان ان وهي امها توافق ان المشبهة لفظا بعد تخفيفها ومعنى في جعل مدخولها في تاويل المصدر ولن وكي واذن محمولات عليها لمشابهتها اياها في معنى الاستقبال وحكي عن الخليل ان الحرف الناصب هي ان فحسب والباقية لا تنصب الفعل الا وهي مضمرة بعدها والاكثرون على خلافه فان حرف مصدري يجعل مدخولها في تاويل المصدر فلا تدخل الا على الفعل المتصرف اذ لا مصدر لغير المتصرف حتى ياول به فان في وان عن ان يكون مخففة لا مصدرية ويفهم من كلام ابن حاجب في شرح المفصل من بحث حروف المصدر انها مصدرية ويقدر بالتوقع اي في توقع قرب اجلهم ثم اعلم ان مدخولها يكون ماضيا كقوله تعالى لولا ان من الله علينا لخسف بنا ومستقبلا كان جواب قومه الا ان قالوا ائتوا بآبائنا ان كنتم صادقين لا يجرمنكم شنآن قوم ان صدوكم عن المسجد الحرام وتولى ان جاءه الاعمى وقولك اعجبني ان قمت وحاضرا كقوله تعالى ويضيق صدري ولا ينطلق لساني فيه خاصة تاثير ان آخر ان نصبه و تخصيصه بالاستقبال كذا في الرضي فزعم ابن طاهر ان ان التي تدخل على الماضي غير التي تدخل على المضارع وتنصبه بل هي مخففة من المثقلة

او مغيرة

او مغيرة او زائدة على حسب ما يحتمله المقام وذلك لان الداخلة على المضارع لما كانت مختصة به بالاستقبال كانت كالسين وسوف فكيف تدخل الماضي ولو دخلت عليه لحكم على محله بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد ان الشرطية ولا قائل به فاشار المصنف الى ان الناصبة للمضارع تخلصه للاستقبال وان كانت دخلت على الماضي ايضا في بعض الاحيان يعني انه ليس بين كونها في المضارع لتخليص الاستقبال وبين دخولها على الماضي تنافي الا ترى ان ادوات الشرط تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الماضي بالاتفاق نعم فرق بين دخول ادوات الشرط على الماضي وبين دخول ان المصدرية عليه فان ادوات الشرط يؤثر في معنى الماضي بالقلب الى الاستقبال دون ان المصدرية ولا بعد في ذلك فان قد في المضارع تفيد التحقيق مع التقليل وفي الماضي مجرد التحقيق فليكن ان كذلك تفيد في المضارع المصدرية مع الاستقبال وفي الماضي المصدرية فقط وانما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد ان الشرطية لانها لما اثرت في معناه فاثرت الجزم في محله كما في ان فانها لما اثرت التخليص للاستقبال في معنى المضارع اثرت النصب في لفظه كذا في المغني اعلم ان ان يكون في موضع الرفع نحو ان تصوموا خير لكم اي صومكم خير لكم وفي موضع النصب نحو اريد ان تحسن الي اي اريد احسانك وفي موضع الخفض نحو عجبت من ان ضربت اي من ضربك في الزمان الماضي وقد تكون محتملة النصب

والخفض لكنه اسلمت ان ادخل الجنة اي لان ادخل فان حذف حرف
الجر من ان وان قياسي وهو المحتمل بعد حذف الجار جرا ونصبا فيه
بخلاف المذكور في محله ومثال دخول ان على الماضي باقيا على معناه
ما ذكرنا من الآيات والمراد به معنى الاستقبال قولك ذاب جسمي من
شدة ذكران نفخ في الصور فصعق من في السماء تريد ان ينفخ وعبر
عنه بالماضي محافظة على نظم القراءة وتنزيلا لمتيقن الوقوع منزلة الواقع
وكذا قولك اسلمت ان دخلت الجنة تريد لان ادخل الجنة في دار البقاء
وعبرت عنه بالماضي تفاؤلا وتنزيلا للمرغوب الوقوع منزلة الواقع لان
الراغب في شيء يكثر تصوره فيخيل اليه حاصلا وجعل الماضي في المثالين
المذكورين للاستقبال مما لا يدل عليه عقل ولا نقل ولا استعمال بذا غاية
سعينا في تطبيق كلام المصنف لكلام ائمة النحو والاخو كما ترى وما ذكرنا من
ان يجعل ما دخولها في تاويل المصدر ماضيا كان او مضارعا تسمح ان بذه
مصدرية وليس بذا فمختصا بها فان ما النافية يسمى مصدرية فالتسمية ههنا
كالتسمية في قولك سمي زيدا انسانا وقد شاع اطلاق المسميات
على افراد الشيء نعم اذا قوبلت المصدرية بالمخففة والمغرة يراد به
ان بذه كما لا يخفى على من تتبع عباراتهم ولن لا يدخل الا على المضارع
ويخلصه للاستقبال ويفيد النفي بلا تاكيد ولا تابيد على ما في المغني
وقيل انها لتاكيد في المستقبل واختاره الزمخشري في كشافه

فان لا تدل على اصل نفي الفعل فاذا اريدت المبالغة والتاكيد في نفي
القيام قلت لن اقوم وبذا مستفاد من كلام العرب وقال سيبويه
لن اضرب نفي لقوله سا اضرب فجعلها في مقابلة السين المفيدة للتاكيد
وقيل هي لتابيد النفي واختاره الزمخشري في انموزجه وزيف بانها لو
كانت للتابيد لم يقيد منفيها باليوم في لن ابرح اكلم اليوم انسيا ولما
صح التعيين في ولن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي فان التابيد و
الانتهاء يتناقضان ولكان ذكر الابد في ولن يتمنوه ابدا تكرارا و
وتناقض الادلة القطعية الدالة على وقوع رؤيته تعالى في الاخرة المذكورة
في كتبنا الكلامية مثل قوله تعالى في جواب موسى على نبينا وعليه الصلوة
والسلام حين قال رب ارني انظر اليك لن تراني والتناقض
بين الادلة القطعية باطل ثم انهم اختلفوا في لن في حرف مفرد برأسه
عند سيبويه وهو الاظهر واصلها لا عند الفراء كما ان اصل لم لا يفر قلت
الالف في احدهما نونا وفي الاخر ميما وزيف بانه لا دليل على قوله على ما
في الرضي وبان المعروف انما يوا بدال النون الفا لا العكس نحو لنسفعا
على ما في المغني وبان فيه فوات معنى التاكيد الذي فيه على ما في الغالي
ولذا قال بعض المحققين ان المنصور مذهب سيبويه ولا وجه لرده
الى اصل ولو رد فالظاهر ما خطر بالبال ان اصله لا الحق به النون المخففة
التي حقها ان يلحق الفعل للتصريح بانه لتاكيد النفي لا لنفي التاكيد

القراءة

واصلها لاان عند الخليل والكسائي لو قوع لاان بلا بمعنى لن بلا بمعنى
في الشعر فحذفت الهمزة تخفيفا من غير علة قياسية فصارت لان بسكون
النون ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين الالف والنون فبقيت
لن وردّ قوله بانه لا يجوز تقديم ما في حيز ان عليه فلا يقال زيدا ان تضرب
خير لك وجاء تقديم معمول لن عليه كما حكى سيبويه عن العرب عمرا لن
اضرب وبانه لا معنى للمصدرية في لن كما كانت في ان فان لن افعل
كلام تام ولان افعل بمعنى لا افعل وهو ليس بكلام وقال المبرد انه مبتدء
حذف خبره اي لا افعل واقع وهو مردود بانه لم ينطق به مع انه لم يمتد شيء
مده الا ان يقول الخليل لا يمنع ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها
معنى وعملا اذ هو وضع مستانف وكي مذهب الاخفش ان كي في جميع
استعمالاتها حرف جر بمعنى لام التعليل وهي الداخلة على ما الاستفهامية
في قولهم في السوال عن العلة كيمه بمعنى لم وانتصاب الفعل بعدها بتقدير
ان وقد يظهر في الضرورة الشعرية واذا اجتمعت مع اللام نحو كي ليصبر
فاحديهما تاكيد للاخرى ومذهب الكوفيين وهو المذكور في المتن انها في
جميع استعمالاتها حرف ناصبة بنفسها مثل ان موضوعة للسببية
وان التي وقعت بعدها في الاشعار زائدة وكذا اللام في كي ليصبر فان
لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه وفي كيمه الفعل محذوف كلمة
قيل لك جئتك فتقول كيمه اي تفعل ماذا ومذهب البصريين انها

حرفان

قد يكون ناصبة بنفسها كان وقد يكون جارة مذكورا بعدها ان وقد
يكون جارة مضمرا بعدها ان فاذا تقدمها اللام نحو لكيلا تاسوا فهي
ناصبة بنفسها لا غير بمعنى ان والتعليل مستفاد من اللام واذا جاءت
بعدها ان فهي جارة بمعنى لام التعليل وكذا في كيمه وفي غير هذه المواضع
نحو جئتك كي تكرمني يحتمل الامرين ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى
التعليل وان يكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام في كي ليصبر
زائدة عندهم او بدل من كي الجارة اي يكون ما قبلها سببا لما بعدها
بحيث يمكن ان يؤدي مضمون ما قبلها الى حصول مضمون ما بعدها
مثل اسلمت كي ادخل الجنة فان الاسلام سبب اي بحسب عادة الله
تعالى وجعله لدخول الجنة والا فلا مؤثر في الوجود الا الله تعالى على ما هو المذهب
فلا ينافي ما في الحديث لن يدخل احدكم الجنة بعمله فان المقصود في
الحديث نفي التاثير وقد سبق الاشارة الى ذلك في بحث الحروف الجارة
ايضا وقيل في تفسير السببية اي يكون ما بعدها سببا لما قبلها والمآل
واحد فان تحقق ما قبلها في الخارج سبب لما بعدها وما بعدها باعتبار
الذهن سبب لما قبلها فلكل منهما سببية ما بالنسبة الى الآخر ذهنية او
خارجية واذن قال الجمهوري حرف وقيل اسم والاصل في اذن الركن
اذا جئتني الركن ثم حذفت الجملة وعوض التنوين عنها واضيفت ان
بعدها وعلى الاول فالصحيح انها ناصبة بسيطة لا مركبة كما روي عن الخليل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ان اصله اذا ان مركبا كما ان اصل لن لان فخففت وعلى البساطة فالصحيح
انها ناصبة بنفسها لا ان ان مضمرة بعدها كذا في المغني وقال الرضي
الذي يلوح لي في اذن ويغلب في ظني ان اصله اذ وذلك لانهم ارادوا
الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا لفظ اذ وجردوه عن معنى
الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا منه الجملة المضاف
اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي اذ تزورني
اكرمك فاذن صالح للماضي كقول الشاعر ٩ اذن لقام بنصري
معشر خشن ٩ وللمستقبل كقولك جئتني اذن اكرمك وللحال كقولك انا
اظنك كاذبا واذن هنا بمعنى اذ في قولك حينئذ الا انه كسر ذلك
لكونه حينئذ ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المتقدم وفتح هنا
ليكون في صورة ظرف منصوب واذا نصب الفعل بعدها فان المقدرة
والفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتدء خبره محذوف وجوبا فمعنى
اذن اكرمك اذا اكرامك حاصل واطال في تحقيق هذه الدعوى كما هو
دابه فعليك بمطالعة كلامه اعلم ان الجمهور يكتبونها بالالف وكذا
رسمت في المصاحف والمازني والمبرد بالنون وهذا الخلاف مبني
على الخلاف في الوقف عليها فالجمهور على ان نونها عند الوقف عليها
تبدل الفا تشبيها بتنوين المنصوب والمازني والمبرد على انها لا
تبدل لكون ان ولن وعن الفراء انه ان اعملت كتبت بالالف والا

ا ذا ان لا تعمل

بالنون

كتبت بالنون للفرق بينها وبين اذا وفي صورة العمل يميز للجواب
والجزاء في شرح الوافي المراد بكونها للجواب وقوعها في كلام يجاب به كلام
آخر ملفوظا او مقدرا والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي
فيه اذن جزاء لمضمون كلام آخر في المفصل واذن جواب وجزاء يقول
الرجل انا آتيك فتقول اذن اكرمك فهذا كلام قد اجبته به وصيرت
اكرامك جزاء على اتيانه وفي شرحه لسنا نعني بالجواب جواب متكلم
على التحقيق بل قد يكون جوابا لمتكلم وقد وقد يكون جوابا لتقدير
ثبوت امر فمثال الاول ما ذكره ومثال الثاني قولك لو اكرمتني
اذن اكرمك لانه في تقدير جواب متكلم سال ماذا يكون مرتبطا
باكرامي فاجاب بارتباط اكرامه به واما معنى الجزاء فيها فواضح
وقال الزجاج تاويلها ان كان الامر كما ذكرت فاكرمه تنبيها على
ان فيها معنى الجزاء حتى يصح تقديره مصرحا به وفي شرح اللباب
اذن جواب وجزاء بذا وضعه يقال لمن قال انا آتيك اذن اكرمك
وقوله تعالى لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي اذن لامسكتم والثاني
نحو ان يقل آتيك فتقول اذن اكرمك اي اذا اتيتني اذن اكرمك وقوله تعالى وما كان معه من آلهة اذن لذهب
كل آلهة بما خلق بذا كلامه مع حذف بعض لا مثلة وفي بعض
شروح الكافية اذن في قولك اذن تدخل الجنة جواب لمن قال

شبكة الألوكة
www.alukah.net

اسلمت كانه يسال عنك انه ما جزاء فعلي وجزاء الفعل كانك قلت اذا
اسلمت تدخل الجنة وقد يكون ما بعد اذن جزاء له في كلام المجيب باذن
كما يقال اسلمت اذن ادخل الجنة فانه جواب لمن يُرضى باسلامه وفي
الكشاف في تفسير قوله تعالى وما كان معه من اله فان قلت اذن لا يدخل
الا على كلام هو جواب وجزاء فكيف وقع قوله تعالى اذا لذهب جزاء و
جوابا ولم يتقدمه شرط ولا سوال قلت الشرط محذوف تقديره ولو
كان آلهة وانما حذف لدلالة وما كان معه من اله وهو جواب لمن معه
الحاجة تم كلامه وفي الرضي الغالب في اذن تضمن معنى الشرط لكونه كاذا
وحيثما في حذف الجملة المضاف اليها وهو المعنى بقول سيبويه اذن جزاء
وانما قلنا بغلبة تضمن معنى الشرط ولم نقل بوجوبه فيه كما اطلق
النحاة لانه لا معنى للشرط في قوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين
والمقصود من نقل هذه العبارات ان تتامل فيها فتفهم ان المراد بالجواب
هل هو المعنى اللغوي المعبر عنه بالفارسية بپاداش او ما هو المجازي
على المتفهم من جزاء الشرط وليس كل جزاء للشرط جزاء لغويا الا ترى
الى قولك ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة وان اخذتك حمى
فقد تعفنت اخلاطك فعليك بالتامل في ما ذكرت وهو لا يتحقق الا

في الزمان

في الزمان المستقبل كيمتنع ان يكون الضمير راجعا الى عمل اذن
المفهوم من عده من العوامل الناصبة يعني ان عمل اذن لا يتحقق في
كلامهم الا اذا كان الفعل المضارع الذي دخل عليه اذن بمعنى الزمان
المستقبل كمثال دخول الجنة اما اذا كان بمعنى الحال كقولك لمن
يحدثك اذن اظنك كاذبا فيجب الرفع بعده ولا يجوز ان ينتصب
الفعل وانك في حال الظن وذلك لان عمل هذه الحروف مبني
على الاستقبال الا ترى ان ان ولن وكي لا تحظ لها في الحال ولا يلزم
من ذلك انه يعمل كلما كان الفعل استقباليا نحو اكرمك اذن و
كذا فيما اذا كان جزاء لما قبله او جزاء له او جواب قسم نحو انا اذن
اكرمك وان تكرمني اكرمك اذن اكرمك بالجزم والله اذن لاخرجن
ويمتنع ان يكون الضمير راجعا الى الجواب والجزاء باويل كلواحد
كما يفهم من ظاهر عبارة الفوائد الضيائية حيث قال بعد ذكر كون اذن
جوابا وجزاء وبما لا يمكن ان الا الاستقبال او باويل المجموع
كما حمل عليه عبارة الفوائد في بعض الحواشي وانت تعلم ان مضمون
الجواب يمتنع ان يكون ماضويا او حاليا او استقباليا نحو قولك جواب
من قال اسلمت اذن وجب عصمة مالك ودمك او اذن اجبك
او اذن تدخل الجنة وكذا الجزاء يجوز ان يكون ماضويا نحو لو جئتني
لاكرمتك واستقباليا نحو ان اسلمت تدخل الجنة ولا يكون حاليا الا في

في ضمن الاستمرار كما اذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون
اريد اعادتهم المستمرة وبهذا اذا اريد بالجزاء الجزاء النحوي اما لو اريد به
معنى يادراش فلا شك في جواز كونه ماضويا وحاليا واستقباليا بالنسبة
الى زمان التكلم اما بالنسبة الى الفعل الذي هو جزاء له فلا يكون الا استقباليا
اذ مكافاة العمل يكون بعده لكن هذا لا يقتضي ان يكون الفعل الذي
دخل عليه اذن فعلا مستقبلا كقوله تعالى اذن لاذقناك اي لو ركنت
اليهم شيأ قليلا اذن لاذقناك فان الاذاقة جزاء الركون فالتعريف
الذي في قوله فهو لا يدخل الا على الفعل المستقبل غريتام الا ان يقال الفاء
زائدة او لمجرد الترتيب الذكري والمقصود بيان حكم آخر للاذن وهو انه
لا يدخل الا على الفعل المضارع ولا يدخل الماضي ويوافقه ظاهر ما في
المصباح وان من بين الحروف الناصبة تدخل على الماضي وتضمر بعد
ستة احرف فانفلت قد وجدنا اذن دخلت على الماضي كما في اذن
لاكرمتك اذن لاذقناك قلت اجاب عنه الفنري بانا لا نسلم ان اذن
دخلت على الماضي بل هي حرف ملغاة بين الشرط والجواب لا تعلق
له بالماضي من حيث المعنى كانه قيل لو انتم تملكون لاكرمتكم اذن
ولو كنت اليهم شيأ قليلا لاذقناك اذن فتامل مثل اذن
تدخل الجملة في جواب من قال اسلمت نه المنهل ولا يقع اذن في
كلام مبتدء ليس جوابا من شيء

النوع السادس من حروف

تجزم الفعل المضارع وهي خمسة احرف اربعة منها يجزم فعلا واحدا بالاصالة
وواحد منها يجزم فعلين على ما ستعرف وكان الاحسن ذكره في النوع
السابع لكن عده منها لكونه بخلاف ما في النوع السابع لم ولما ولام
الامر ولا المستعملة في معنى النهي واحترز به عن لا النافية نحو لا تقرب
والزائدة نحو لا اقسم وقد يقع في عبارتهم لا النهي بالاضافة و
تركه في كما في قولهم لا البتة وهو صحيح مع ان لا علم لنفسها انه قد يصح
اضافة العلم مع بقائه العلمية نحو زيد الصدق ومضر الحمراء وزيد الخيل
ولا مانع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا على ما صرح به الرضي في بحث
الاضافة على انه يجوز ان يكون ثم يضاف كما في قول الشاعر علا
زيدنا يوم التقارس زيدكم وان المقتضية للشرط والجزاء الداخلة
على كون الاول سببا للثاني على ما ذكره الاكثرون وتبعهم المصنف
كما سيصرح به في النوع السابع وكون الثاني لازما للاول على ما حققه
الرضي وكونه بحيث يصدق عند صدق الاول على ما ذكره الميزانيون
فيشتمل اللزومية والاتفاقية ولعل مراد الرضي باللزوم هو الاتصال
الموجود في اللزومية والاتفاقية لا ما هو مقابل الاتفاق فلم تجعل و
الظاهر ان هذا مبتدء وخبر وكذا قوله ولما مثل لم وحسن التقابل يقتضي
ان يجعل قوله ولام الامر وهي لطلب الفعل ولا في النهي وهي ضد
لام الامر وان وهي تدخل كذلك لكن الواو يابى اللهم الا ان يقال

على الزيادة بين المبتدء والخبر على ما صرح به صاحب المعدن في شرح دباجة
الكنز ويحتمل ان يكون لم مبتدءً وخبره قوله مثل لم يغرب وقوله لتجعل
حالاً من المبتدء على ما جوزه بعضهم او جملة معترضة وعلى بنا يجعل
الامثلة جزاً لباقة الحروف ايضاً ليكون تمثيلات الحروف على نسق واحد
ولا يخلو عن بعد فتامل المضارع ماضيا منفيا اي من حيث المعنى وبهذا
مذهب الجمهور وذهب قوم ومنهم الجزولي ينفي لم ويلزمهم مثله في لما الا
انها تدخل الماضي فيصرف لفظه الى لفظ المضارع دون معناه فعلى الاول
التغيير في المعنى وعلى الثاني في اللفظ والاول هو الصحيح لانه له نظير وهو
المضارع الواقع بعد لو ولا نظير للقول الثاني وانما جعل المصنف مثل لم
يضرب زيد بمعنى ما ضرب لان المقصود من لم يضرب نفي الضرب في
الزمان الماضي كما في ما ضرب لا الان لم لنفي الماضي القريب من الحال كما
ان ما كذلك ولذا جعل سيبويه ما في نفي الماضي مقابلة لقد في الاثبات
ولا شك ان قد للتقريب من الحال فكذا ما هو مقابل له اذ لم يقل احد بكون
لم للتقريب نعم يمكن ان يقصد معنى التقريب في تفسير لما في المغني ان
منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم ولما
قيل كانت في الاصل لم زيدت عليها ما لافادة الاستغراق مثل لم
يجعل المضارع ماضيا منفيا لكنها اي لكن كلمة لما مختصة اسم فاعل او
مفعول فان الاختصاص جاء لازما ومتعديا على ما في شرح المفتاح

بالاستغراق

بالاستغراق اي بامتداد النفي واستمراره من حين الانتفاء الى وقت التكلم
مثل لما يضرب زيد اي ما ضرب زيد في شيء من الازمنة الماضية اي
انتفى الضرب في جميع الازمنة الماضية ولم يوجد في شيء منها الى الان بخلاف
لم يضرب فانه يفيد نفي الضرب مطلقا لا بشرط الامتداد والاتصال بزمان
التكلم فنفي لم يحتمل الاتصال نحو ولم اكن بدعائك رب شقيا والانقطاع
مثل لم يكن شيئا مذكورا ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز لما يكن ثم كان
بل يقال لما يكن وقد يكون وفي الفوائد الضيائية تقول ندم فلان ولم ينفعه
الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها
واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم
بها وفي المغني ولامتداد النفي بعد لما لم يجز اقتران بها بحرف التعقيب بخلاف
لم تقول قمت فلم اقم لان معناه ما قمت عقيب قيامي ولم يجز قمت فلما اقم
لان معناه ما قمت من حين انتفاء القيام الى الان والباء في قوله بالاستغراق
اما داخلة على المقصور عليه يعني ان لما مقصورة للاستغراق لا يتجاوز الى عدم
الاستغراق بخلاف لم فانه يجتمع مع الاستغراق وعدمه او داخلة على
المقصور فان المعنى ان افادة الاستغراق او الدلالة على الامتداد
مقصورة على لما لا يوجد في لم فانها لا تدل على الاستغراق ولا تفيده وان
اجتمعت معه وفرق بين عدم الاستغراق وعدم افادته وبالجملة في هذا
الكلام رد على الاندلسي حيث قال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه

على لفظه

ولام الامر وهي مكسورة وفتحها لغة سليمة وتسكن بعد الواو والفاء لانهما
مع لام المكسورة وحرف المضارعة تصير كليف فخففت كما خفف كتف و
قد تسكن بعد ثم كقوله ليقضوا في قراءة الكوفيين حملا لها عليها لكونها حرف
عطف وهي لطلب الفعل الذي دخلت هي عليه فنحو ليترك لطلب الترك
الذي هو فعل ايضا اما عن الفاعل الغائب وهو الكثير الشائع مثل ليضرب
زيد لينفق ذو سعة ليقض علينا ربك او عن المفعول الغائب لا معنى
لطلب الفعل عن المفعول فان الفعل لا يصدر الا من الفاعل ولعل
المراد بالفعل المعنى المصدري سواء كان مبنيا للفاعل او للمفعول فالمطلوب
في مثل ليضرب زيد هو الضرب بمعنى الضاربية وفي مثل ليضرب
زيد هو الضرب بمعنى المضروبية وهو في الحقيقة طلب الضرب من الفاعل
المحذوف اي ليضربه احد فيصير مضروبا وانما عدل عنه لاشعار بان الغرض
الاصيل والمقصود لذاته هو كون زيد مضروبا لا كون احد ضاربا له وفرق بين
القصدين وان لم يتحقق احدهما بدون الآخر او عن المفعول المخاطب
مثل لتضرب بذا ايضا في الحقيقة طلب الفعل من الفاعل الغائب المحذوف
ولم يذكر الفاعل المخاطب لانه لا يدخل عليه اللام الا اقل قليل كقراءة
جماعة فبذلك فلتفرحوا في الحديث لتاخذوا مصافكم او عن الفاعل
المتكلم ودخول اللام في هذه الصور قليل لان امر الانسان لنفسه قليل
الاستعمال سواء كان المتكلم مفردا مثل لاضرب زيدا وقوله عليه الصلوة والسلام

قوموا فلاصل لكم او كان معه غيره مثل لنضرب زيدا وقوله تعالى نحمل
خطاياكم او عن المفعول المتكلم مثل لاضرب لنضرب بذا ايضا في الحقيقة
طلب الفعل من الفاعل الغائب المحذوف ولا مستعملة في معنى النهي
وهي ضد لام الامر اي لطلب ترك الفعل وعدمه على الاختلاف فيه
والمراد الفعل الذي دخلت عليه لا وان كان تركا فحو لك لا تترك
لطلب ترك الترك وهي اعم تصرفا من اللام تدخل على جميع صيغ المضارع
كما اشار اليه المصنف بقوله اما عن الفاعل الغائب او المخاطب او المتكلم
وهو قليل كلام الامر لما عرفت مثل لا يضرب زيد لا يتخذ المؤمنون
الكافرين اولياء لا تضرب زيدا لا تتخذوا عدوي وعدوكم اولياء
لا اضرب زيدا لا ارينك ههنا وبذا النوع مما اقيم فيه المسبب مقام السبب
والاصل لا تكن ههنا فاريك ولا يفعل زيد فعلا قبيحا فاضربه ومثله
في الامر وليجدوا فيكم غلظة اي واغلظوا عليهم ليجدوا ذلك وانما عدل
الى الامر بالوجدان تنبيها على انه المقصود لذاته واما الاغلاظ فلم يقصد
لذاته بل ليجدوا او عن المفعول الغائب او المخاطب او المتكلم مثل
لا يضرب لا تضرب لا اضرب لا نضرب يعرف معانيه ذه الالفاظ
بما ذكرناه سابقا فتذكر وان لاقتضائها الشرط والجزاء تدخل على
الجملتين الا ان يتقدم على ان ما يغني غناء الجزاء نحو اضرب ان ضربني
فاضرب عند البصريين يتلبس بجزاء الشرط لا جزاء لان للشرط صدر الكلام

بل هو دال عليه وكالعوض منه ولا يقدرون مع هذا المقدم جواباً آخر
للشرط لانه يغني عنه وقال الكوفيون هو جواب الشرط لكنه لم ينجزم ولا
يصدر بالفاء لتقدمه والانجزام والتقدير مشروط بالتاخر عنهم والجملة
الاولى لا يكون الا فعلية ولذا جعلوا احد في وان احد من المشركين استجارك
فاعلا لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور والجملة الثانية قد تكون فعلية
كقوله تنتهوا يغفر لكم وقد تكون اسمية كقوله ان تصبهم سيئة اذا هم
يقنطون وتسمى الجملة الاولى شرطاً وشرطية لانها علامة لتحقق
الثانية والشرط لغة العلامة ومنه اشراط الساعة لعلاماتها وشرط
الصكوك لانها علامات دالة على التعريف وتسمى الجملة الثانية جزاء و
جزائية لانها تبتنى على الاولى كابتناء الجزاء اي المكافاة على الفعل ولا يخفى
عليك ان ما ذكره المصنف ههنا يوافق ما في التسهيل ان الشرط والجزاء
اسمان للجملتين ويشهد به العرف ايضاً فان الجزاء اسم لمجموع الجملة
الثانية اذا كانت اسمية فلا معنى لجعله اسماً لمجرد الفعل اذا كان جملة
فعلية لكن ظاهر كلام ابن حاجب حيث قال وكلم المجازاة تدخل على
الفعلين ويسميان شرطاً وجزاءً وما سيذكره المصنف من قوله الا كان
الشرط والجزاء فعلاً مضارعاً او الجزاء وحده فعلاً مضارعاً ويدخل
على الفعلين ويسمى الاول شرطاً والثاني جزاءً يدل على ان الشرط
والجزاء هي الافعال التي في تينك الجملتين لا نفس تينك الجملتين

وقد

وقد شاع هذا الاطلاق في عبارات المصنفين كما لا يخفى على المتتبع و
لعل اطلاقهما على الفعلين بطريق التجوز لظهور اثر حروف الشرط
فيهما في بعض الاحيان لفظاً او محلاً بخلاف الجملة الاسمية فان تاثير
حرف الشرط في مجموع الجملة ليس الا فلا يطلقون الجزاء على جزئها اصلاً
وعبارة التسمية تبادر منها الاطلاق على سبيل الحقيقة الا ان يدعى
الاشتراك اعلم ان الجملة الشرطية لا محل لها من الاعراب وانما
الاعراب على فعل الشرط لفظاً كقولك ان تضرب اضرب او محلاً كقولك
قام زيد قام عمرو فمحل الجزم محكوم به للفعل لا الجملة ولهذا جاز
ان قام ويقعد اخوك على اعمال الاول ولو كان محل الجزم الجملة
باسرها لزم العطف على الجملة قبل ان تكمل واما الجملة الجزائية
فان صدرت بفعل الجزم لفظاً كقولك ان تقم اقم او محلاً كقولك حيثما
اكرمك فهي مما لا محل لها ايضاً من الاعراب لان محل الجزم محكوم
به للفعل لا الجملة بتمامها والا فهي في محل الجزم كمن يفضله فلا يذ
له ويذرهم فقوله فلا يذر له في محل الجزم ولهذا قرئ ويذرهم بالجزم
عطفاً على المحل وبالجملة الجزائية المقرونة بالفاء في محل
الجزم وما ليست مقرونة بها ليست في محل الجزم فانك ان كل من
الشرط والجزاء فعلا مضارعا او كان الشرط وحده فعلاً
مضارعاً سواء كان الجزاء ماضياً او امراً او نهياً او جملة اسمية

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فتجزمه اي الفعل المضارع كلمة ان على سبيل الوجوب ان اراد الجزم اللفظي
فينبغي ان يقيد المضارع بما اذا لم يلحقه نون جمع المؤنث وبما اذا لم يدخله
الجازمة فان الجزم ح يكون بلم لا بان تقرب لم وسبقها معا ان ان دخلت
على ما اخره مثلا فلا يتصور فيه التنازع اصلا وان اراد اعم من اللفظي و
المحلي ففيما اذا كان الشرط والجزاء ماضيين يكونان مجزومين ايضا محلا
مثل ان تقرب اضرب مثال للقسم الاول وان تقرب ضربت مثال
للقسم الثاني وكون الجزاء ماضيا قالوا كون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا
مستهجن لتاثير اداة الشرط في الفعل الابعد باخراجه عن معناه الى معنى
الاستقبال من غير ان يوثر في الاقرب شيئا يغير المعنى ولذا لم يوجد في
الكتاب بل قال البعض لا يجيء الا في ضرورة الشعر وان تقرب فزيد ضارب
مثال لكون الجزاء جملة اسمية ومما ينبغي ان يعلم ان ما ذكره من القاعدة
وما سيذكره من قاعدة جواز الوجهين مقيد بما اذا لم يدخل السين او سوف
اولن وبالجملة ما اذا لم يدخل الفاء على المضارع فانه اذا دخلت الفاء يمتنع
الجزم حرح به في التسهيل وح يكون مجموع الجملة في محل الجزم وهكذا الحال في
الماضي المصدر بالفاء لا يحكم بمحل الجزم على المجرد الماضي بل على مجموع الجملة في ضوء
المصباح ان الجزم في الماضي المجرد من الفاء مقدر في الفعل وحده لتنزله منزلة
المضارع وفيما دخلت الفاء في موضع الجملة بمجموعها لكونه ماضيا حرجا لا مجال
لتاويله بالمستقبل نحو ان استغنى اليوم فقد اتيتك امس وكذا الحال في الجملة

الاسمية والامر والنهي والدعاء الا ترى انك اذا قلت ان تلقه فاكرمه
لا يتاتى لك ان تقول اكرم مجزوم في التقدير ولذلك تقدر الجزم على معنى
فعل آخر نظير فيه نحو ان تلقه يجب عليك اكرامه وعلى هذا ان تاتني اليوم
فقد اكرمتك امس اذ المعنى ان تفعل ذلك يكن بوجوب او يقع مستقبلا
واما في قولك ان خرجت خرجت فلا حاجة لك ان تاول الفعل الى فعل
آخر وان كان الجزاء وحده مضارعا فعلا ويكون الشرط فعلا ماضيا فتجزمه
ال المضارع ان على سبيل الجواز مثل ان ضربت اضرب بالجزم والرفع معا اما
الجزم وهو الكثير الشائع المتفق عليه فظاهر لوجود الجازم مع عدم المانع واما
الرفع كما في قوله ﴿ وان اتاه خليل يوم مسئلة ﴾ يقول لا غائب مالي ولا
حرم ﴿ الخليل الفقير من الخلة بفتح الخاء بمعنى الحاجة والحرم بكسر الراء الحرمان
فلان ان ضعفت عن حزم الجواب بجيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول
فلم يعمل في الشرط لم يعمل في الجزاء فيكون الاداة جازمة لشيء واحد وهو
الشرط محلا كما يجزم سائر الجوازم جزما واحدا كلم ولما ولام الامر كذا في الرضي
والمبرد يمنع الرفع ويجعل هذا الشعر شاذا او يقدر الفاء والفاء مانع من
الانجزام وهذا الاخير وهو تقدير الفاء احد الوجهين عن سيبويه والوجه الاخر
عنه انه محمول على التقديم والتاخير اي ويقول ان اتاه فهو دليل الجواب
لا عينه ويبتنى على اختلاف الوجهين انه اذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع
بفعل فهل يجزم اولا فعلى قول سيبويه الاخير لا يجوز الجزم وعلى قوله الاول ينبغي

ان يجوز الرفع بالعطف على لفظ المحل الفعل والجزم على محل الفعل المقدرة
فان الجزاء المقرون بالفاء لفظاً او تقديراً مجزوم محلاً اعلم انهم اختلفوا
في عامل الشرط والجزاء فقال السيرافي ان العامل فيهما كلمة الشرط
لاقتضائها الفعلين اقتضاءً واحداً فهي كالابتداء العامل في
الجزئين وعليه مبنى كلام المصنف وذهب الخليل والمبرد الى ان
كلمة الشرط تعمل في الشرط وهما يعملان في الجزاء وبذا كما قيل ان
الابتداء والمبتدء يعملان في الجزو الفعل والفاعل يعملان في
المفعول وقال الاخفش ان الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم
بالشرط وحده وبذا كما قيل ان الابتداء عامل في المبتدء والمبتدء
عامل في الجزو قال الكوفيون الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم
بالجوار وبذا كما قيل في وارجلكم ان الجر للجوار وقال المازني الشرط
والجزاء مبنيان على السكون لعدم وقوعهما موقع الاسم كالامر
بغير اللام النوع السابع اسماء تجزم الفعل المضارع
بذا الكلام مبني على ان اذما اسم وسيجيء الاختلاف فيه وما في بعض
شروح المائة ان قوله اسماء محمول على التغليب لكون بعضها
حروفاً ففيه انه لاوجه لعد الحروف من بذا النوع اذ لا فرق بين
بذا النوع والنوع السادس الا بالحرفية والاسمية ومن ثم عدا في
النوع السادس مع انها تناسب بذه الاسماء في جزم الفعلين

كما وقت حال كونها مشتملة على معنى ان الشرطية وقد سلكوا طريق
الايجاز والاختصار بتضمين بذه الاسماء معنى ان اذ كان يطول
عليهم الكلام لو قالوا في من ضربت ضربتُ ان ضربت زيداً ضربت
زيداً وان ضربت بكراً ضربت بكراً وان ضربت خالداً ضربت خالداً
وهلم جرا الى ما لا يمكن احصاءه قالوا باسم عام يشمل الجميع فقالوا
من ضربت ضربت فدل على كل انسان وبنى لتضمنه معنى ان وكذا ما
ومتى وسائر اخواتها وقد التزم المصنف الاشارة الى تضمن بذه الاسماء
معنى ان الشرطية في تفسير امثلتها كما ستر واما قيد عليها بحال كونها
مشتملة على معنى ان اذ لو لم يكن كذلك لم تعمل كما في من الموصولة
والاستفهامية وغير ذلك وتدخل بذه الاسماء على الفعلين
اي وقد تدخل عليهما اذ لا شك في صحة وقوع جزاء بذه الاسماء
جملة اسمية كما في ان قال الله تعالى من قتل مؤمناً متعمداً فجزاءه
جهنم من كان عدواً لله الى قوله فان الله عدو للكافرين وكانه اكتفى
في ذلك بما ذكره في ان التي هي اصل بذه الاسماء ويكون الفعل
الاول سبباً للفعل الثاني اي بحسب اعتقاد المتكلم واعتباره فان
في قولك متى تشتمني اكرمك ليس الشتم سبباً حقيقة للاكرام لكن
المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهاراً لمكارم الاخلاق يعني انه منها
بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبباً للاكرام عنده

ويسمى الفعل الاول شرطا والفعل الثاني جزاء لكان اطلاق الشرط
والجزاء على الفعلين بطريق الحقيقة فيهما وان كان على سبيل المجاز
فاما ان يراد بالتسمية معنى الاطلاق مطلقا والكان المتبادر
الاطلاق الحقيقي او يراد به يسمى الفعلان مع متعلقاتهما شرطا و
جزاء لان الشرط هو الجملة الاولى والجزاء هو الجملة الثانية على ما نة
التفصيل فانكان الفعلان مضارعين او كان الاول مضارعا
دون الثاني فالجزم واجب في المضارع قد عرفت ما يتعلق بهذا
الكلام في النوع السادس وقد ذكر المصنف حكم القسمين هنا واخر ذكر حكم
القسم الثالث وهو ان يكون الجزاء وحده فعلا مضارعا الى آخر
البحث وفي بحث ان الشرطية ذكر الاحكام الثلثة متصلة ولا يظهر لذلك
نكتة سرية الا التفنن في الكلام وتكثير الاساليب في البيان وهي تسعة
اسماء من وما واي وكذا اياتي في المؤنث ولم يذكرها اكتفاء بالمذكر على
ان في ثبوتها كلاما ومهما واين وانى ومتى واذما وحيثما فمن مبتدء
خبره قوله مثل وهكذا في سائر الاسماء وما بين المبتدء والخبر جملة
معترضة لبيان معنى هذه الاسماء وهو اي لفظ من مفرد مذكر يصلح
للمثنى والمجموع والمؤنث فان عني به احد هذه المعاني فيجوز في الضمير والاسم
الاشارة مراعاة اللفظ وهو الاكثر ورعاية المعنى قوله تعالى ومن يؤمن
بالله ويعمل صالحا ندخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها ابدا

قد احسن الله له رزقا فيفي خالدين رعاية المعنى وفي احسن له رعاية اللفظ
لا يستعمل الا ذوي العقول جمع عقل بمعنى العلم لا بمعنى القوة الباطنة
ليشمل الباري تعالى ولا يستعمل لما لا يعلم خاصة خلافا للقطرب بل يقع على
ما لا يعلم تغليبا نحو من تشتهر اشتر غلاما كان او جارية او فرسا نحو من
يكرمني اكرمه كلمة من مبتدء واختلف في خبره فقيل لا خبر له وهو خروج عن
المعنى وقياس العربية وقيل الخبر هو الجزاء لان الفائدة بها تمت وقيل
الخبر هو الشرط مع جزائه لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة فهو
بمنزلة قولك كل من الناس ان يكرمني اكرمه وقيل الخبر هو الشرط وحده
لالتزام الضمير فيه وتوقف الفائدة على الجزاء من جهة التعليق لا من
جهة الخبرية اعلم ان كلمة من يكون موصوفة واستفهامية وموصولة
والمثال المذكور يحتملها فان جعلتها موصولة او موصوفة رفعت الفعلين
كما كانت تجزمهما عند جعلها شرطية وان جعلتها استفهامية رفعت الاول
وجزمت الثاني على انه جواب الاستفهام ومن في الوجوه الثلثة مبتدء
وخبر الاستفهامية الجملة الاولى والموصوفة والموصولة الجملة الثانية و
اي ان يكرمني زيدا اكرمه وان يكرمني عمرو اكرمه ليس المقصود الحصر في زيد
وعمرو بل المقصود الاشارة الى ما ذكرنا من سلك طريق الايجاز وكذا في
الامثلة الآتية وما وهو مثل من في افراد اللفظ وتذكيره وصلاحية المثنى و
المجموع والمؤنث لا يستعمل الا في غير ذوي العقول غالبا وقد يستعمل في مجهول

الخبرية

قوله

الماهية والحقيقة على ما مر في الرضي نحو ما تشتر اشتر كلمة ما منصوبة على المفعولية
والعامل فيها الشرط لا الجزاء فان مفعوله محذوف ولا مانع من عمل كل من
كلمة الشرط وفعل الشرط في الآخر لتغاير الجهتين كما قيل ان كلا من المبتدء
والخبر عامل في الآخر في الرضي والدليل على انه لا يعمل الجزاء في كلمة الشرط
انه لم يسمع من الاستقراء ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم واثبت بعض
النحاة مجيء ما زمانية ايضا نحو فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اي ان تشتر
الفرس اشتر الفرس وان تشتر الحمار اشتر الحمار اكثر نسخ المتن على ما
رأينا مقتصرة على ذكر الفرس ولعل ذكر الحمار سقط عن قلم الناسخ فانه قد
التزم في تغيير الامثلة ذكر امرين كما ستعرف واي وهو معرب وحده
من بين هذه الاسماء لالتزامهم لها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية
وهو لا يستعمل الا في ذوي العقول لا ادري من اين اخذ هذا الحكم وقد
شاع استعماله في غير ذوي العقول نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى ايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي في شرح اللباب اي اسم
مبهم تبين بالمضاف اليه فقد يضاف الى الاشخاص نحو اي رجل
يا تيني اكرمه والى المكان نحو اي مكان تجلس فيه اجلس فيه والى الزمان
نحو اي حين تقدم فيه اكرمك انتهى ويلزمه الاضافة بمنزلة الكل
مع المضاف اليه النكرة وبمنزلة بعض مع المعرفة تقول اي رجلين
اي رجال اي كل رجل كل رجلين كل رجال وتقول في المعرفة اي الرجال

فيكون بعضا من الرجال وكذا اي الرجلين بمعنى واحد منهما وقد يستعمل بما عن
الاضافة كقوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى مثل ايهم يضربني اضربه
كلمة اي ههنا مرفوعة بالابتداء والاختلاف في جزمها كما مر في من اي ان
يضرب بنيي زيدا اضربه وان يضرب بنيي عمرو اضربه وهذا انما يصح اذا كان زيد و
عمرو داخلين في ما يرجع اليه ضمير ايهم و متى وهو لا يستعمل الا منصوبا على
الظرفية والعامل فيه وفي كل ظرف معنى الشرط على ما قال الاكثرون لا
جزاءه على ما قال بعضهم كما لا يجوز ذلك في غير الظروف على ما مر انك
لا تقول ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم وهي اي لفظة متى للزمان خاصة
اي لاستغراق الزمان ويلحقها ما المزيدة فتزيدها ابهاما واستغراقا مثل
متى تذهب اذهب اي ان تذهب اليوم الذي انت فيه اذهب في ذلك
اليوم وان تذهب غدا اذهب غدا واين وهي للمكان اي لاستغراق
الامكنة وقد يلحقها ما المزيدة كما في مثل متى مثل اين تمش امش اي
ان تمش الى المسجد بكسر الجيم على خلاف القياس امش الى المسجد
وان تمش الى السوق امش الى السوق والى قيل انها تجيء بثلثة
معان اين ووكيف ومتى والى الاول اشار المصنف بقوله وهي ايضا
للمكان كاين في الرضي الا ان اين لا يستعمل الا مع من الظاهرة او
المقدرة نحو فاصبحت الى ناتها تلبس بها يعاتب عمه فيما فعله
ويشبه بمن وقع في مضيعة داهية شديدة ويقول من اين اتيت

بذا المفصلة من قدام او من خلف تلبس بها ولا تخلص عنها فعلى هذا لا يصح
تفسير المصنف مثل الى تكن اكن بقوله ان تكن في البلدة اكن في البلدة
وان تكن في البادية اكن في البادية وجعلها صاحب الضوء في المثال المذكور
بمعنى كيف لاستغراق الاحوال اي كيفما تكن اكن ويحصل منه المعنى الذي
قصده المصنف ايضا اي ان كنت مقيما في البلدة كنت مقيما فيها وان كنت
مسافرا عنها الى البادية كنت مسافرا اليها فعلى هذا ما ذكره المصنف يكون
ظرفا والمعنى في اي مكان تكن اكن فيها وعلى ما اختاره صاحب الضوء
لا يكون ظرفا بل يكون حالا كما ان كيف كذلك والمعنى على اي حال تكن
اكن مقيما او مسافرا ومما هو بمعنى ما كما ان مهما من على ما حكى الكوفيون
عن العرب بمعنى من لا بمعنى متى ولهذا فسرت بآية في قوله تعالى مهما تاتنا
به من آية وبشيء في قولهم مهما يكن من شيء في تفسير اما الشرطية ويكن
تامة وذكر بعضهم انه يكون متى واستدل عليه بالاشعار وشد الزمخشري
الانكار عليه فقال هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحيرفها من لا يدله
في علم العربية فيضعها غير موضعها ويظنها بمعنى متى ويقول مهما جئتني
اعطيتك وبذا من وضعه ليس من كلام واضع ثم يذهب فيفسر بها الآية
فيلحد في ايات الله تعالى انتهى كلامه نعم المميز انيون يستعملون بهذا المعنى
ويعدونها سور الايجاب الكلي في الشرطية المتصلة فالعجب من المصنف
حيث اقتصر على بيان المعنى الذي ان فرض ثبوتها يكون في بعض الاوقات

فقال

فقال وهو للزمان نحو مهما تذهب اذهب اي ان تذهب اليوم اذهب
اليوم وان تذهب غدا اذهب غدا وترك بيان المعنى المتفق عليه
بين النحويين وهو كونه مما لا يعقل غير الزمان وقد اختلفوا في مهما
فقال بعضهم هي كلمة غير مركبة على وزن فعلى فحقها على هذا ان يكتب بالياء
وقال هي ما الحقت بها ما كما في حيثما وإنما ثم اسكرة تتابع المثلين
فابدل الف ما الاولى هاء وقال بعضهم هي مركبة من مه بمعنى كف و
ما الشرطية فكان قولك مهما تفعل افعل رد على كلام مقدر كانه قال
لك قائل لا تقدر على ما افعل فتقول له ما تفعل افعل ثم جريا بمجرى
كلمة واحدة وحيثما ما فيها كافة عن الاضافة للتصدير مبهمة فتناسب
ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم في الابهام ويحسن تضمنها اياها
وكذا في اذما وا ما في غيرهما كما ان متيما فيها زائدة ولذا لا يلزم مهما
وهو للمكان نحو حيثما تقعد اقعد اي ان تقعد في القرية اقعد في القرية
وان تقعد في البلدة اقعد في البلدة وجوز المغني مجيئها للزمان ايضا
واذ ما حرف شرط غير سيبويه كان الشرطية غير مركبة من كلمتين
بل هي فعلى كما ان مهما فعلى وقيل اصله ان فزيدت ما وابدل النون ذالا
وقال المبرد وابن السراج هي اذا الظرفية كفها الحاق ما عن طلب
الاضافة وبها للشرط كما بيا حيث وجعلها بمعنى المستقبل وجازمة
فهي اما بمعنى ان او بمعنى متى قال الشاعر اذا ما دخلت على الرسول

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فقل له اي ان دخلت او متى دخلت في شرح اللباب ومن العوامل اذو
حيث مكفوفين بما فالاول للزمان والثاني للمكان ولا يكونان الا منتصبين على
الظرف وان تضمنا معنى الشرط وما ذكر للمصنف من قوله وهو يستعمل في غير
ذوي العقول مثل اذا ما تفعل افعل اي ان تفعل الخياطة افعل
الخياطة وان تفعل الزراعة افعل الزراعة فلا ادري من اين خذه
لا يوافقه نقل ولا استعمال والصواب ان يذكر ههنا ما ذكر فيهما و
ما ذكر فيهما ههنا ولعل التبديل وقع من النساخ فكتبوا امهما مقام اذما
وبالعكس فكم من غالط غلطا صريحا وان كان الفعل الثاني مضارعا وجاز
الاول فالوجهان جائزان في المضارع المجزوم احدهما وهو الكثير الشائع والثاني
الرفع اما لضعف عمل اداة الشرط لكليتها الماضي كما ذكره الرضي او بتقدير
الفاء كما ذكر المبرد او بالحمل على التقديم والتاخير كما روي عن سيبويه
مثل متى كتبت اكتب بالجزم واكتب بالرفع النوع الثامن من اسماء
تنصب الاسماء النكرات بكسر الكاف جمع نكرة وهي اسم لما ينكر
كالطلبة بكسر اللام اسم لما يطلب والنكارة تناشختن والمعرفة مصدر
ميمي بمعنى شناختن وجعلا في الاصطلاح اسمين لما وضع لشيء معين و
وضع لشيء غير معين على التمييز ابناء على كون تلك النكرات تمييزا او
التمييز في الاصل تميز حذفت احدى يائيه بعد نقل حركة الاولى الى ما قبلها تخفيف
ويقال له التبيين والتفسير والمميز على صيغة اسم الفاعل وعلى صيغة اسم المفعول

ايضا على ما قيل وهي اربعة اسماء فيه ان لفظة بضع بكسر الباء وبعض
العرب يفتحها بمعنى ما بين الثلثة الى التسعة اذا ركبت بها لفظة عشر
تنصب ايضا نحو بضعة عشر رجلا وبضع عشرة امراة وكذا مع عشرين و
اخواتها على ما هو المشهور من جواز استعمال بضع في جميع العقود وقال
الجوهري اذا جاوزت لفظة العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون
ويمكن ان يقال انه داخل في الاسم الاول حكما فانه قائم مقام واحد من
واربعة وخمسة الى تسعة لاعلى التعيين فلم يجعله اسما خامسا الاسم
الاول لفظة عشر الاولى ان يقول عشرة كلمة المصباح فان ما فوق
الاثنين من العدد موضوع على التانيث في اصل وضعه وهو ان يعبر به
عن مطلق العدد قبل ان يستعمل بمعنى المعدود نحو خمسة ضعف ثلثة
ولا يقاس ضعف ثلث وانما يعرض له سقوط التاء عند استعماله في
المعدود المؤنث ولهذا عد واثلثة واربعة الى عشرة من اصول العدد
وثلثا واربعا الى عشر متقرعا منها باسقاط التاء وعكسوا في واحد واحدة
واثنان واثنتان الا ان يقال اورده بدون التاء ليشعر من اول الامر
بان كون هذا الاسم ناصبا انما هو عند استعماله في المعدود فانه عند
استعماله في المعنى العددي يكون علما غير طالب للتميز ولذا يمنع من
الصرف ويقع مبتدا بلا تخصيص في قولك عشرة ضعف خمسة او
عشرون الا انه عطف على قوله عشر فهو مجرور محلا مرفوع على الحكاية

شبكة الألوكة
www.alukah.net

عن المثال الذي سيذكره المصنف مثلا او ثلثون او اربعون او خمسون
او ستون او سبعون او ثمانون او تسعون لا يخفى عليك ان الاحسن
الاقتصار على ذكر عشر كما في المصباح فان عشرون واخواتها تام
بنون الجمع داخل في العوامل القياسية سواء ركب مع احد و اثنان
الى التسعة اولا و قد مثل المصنف في بحث العوامل القياسية الاسم التام
بنحو عشرون رجلا و التركيب لا يخرجه عن كونه اسما تاما فلا وجه
لذكره في العوامل السماعية فانقلت لفظ عشر المركب مع واحد من
الالفاظ التسعة ايضا داخل تحت الاسم التام المبهم الممتنع عن الاضافة
المعدود في العوامل القياسية فانه تام بالتنوين المقدر على ما قالوا
ان نحو ثلثة عشر رجلا كان في الاصل ثلثة و عشرة بالتنوين و
كذا الفاظ كم فان تمامها ايضا بالتنوين المقدر لانها بمعنى كثير قلت
هذه الاسماء لما كانت التنوين فيها مقدرة لا يضاف اليها و كانت
منحصرة في عدد معلوم غير متجاوزة الى غيرها ممتازة ببعض احكام
يشير اليها المصنف عدها من العوامل السماعية كما عدت منها الافعال
الناقصة و افعال المقاربة و نحوهما باعتبار زيادة كيفية فيها مقصورة
على السماع و لا يجري ذلك العذر في نحو احد و عشرون مثلا فان تمامه
ليس بالتنوين المقدر و بالجملة عد عشرون من القياسية واحد و
عشرون مثلا من السماعية لا يخلو من نوع تحكم اذا ركب ظرف لمفهوم

الكلام اي تنصب لفظ عشر او عشرون به وقت تركيبه مع كذا و كذا
و انما قيد بذلك لان لفظة عشر مفردا ليس بناصب و لفظ عشرون و
اخواتها و ان كان ناصبا في حال الافراد ايضا لكنه داخل في العوامل
القياسية على ما زعم المصنف ثم المفهوم من هذا الكلام ان الناصب هو
لفظ عشر او عشرون آه و التركيب شرط لنصبه و الظاهر من عبارات
النحاة ان الناصب هو العدد المركب بمجموعه لكن المضايقة في
امثال ذلك سهلة مع لفظ احد او احد اصلهما وحد و وحد قلبت
الواو همزة كما في اناة و اشاح و معناهما الواحد و الواحدة لكنهم
اختاروا في الاعداد المتضيفة لفظ احد و احد على واحد و واحدة
تخفيفا و قد يقع في التضيف واحد و واحدة ايضا لكن قليلا فيقال
واحد عشر و واحدة عشرة و واحد و عشرون و واحدة و عشرون
و ربما قيل وحد عشر كذا في الرضي او اثنين او اثنتين او شنتين
فاثنان لفظ موضوع لواحدين من الشيء و اثنتان محذوف اللام
و التاء للتانيث و شنتان مثل بنت تاء التانيث فيه بدل من
الياء او ثلث عاريا عن التاء او مقرونا بها و كذا الحال في قوله او
اربع او خمس او ست او سبع او ثمان اصله ثماني فاعل كقاضي
و اذا ركبت مع عشرة عادت ياءها نحو ثماني عشرة بالفتح لان الياء
يحتمل الفتح لخفته كرايت القاضي و جاء السكانها كثيرا لثقل المركب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بالتركيب كما سكنت في معدي كرب وجاء حذف الياء مع قلته لاستثقال
وبعد حذفها يفتح النون ليوافق اخواتها مفتوحة الا واخر مركبة مع
عشرة ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة او تسع فانكان المميز
مذكراً فطريق التركيب في لفظ احد واثنين مع عشر ان تقول عندك
احد عشر رجلا واثنا عشر رجلاً جمهور النحاة على ان اثنا عشر معرب
الصدر لظهور الاختلاف فيه كخوجاء في اثنا عشر بالالف ورايت
اثني عشر بالياء وذلك لان اثنان بعد حذف النون صار كالمضاف
الى عشر لان نون المثنى لم يعهد حذفها الا للاضافة فصار كانه مضاف
والتركيب الاضافي لا يوجب البناء وقال ابن درستويه هو مبني
الصدر كاخواته وهذا الاختلاف كاختلاف اللذان واللذين و
هذان وهذين فجعل المركبات العددية على نحو واحد وهو اقرب
الى الضبط وابعد عن التحكم في الفرق بين اللذين واثنا عشر
بتذكير الجزئين على ما هو القياس وانكان المميز مونثا فتقول في
تركيب احد واثنين مع عشر احدى عشرة امراة بالحاق الف التانيث
باحد واثنا عشرة وثنا عشرة امراة بتانيث الجزئين على طبق
القياس اعلم ان عشرة المركبة في المونث لما كرهوا توالي اربع فتحات
فيها لكونها كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالنيف الذي في آخره
فتحة على الاغلب عدل التميميون عن فتحة وسطها الى كسرة والحجازيون

من حركة الى سكون وهي اللغة الفصيحة لئلا يكون ازالة ثقل بثقل آخر وقد
يفتح الشين على قلة لان التركيب عارض وقد قرئ قوله تعالى اثنتا عشرة عينا
بالوجوه الثلثة وطريق تركيب غيرهما اي غير احد واثنين من ثلث واربع
الى تسع مع عشر ان تقول للمميز المذكر عندي ثلثة عشر رجلا واربعة عشر
رجلا وخمسة عشر رجلا وستة عشر رجلا وهكذا الى تسعة عشر رجلا بانيث
الجزء الاول وهو النيف ابقاءً له على حاله قبل التركيب فان ثلثة الى
عشرة اذا استعمل من غير تركيب يذكر للمونث ويونث للمذكر وعلة
النحويون ذلك بامور اشهرها ان المعدود ههنا جماعة فالحقت التاء
نظراً الى ذلك والمذكر اسبق من المونث فاخذ العلامة واسقطت
في المونث للفرق لان ترك العلامة علامة واقربها ان اسم العدد
باعتبار اصل معناه العددي موضوع مع التاء كما عرفت فاستصحبوها في
المذكر اذا استعملوه في المعدود واسقطوها في المونث للفرق وتذكير الجزء
الثاني وهو عشر لكراهة اجتماع التانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة
الواحدة بخلاف احدى عشرة فان تانيث احديهما بالتاء والآخر بالالف
وكذا في اثنتا عشرة فان تانيث احديهما بالتاء الملحقة بآخر الكلمة و
الآخر بالتاء الواقعة في خلال الكلمة وان تقول للمميز المونث ثلث عشرة
امراة واربع عشرة امراة بتذكير الجزء الاول ابقاءً له على حاله قبل
التركيب وتانيث الجزء الثاني لانتفاء المانع من تانيثه الذي كان

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قبل التركيب وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث اعلم ان طريق
تركيب عشر مع الالفاظ التسعة كما عرفت هو ان يحذف الانسان نونها
ويبنيان على الفتح لتضمن حرف العطف وانما فعلوا ذلك لقرب بنا
المركب من مرتبة الاحاد التي الفاظها مفردة واما طريق التركيب في الواحد
والاثنين وكذا اخواتهما الى تسع مع عشرون واخواته من ثلثين و
اربعين الى تسعين على سبيل العطف اي عطف عقود على الشيء
على ما هو الكثير الشائع لا المزج فيقال احد وعشرون الى آخره وذلك لبعده
عن مرتبة الآحاد فقوله على سبيل العطف جواب لما لحذف الفاء وهو
جائز وان قل ودليل قوله فان كان المميز مذكراً فتقول جواباً لما اذ
يلغوج قوله في تركيب الواحد والاثنين لانه غيرهما ولا يظهر رابطة
الجملة الواقعة جزاً للشرط احد وعشرون رجلاً واثنان وعشرون
رجلاً بتذكير الجزء الاول واما الجزء الثاني فيشتوفيه المذكر والمؤنث
ولا يفرق بينهما بالحاق التاء وعدمه كما في المائة والالف وانما لم
المميز مؤنثاً فتقول احدى وعشرون امراة واثنتان وعشرون او
ثنتان وعشرون امراة بتانيث الجزء الاول وفي تركيب غير الواحد
والاثنين من ثلث واربع الى تسع مع عشرون واخواته فتقول
في المميز المذكر ثلثة وعشرون رجلاً واربعة وعشرون رجلاً وهكذا
القياس بتانيث الجزء الاول وتقول في المميز المؤنث ثلث وعشرون

امراة واربع وعشرون امراة بتذكير الجزء الاول وعلى هذا القياس
الى تسع وتسعين القياس مبتدء وعلى هذا جزه كما في قولك على التوكل
وقوله الى تسع وتسعين متعلق بالجزء اي قياس ما بقي من العقود المركبة
على ما ذكرنا في عشرين منتهياً الى تسع وتسعين اعلم ان المعدود اذا
كان مذكراً واللفظ الدال عليه مؤنث كلفظ نفس اذا اطلقتها على رجل
او بالعكس كلفظ شخص اذا اطلقت على امراة فلك ان تعتبر اللفظ
وهو الاكثر فتقول احدى عشرة نفساً واحد عشر شخصاً وعلى هذا القياس
الى تسع وتسعين ثم اعلم ان العدد الناصب اذا كان مميزاً بالمذكر
والمؤنث فان كان المذكر من المميزين عاقلاً سواء كان المؤنث عاقلة او
فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة عشر امراة ورجلاً وخمسة وعشرون ناقة ورجلاً
لاحترام التذكير المقارن بالعقل وان لم يكن المذكر منهما عاقلاً فالاعتبار
بالسابق منهما نحو ثلثة عشر جملاً وناقة واربع عشرة صفة وبيتاً كذا في شرح الرضي
والاسم الثاني من الاسماء الاربعة كم في القاموس اسم ناقص مبني على
السكون او مولف من كاف التشبيه وما قصرت واسكنت والمعنى
عنه المعنى التركيبي معناه عدد مبهم فان الاستفهامية بمعنى اي عدد
والخبرية بمعنى عدد كثير فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند
المخاطب للمخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم واما
المعدود فهو مجهول عند المخاطب فيهما ولذا احتيج الى التمييز وهو اي لفظ كم

على نوعين اي على وجهين وكلا الوجهين ليشتركان في ستة امور الاسمية
والابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التقدير والانشاء و
لايتا في ذلك تسمية الثانية خبرية لاختلاف الجهة فنحو كم رجل ضربت
اخبار بضرب كثير من الرجال وانشاء لاستكثار الضرب ولذا لايقال
له كذبت ما ضربت كثيراً من الرجال ولا يقال له كذبت ما استكثرت فهو
انشاء جزءه وجزو تحقيق يطلب من شروح الرضي في بحث الكنايات
وافعال المدح والذم احدهما اي النوعين كم التي هي استفهامية وذلك
لان لفظ كم متضمناً معنى الاستفهام ولذا يقرن المبدل منها
بالهمزة نحو كم رجلاً ضربت اعشرون ام ثلثون ويجوز ان يقال عشرين
ام ثلثين وذلك لاحتمال ان يكون كم مبتدء وان يكون منصوباً
بالاضمار على شريطة التفسير مثل زيداً ضربت لكن الفعل المحذوف
يقدر بعد كم لئلا يفوت الصدارة اعلم ان تمييز كم الاستفهامية
يكون منصوباً بالاتفاق وفي جر تمييزها اختلاف فقيل يجوز مطلقاً
وقيل يمتنع مطلقاً وقيل ان جرت كم بحرف جر نحو بكم درهم اشتريت
والمجوز قصد تطابق كم ومميزه جراً والا فلا والنوع الثاني كم التي
هي خبرية وذلك ان لم يكن لفظ كم متضمناً لمعنى الاستفهام و
لهذا لايقرن المبدل منها بالهمزة فيقال كم رجل عندي خمسون بل
ستون وهو اي لفظ كم الخبرية ينصب المميز وجوباً عند الجمهور ان

كان بينهما اي بين كم ومميزه فاصلة نحو كم عندي رجلاً وكم في الدار
غلماناً وجاز جره عند الفراء كقولهم في بني سعد بن بكر سيد وبسنى
بهذا الخلاف ان لفظ كم الخبرية ومميزه ان لم يكن بينهما فاصلة ما
تمييزه مجروراً باضافة اليه عند الجمهور ففي صورة الفصل لما تعذرت
الاضافة نصبوه على التمييز حملاً على الاستفهامية الا لضرورة الشعر
كما في الشعر المذكور وقال الفراء جره بمن المقدرة لا بالاضافة لكثرة
دخول من على مميز كم الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية فكما جاز
تقدير من في صورة الوصل جاز في صورة الفصل ايضاً اعلم ان تمييز كم
الاستفهامية لا تكون الا مفرداً خلافاً للكوفيين فانهم اجازوا كم
غلماناً لك واما مميز كم الخبرية فيكون مفرداً تارة مثل كم رجل ضربت
ومجموعاً اخرى مثل كم غلمان اشتريت جمع غلام كشجعان جمع شجاع
والاسم الثالث كاي وفيها لغات كاءن بالف بعد الكاف
بعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة وكيئن بياء ساكنة بعد
الكاف بعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة وكيان مثل كيئن
الا ان الهمزة فيها مفتوحة وكاين بهمزة ساكنة بعد الكاف
بعدها ياء مكسورة بعدها نون ساكنة وكئن بهمزة مكسورة بعد الكاف
بعدها نون ساكنة وهو اي لفظ كاي مثل كم الخبرية في الابهام
والافتقار الى التمييز والبناء والتقدير وافادة التكثير لكن

يكافيها في امور الاول ان كم بسيط على الصحيح وكاين مركب من كاف
التشبيه واي المنونة التي في غاية الابهام اذا قطعت عن الاضافة
لكن المخي عن الجزئين معنا هما الافراد وصار المجموع كالاسم الواحد
المراد منه عدد مبهم مثل كم الخبرية ولاجل انه يراد به المعنى الافرادي
لا المعنى التركيبي صار كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة
فاشبهت نونه النون الاصلي ولهذا جاز الوقف عليها بالنون ومن ثم
رسم في المصحف نونا مع ان التنوين لا صورة لها خطا ومن وقف
عليها بحذف النون اعتبر حكمه في الاصل هو الحذف في الوقف و
الثاني ان مميزها مجرور بمن غالبا حتى قال الرضي ولم اعثر على منصوب
بعد كاين والشاذ المغني كاين لنا فضلا عليكم ومنة والثالث
ان مميزها لا يقع الا مفردا بخلاف كم على ما عرفت اعلم ان الجمهور على
ان كاين لا يقع استفهامية وقال بعضهم قد يكون كاين متضمنا
معنى الاستفهام مثل كاين رجلا عندك واستدلوا على ذلك بقول
ابي بن كعب لابن مسعود رضي الله عنه كاين تقرء سورة الاحزاب آية
فقال ثلاثا وسبعين اذا عرفت هذا فلا وجه ان يقول المصنف ولا يكون
متضمنا معنى الاستفهام كما قال في كذا ليكون اختيارا لمذهب الجمهور
وح ينبغي ان يبدل الكاف في المثال بالياء لما جرت عادتهم بتمثيل
الاستفهام بصورة الخطاب والخبر بصيغة التكلم اللهم الا ان يجعل مثالا

للمخي

للمخي او يقول وقد يكون متضمنا آه بكلمة قد ليكون اشارة الى مذهب
البعض والله اعلم بالصواب والرابع كذا وهو مركب من كاف
التشبيه وذا اسم الاشارة ولكن المراد منه عدد مبهم والمخي عن
الجزئين المعنى الافرادي ولذلك استوى فيه المذكر والانثى لا يقال كذا
وكذي وهو مثل كاين في التركيب والبناء والابهام والافتقار
الى التمييز وكيفما في امور الاول انه ليس لها الصدر تقول قبضت
كذا وكذا درهما والثاني انه ليس فيه افادة التكثير بل هو كناية عن
العدد المراد عدد كان والثالث ان تمييزها واجب النصب فلا يجوز جره
بمن اتفاقا ولا بالاضافة خلافا للكوفيين والرابع انه لا يستعمل غالبا
الا بالعطف كما في المثال المذكور حتى قال بعضهم انهم لم يستعملوها مفردة
وذكر ابن مالك انه مسموع لكنه قليل والخامس انه لا يكون متضمنا معنى
الاستفهام اتفاقا مثل عندي كذا رجلا والسادس انه قد يكون كناية
لغير العدد ايضا كما جاء في الحديث انه يقال للعبد يوم القيمة اتذكر يوم
كذا وكذا النوع التاسع اسماء تسمى اسماء الافعال
لم ينظر الشيخ في هذا النوع الى اتحاد العمل بل الى كونه مسمى باسماء الافعال
وان كان عمل بعضها غير ما للآخر واقتفى المصنف اثاره وانما لم يجعل هذه
الاسماء افعالا مع افادتها المعاني الفعلية وصدق تعريف الفعل
عليها والام يصدق التعريف على الافعال التي فسرت بها لامر لفظي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وهوان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها ويدخل
الام على بعضها والتنوين في بعض ولهذا سميت هذه الاسماء
باسماء الافعال فانه قد جرى عادتهم بان ما يلتبس بالشيء من حيث
المعنى وامتاز عنه بالاحكام اللفظية سموه باسم ذلك الشيء مع زيادة
لفظ الاسم كالمصدر واسم المصدر والجمع واسم الجمع والصفة واسم الصفة
واما التفصي عن اشكال صدق تعريف الفعل عليها فبوجهين الاول
وهو المشهور انها لا تدل على معانٍ مقترنة باحد الازمنة الثلثة لان
معانيها المطابقية الفاظ وهي افعال مخصوصة ستذكر بعد غير مقترنة
بالزمان وانما المقترن بالزمان معاني هذه الافعال فما هو معانيها غير
مقترن وما هو مقترن غير معانيها والثاني ان جميع الافعال منقولة الى
المعاني الفعلية اما عن الجار والمجرور نحو عليك بمعنى الزم واما عن معنى
الظرف نحو دونك او عن المصدر تحقيقاً كرويد وبله فانها كثيراً ما
يستعملان على اصلهما كرويد زيد وبله زيد بالاضافة او تقديراً كسرعان
وشتان وبيهات فانها يشتبه ان تكون مصادر في الاصل كليان
وقوفات وان لم يثبت استعمالها مصادر او عن المصدر الذي
كان في الاصل صوتاً كها وحيهل فليس لشيء منها الدلالة على احد
الازمنة بحسب الوضع الاول والمعتبر في الفعل الاقتران بحسب
ذلك الوضع ورجح الرضي الوجه الثاني وقال ليس ما قال بعضهم

من

من ان لفظة صه مثلاً اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو
علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العرب في القح ربما يقول صه مع انه
لا يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلاً ولو قلت انه اسم
لاصمت او امتنع او كف عن الكلام او غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى
لصح فعلمنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ وهي اي اسماء الافعال
كثيرة منها ما لا يظهر عمله فانه الاسم الظاهر سواء كان بمعنى الامر كصه بمعنى
اسكت ومه بمعنى الكف وايه اي زدني الحديث او بمعنى الماضي
كاف اي تضجرت واوه بمعنى توجعت ولم يذكر هذا القسم لان لهم
ذكر العوامل وهو لعدم ظهور عمله كانه ليس بعامل ومنها ما يظهر عمله
في الاسم الظاهر رفعاً او نصباً والمذكور منه في الكتاب تسعة وهي
كثيرة في نفس الامر فمنها هات زيداً بمعنى اعطِ وتعدي زيداً بمعنى امهل
امهل وفداء لك عمراً ليفدك عمرو وحي اذا كان بمعنى ايت
مثل حي الحمول لا بمعنى اقبل كما في وحي على الصلوة وهلم اذا كان
بمعنى احضر والخو هلم شهداءكم لا بمعنى اقبل نحو هلم الينا ومنها
وشكان زيد مثلث الفاء بمعنى قرب وبطان زيد بضم الباء و
فتحها بمعنى بطؤ الى غير ذلك من الاسماء ولم اقف على وجه وجيه
لترك ذكر هذه الاسماء في العوامل والمطالب بذلك هو الشيخ
فان المصر هو متوقف لآثاره والاقتفاء عذر مقبول اذ ليس على الناقل الا

تصحيح النقل لا تصحيح المنقول ستة منها ارين من تلك التسعة موضوعة
للفعل الامر الحاضر اظان الامر بدل عن الفعل وبذه الستة
تنصب الاسم الواقع بعدها على المفعولية ابر بناءً على كونه مفعولاً به
لان الافعال التي هي بمعناها متعدية كما ستعرف وحكم اسماء الافعال
التعدي واللزوم حكم الافعال التي هي بمعناها احدها رويد مبنيا على الفتح
وانما كان رويد من جملة الستة الموضوعة للامر الحاضر فانه موضوع لامهل
وهو امر من الامهال بمعنى زمان دادن اعلم انه لايخ اسم فعل عن التاكيد
والمبالغة في معنى فعل استعمل فيه ولهذا قيل ان معنى رويدا امهلن و
قيل امهل امهل امهل ثلثا او اكثر وكذلك جميع اسماء الافعال وبهواي
لفظ رويد يقع في اول الكلام ان اراد انه يقع في مستهل الكلام بحيث
لايتقدم عليه شيء من الالفاظ فلا يصح لما ذكرنه المصباح ويستوي فيه الوا
والجمع والمذكر والمونث تقول يا رجل رويد زيدا ويا رجال رويد زيدا
ويا امراة رويد زيدا ويا نسوة رويد زيدا انتهى وفي شرح اللباب مثل
ذلك ايضا وان اراد انه يقع في اول الكلام الذي هو فيه ولا يتقدم ما في
حيزه من المعمول عليه فذلك مما لا يخص برويد بل في جميع اسماء الافعال
والملة خلافية قال البصريون يمتنع تقديم معمولات اسماء الافعال عليها
لضعفها في العمل وقال الكوفيون جاز لقوة شبهها بالافعال مثلث
رويد زيدا اي امهل زيدا وقد يستعمل رويد مصدرا كقولك رويد زيد بالاضا

الى المفعول كضرب الرقاب وقد يستعمل بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر
كسير سيرا رويدا اي سيرا مرودا او حالا كسيروا رويدا اي
مرودين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقولهم امهلهم
رويدا يجتمع الوجوه الثلثة وثانيها بله بسكون اللام وفتح الهاء
فانه موضوع لدع بمعنى بمان ورها كن وهو امر من ودع يدع ويستوي
فيه الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث كما في رويد فاياك وان
تتوهم من تفسيره بالمفرد المذكر اختصاصه به مثل بله زيدا اي دع زيدا
وقد يستعمل مصدرا فيقال بله زيدٍ بالاضافة الى المفعول كترك زيدٍ
قد يلحق الكاف باخر رويد فيقال رويدك رويدا ولم يلحق احد الحاق
الكاف ببله وثالثها دونك فانه موضوع لخذ وكذا الفط عندك و
لديك فكان الاصل عندك زيدا فخذه وكذا لديك زيدا فخذه ودونك
زيدا فخذه فاقتصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف فكثر
استعماله حتى صار بمعنى خذ فعل علم كقولك دونك زيدا اي خذ زيدا
ويختلف الضمير باختلاف المخاطب فيقال دونكِ دونكما دونكم
دونكن وكذا ارا بعها وهو عليك فيقال عليكِ عليكما عليكم عليكن
فانه موضوع للزم امرا من اللزوم بمعنى چفشيدن وينبغي ان يقرء
قوله للزم باثبات الهمزة في الدرج فان المراد به لفظه فهو علم للنقيه
والفعل المصدر بهمزة الوصل اذا صار علما يقطع همزته للايذان بانه نقل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

من الفعلية الى الاسمية والاقيس في همزات الاسماء والاكثر فيها القطع
فالحق بالاعم الاغلب مثل عليك زيداً اي الزم زيداً قدر زاد الباء في
مفعوله فيقال عليك بزيد فقيل عليك بهنا بمعنى استمسك ولاخاصة
اليه فان لزمت الشيء ولزمت به بمعنى علا مادة الصراح وخاصتها
حيهل فانه موضوع لايت امراً من الاتيان بمعنى آورد ولا بمعنى آمد
وقد يدخلها الكاف فيقال حيهلك اعلم ان هلا له معنيان اسكن و
اسرع وحي بمعنى اقبل ويتعدى بعلى كقول المؤذن حي على الصلوة وقد
جاء متعدياً بمعنى ايت نحو حي الجمول فان الركب قد ذهبا وقد
يركب حي مع هلا الذي بمعنى اسرع ويكون المركب بمعنى اسرع فيتعدى
بالى نحو حيهلا الى الثريد او بالباء كما في الحديث اذا ذكر الصالحون
فحيهلا بعمر اي اسرع بذكره والباء للتعدية او بمعنى اقبل فيتعدى بعلى
نحو حيهل على زيد او بمعنى ايت فيتعدى بنفسه نحو حيهل الصلوة اي
ايت الصلوة اي ادها وفي المركب لغات حيهل بحذف الف هلا
للتركيب حتى يكون كخمسة عشر وقد يسكن هاء ه لتوالي الفتحات نحو
حيهل وقد يدخلها التنوين فيقال حيهلاً وحيهلاً بفتح الهاء وسكونها
فاذا وقفت على هذين المنونين قلبت نونهما الفا واثبات الالف
فيهما في الوصل لغة ردية فاللام في قول المصنف حيهل الصلوة ينبغي ان
يضبط بالفتح لا بالكسر فانه فرع جواز حيهل بسكون اللام وهو لا يجوز

الاقرورة القافية على مادة الرضي وفيه اليفة وعند ابي علي حال حيهل
بالتركيب في احتمال الضمير كحال نحو حلوا حامضا يعني ان في كل منهما
ضميراً كما كان قبل التركيب وفي المجموع بعد التركيب ضمير مثالث و
هو فاعل المجموع لكون المجموع بمعنى اسرع او اقبل او ايت وعند غيره
ان فيهما ضميراً واحداً وليس في كل منهما ضمير لانه المغني عن كل منهما بالتركيب
حكم الاستقلال وسادسها هاء بالف مفردة بعد الهاء للواحد والاثنين
مذكراً او مؤنثا فانه موضوع لخذ مثلا زيداً اي خذ زيداً وقد جاء فيه
ووقع في بعض النسخ فيها ولا يخفى ما فيها من اللطف ثلث لغات بل
ست لغات احداها اللغة التي نطق بها المصنف اولاً وثانيها هاء بسكون الهمزة
بعد الهاء المفتوحة وله استعمالات ان يبقى على هذه الصيغة في جميع
الاحوال وان يصرف تصريف خف امراً من الخوف فيقال هاء هاءا هاءوا
هائي هاءا هاءان وثالثها هاء بهمزة مكسورة بعد الف بعد هاء على وزن رام
امراً من المراماة ويصرف تصريفه فيقال هاء هايا هاء وهايي هايا هائين
ورابعها هاك بالحاق كاف الخطاب الحرفية باللغة الاولى ويصرف
الكاف تصريفها في نحو ذاك يقال هاك هاكما هاكم هاكي هاكما هاكن وخامسها
ان يلحق الهمزة مكان الكاف ويصرف تصريف الكاف فيقال هاء
هاء هاما هاء هاء هاما هاؤن ومنه قوله تعالى هاؤم اقرءوا كتابيه وسادسها
ان يجتمع الهمزة مفتوحة غير متصرفة فيقال هاءك هاءكما هاءكم هاءكي هاءكما هاءكن
اللطف وم

ولا بد لهذه الاسماء من فاعل تكونها بمعنى الافعال التي لا تتم الا بالفاعل
وفاعلها الضمير المخاطب بالتوصيف وفي بعض النسخ ضمير المخاطب بالاضافة
وكلاهما جائز ان المستتر فيها اي في تلك الاسماء وانما لم يقل بحذف
الفاعل لامتناعه على ما سيجيء ان شاء الله تعالى في بحث العوامل القياسية
ولا بما قال الفراء الكاف في عليك ودونك مرفوع لكونه في مكان الفاعل
لانا نعرف ان الكاف في هذه الاسماء هو الذي كان قبل نقل هذه الالفاظ
الى معنى الفعل وقد كان مجرورا واللفظ اذا انقل من معنى الى آخر
فمعناه بحسب المنقول واعرابه بحسب المنقول عنه على ما قيل ولا بان
اللواحق الداخلة على لغات ها عند تصريفها تصريف الافعال ضمائر لئلا
يخل اختصاص الضمائر البارزة المرفوعة بالفعل اللهم الا ان يلتزم
انها افعال غير متصرفة لا ماضية لها ولا مضارع وليست باسماء الافعال
ثلثة منها اي من تلك الاسماء التسعة موضوعة للفعل الماضي وفي كل
منها معنى التعجب فانا وان كنا نفسر هيهات ببعد لكن فيه زيادة
معنى ليس في بعد فكان هيهات بمنزلة ان يقال بعد جدا وما ابعده و
كذا في شتان ما اشد افتقارهما وفي سرعان ما اسرعه وهذه الثلثة
يرفع الاسم بالفاعلية اي يكون الاسم فاعلا لها احدها هيهات و
في تائها الحركات الثلثة وتقلب هاؤها الاولى همزة فيقال ايهات
مع مثلث التاء ايضا فصارت ستة وقد تكون في هذه اللغات التي

فصارت اثني عشرة وقد تحذف التاء فيقال هيها وايها فصارت اربع عشرة
وقد تلحق الكاف بهذه الرابع عشرة فيقال ايهاك وقد تكون ايضا
نحو ايها وقد يقال ايهان بهمزة ونون مفتوحتين وقيل بنون مكسورة
فانه موضوع لبعد من باب كرم مثل هيهات زيد اي بعد زيد وثانيها
سرعان مثلث السين المهملة وسكون الراء المهملة وفتح النون فانه
موضوع لسرع بضم الراء مثل سرعان زيد اي سرع زيد وثالثها شتان
بفتح الشين المعجمة وتشديد التاء وفتح النون وقد تكسر في بعض اللغات
ماخوذ من الشت بمعنى التفريق فانه موضوع لافترق بمعنى تفارق
والمرفوع بعده لا يكون الا مثنى او ما هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعا
كذا في الرضي مثل شتان زيد وعمرو اي افترق زيد وعمرو ويقال
شتان ما زيد وعمرو بزيادة ما وقد يقال شتان ما بين زيد وعمرو
فقيل ما عبارة عن الحالين ومعناه افترقت الحالتان اللتان بين
زيد وعمرو وبما النحل والجود مثلا يعني ان احدهما مختصة باحدهما و
الآخر بالآخر وفيه ان البينية يقتضي الاشتراك فينافي الاختصاص
وقيل ما كناية عن البون والمسافة وشتان بمعنى بعد اي بعد ما
بينهما من المسافة اعلم انهم اختلفوا فقيل لا محل لاسماء الافعال
من الاعراب كالافعال التي هي بمعناها وقيل مرفوعة على الابتداء
والجار لها كما قائم الزيدان وقيل منصوبة على المصدرية لافعال محذوفة

فعابذا تسميتها باسماء الافعال لكونها قائمة مقامها بعد حذفها ...

النوع العاشر الافعال الناقصة المشهور انها افعال منحرة مضبوطة وما عداها ممايتوهم كونها ناقصة لالتزام منصوب بعد مرفوعها افعال تامة لاتنفك عن الاحوال والمنصوبات احوال بعدها وقيل انها غير محصورة وهو الظاهر من كلام سيبويه فانه لم يذكر منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لايستغني عن الخبر وفي الرضي والظاهر انها غير محصورة وعدها من العوامل السماعية مبني على القول الاول وانما سميت بهذه الافعال ناقصة قيل لانها تدل على الزمان دون المعنى الحدثي بخلاف الافعال التامة وفيه ان هذا ان تم فانما يتم في كان فقط فان غيره يدل على الانتقال والكون في الاوقات المخصوصة والاستمرار والتوقيت والنفي فكيف يكون جميعها ناقصة للوجه المذكور اللهم الا ان يقال معنى كان لما كان ملحوظا في معنى سائرها سميت كلها ناقصة لانها لاتكون بمجرد الفاعل كلاما ام مركبا تاما مايصح السكوت عليه لانها موضوعة لتقرير الشيء على صفة فلابد من ذكر ذلك الشيء وصفته حتى يكون الكلام تاما فلا تخلو بذه الافعال عن نقصان بالنسبة الى الافعال التامة التي ليس فيها هذا النقصان وانما حملنا الكلام على المركب ليصح التقييد بالتام وقد يقال نفي تمامية الكلام كناية عن نفي الكلامية كما قالوا في قولهم لاتيم الدليل وتيم التقر

ان نفي تمامية الدليل والتقريب كناية عن نفي الدليل والتقريب وهي ان الافعال الناقصة تدخل على الجملة الاسمية المقصود منها تعيين نوع المدلول يعني انها لاتدخل على الجملة الفعلية لانها تدخل على كل جملة اسمية حتى يرد انها لاتدخل على الجملة الاسمية التي يكون مبتدؤها واجب الحذف نحو الحمد لله الحميدُ فلا يقال كان الحمد او واجب التصدر كاسماء الاستفهام والشرط وكم الخبرية والمقرون بلام الابتداء ويكون جزؤها جملة طلبية فلا يقال كان زيد اضربه او غير ذلك اي المبتدأ والخبر اي مجموعهما ليصح تفسير الجملة بهما فالعطف مقدم على الربط وانما فسر الجملة الاسمية بذلك احترازا عن مثل اقائم الزيدان فانه جملة اسمية مركبة من المبتدأ والفاعل ولا يدخلها الافعال الناقصة فانها من نواسخ القسم المشهور من المبتدأ لا القسم الغير المشهور وهو صفة واقعة بعد حرف النفي او الاستفهام وكذا عن نحو بيهات زيد فانه ايضا مركب من المبتدأ والفاعل على رأي بذا او المفهوم من ضوء المصباح ان نحو اقائم الزيدان وبيهات زيد جملة فعلية حيث قال المسند والمسند اليه لفظا او تقديرا في الجملة الاسمية نحو زيد قائم وقائم زيد او لايكون فاعلا ان يسد مسد المسند ظرف او جار ومجرور في الجملة الظرفية نحو اعامك زيد وفي الدار بكر او لايسد فهي الجملة الفعلية نحو ضرب زيد اقائم الزيدان وبيهات عمرو وغير ذلك انتهى ترفع بذه الافعال الجزء الاول منها اي من الجملة الاسمية

اي الجزء الذي حقه الاولية والغالب فيه ذلك وهو المبتدء وكذا المراد
بالثانوية في قوله الجزء الثاني ولك ان تقول المراد الاول والثاني
بحسب الذكر في عبارة المتن فانه ذكر المبتدء اولا ثم الخبر ويسمى
ذلك الجزء اسما اي اسما مضافا الى ما ذكر معه فان كان
المذكور كان قيل اسم كان وخبر كان وكذلك في غيره وفي الايضاح
وانما نسبوها الى كان اشعارا بانه معموله ومتعلقه والا فليس هو
اسما لها ولا جزءا عنها في الحقيقة وقد يضاف الشيء الى الشيء باد
سبب ولم يقولوا في مثل ضرب زيد عمرا اسم وخبر بل فاعل ومفعول
ليفرقوا بين البابين في اسماء متعلقاتها وقد يسمى اسم هذه الافعال
فاعلا كما وقع في عبارة المصنف لا لكون بمجرد الفاعل له ولهذا لم يعد
صاحب المفصل والكافية اسم كان من جملة المرفوعات ادراجا له في
الفاعل في الرفع كما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس
ان لا يسمى مرفوعه المشبه بالفاعل فاعلا لكنهم سموه فاعلا على
القلة ولم يسموا المنصوب مفعولا بدوا ومن ان كل فعل لا بد له من
فاعل وقد يستغنى عن المفعول لكن قالوا في التسمية يسمى المرفوع
اسما وفاعلا والمنصوب خبرا ومفعولا وهذا غريب وتنصب
هذه الافعال الجزء الثاني منها اي من الجملة الاسمية وهو خبرها
ويسمى ذلك الجزء خبرا قد عرفت ما يتعلق به وهي اي الافعال

ثلثة عشر فعلا وقد يزاد على هذا العدد ملحقات صار وهي آل ورجع
ومال وارتد وجاء واستحال وتحول وآض وعاد اذا كانت بمعنى
صار وكذا غدا وراح اذا كانتا بمعنى صار وملحقات مازال وهي ما ونفك
ومارام اذا كانا بمعنى كان دائما كذا وكذا من ونفى الشيء اي قصر ورام
من بابك تعب فان من لا يقصر في الفعل ولا يبرح منه يكون فاعلا له
دائما وملحقات اصبح وهي غدا وراح اذا كانا بمعنى الغداة والرواح كذا
وكذا وليس الالحاق قياسيا بل سماعيا الا ترى ان انفك لا يلحق
بصار مع انه بمعنى تحول وكذا لا يقال ما انفصل او ما فارق زيد ضاربا
مع انه بمعنى ما انفك ولا يستعمل اظهر واعتم من الظهر والعتمة استقال
اصبح الاول كان وهي اي كلمة كان قد تكون زائدة ولا يقع في
اول الكلام بل في وسطه وقيل قد يكون في الآخر ايضا والزائدة
قسمان قسم لا يفيد معنى اصلا قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد
صبيا فانها زائدة غير مفيدة للمعنى والا فاين الاعجاز وصبيا
حال مؤكدة وجعل هذا القسم زائدة ظاهر وقسم يفيد الزمان فقط
لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا لخلوه عن معنى الكون الذي يقتضيهما و
يكون بمنزلة الظرف الدال على الزمان فقط مثل قولك ان من
افضلهم كان زيدا اي ان زيدا من افضلهم فيما مضى من الزمان ولا
يجوز ان يجعل زيدا اسم ان وكان خبرها ومن افضلهم خبر كان على ما

والمراد

توهم لامتناع تقديم جزء ان على اسمها الا اذا كان ظرفا وانما سمي بهذا
القسم زائدة لان كان ح لا تعمل رفعا ولا نصبا كما في القسم الاول
فشبه به في عدم العمل وسمي باسمه والا فهذا ليس بزائد حقيقة
لافادته معنى الزمان ولما كان في زيادته خفاء اكتفى المصنف بمثال هذا
القسم واشار الى وجه تسميته بالزائدة بقوله وح لا تعمل وقد يكون
غير زائدة لفظ هنا للمجرد الايجاب الجزئي وهي اي غير زائدة تجيء
كائنة على معنيين يكون باحدهما ناقصة وبالآخر تامة فقولنا ناقصة
اولا تامة بدل من متعلق الظرف وهو حال من ضمير تجيء او جزء له على ان
تجيء فعل ناقص على نحو قولهم جاء البرد قفيزين وصاعين فان مجيء
جاء ناقصة لا يقتصر على الموارد التي استعملها العرب فيه على ما اختاره
الشيخ ابن حاجب في الايضاح واستحسنه الرضي وانما قصة تجيء على
معنيين الاستعلاء حكى بتخييل ان اللفظ يركب المعنى ومن ثم سمي
المتحدان معنى بالمترادفين كانه ركب احدهما خلف الآخر احدهما ان
يثبت جزئيا لاسمها في الزمان الذي دل عليه صيغة مشتقة من الكون
وهو الماضي في كان والحال والاستقبال في يكون وانما خص الماضي
بالذكر لان الكلام في كان وحكم يكون يعلم بالمقايسة وسيذكر ان
حكم مشتقات هذه الافعال كحكم هذه الافعال وذهب بعضهم الى ان
كان يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع الزمان الماضي فحكم بمرادفة

لم يزل وشبهه قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا وقياس ما قال ان يكون
يكون ايضا للاستمرار الاستقبالي مثل لا يزال وزعم بعضهم ان كان
يقتضي الانقطاع فاشار المصنف الى رد هما بان معنى كان ومدلوله بحسب
الوضع ليس الا الثبوت سواء كان ذلك الثبوت ممكن الانقطاع في
الزمان الماضي بحسب نفس الامر مثل كان زيد قائما نصف ساعة فقعد او
ممتنع الانقطاع في الزمان الماضي بدا في جميع الازمنة مثل كان الله عليما
حكيما فالانقطاع وعدمه ليس مدلول كان بل ذلك يؤخذ من الخارج
بواسطة القرائن وثانيهما وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول ان يكون
كان بمعنى صار وسيجيء بيانه ولا يخفى ملائمة العبارة من المسامحة اذ ليس
المعنى الثاني كونه بمعنى صار اللهم الا ان يجعل ان يكون مصدرا اي
المعنى الثاني حاصل في وقت كونه بمعنى صار مثل كان الفقير غنيا اي
صار الفقير غنيا ولو اريد به ان الفقير كان غنيا قبل فقره كان كان
بالمعنى الاول وعلامة كان التامة ان تتم بفاعلها كلاما ولا يطلب
خبرا لان مفاده ثبوت الشيء في نفسه لا ثبوت الشيء لشيء فلا يحتاج في
الافادة الى الخبر فالفرق بين كون الناقص والتام ما هو بين الوجود
الرابطي والمحمولي فلا يكون كان ح ناقصة الا خبر ترك بهذه العبارة
وحينئذ اي حين ما اذا كانت تامة غير محتاجة الى الخبر يكون بمعنى
ثبت والمتبادر من ثبت ثبت في نفسه والا فكان الناقصة ايضا بمعنى

ثبت اي ثبت جزءا لاسمها مثل كان زيدا ثبت ومنه قوله تعالى
كن فيكون اعلم انهم ذكروا ان كان على اربعة اوجه ناقصة وتامة و
زائدة وشانية وهي التي يكون اسمها ضمير الشان ولقد احسن المصنف
حيث ترك ذكر الشانية فانها ليست قسما برأسها بل هي داخلة في الناقصة
بكلا معينيها في شرح اللباب والتي فيها ضمير الشان هي الناقصة
بعينها فانك اذا قلت كان زيد قائم اي كان الشان فهي بعينها كان
الناقصة فان اسمها ضمير الشان والجزء ما بعده لكنه خص بكون الاسم
ضمير الشان وكون الجزء جملة هو احد قسمي الناقصة اذ الناقصة قد
يكون جزءها مفردا وقد يكون جملة والثانية صار وهي تجيء على وجهين ناقصة
وهو الاكثر وتامة والفرق بينهما على ما في بعض الكتب واشار المصنف
الى انها يكون ناقصة اذا كانت للانتقال اي الانتقال الاسم من حقيقة
حقيقة اخرى شخصيتين او نوعيتين نحو صار الطين اي كل خزفا
بالتحتين سفالة فان حقيقة الطينية غير حقيقة الخزفية وكقولك
صار الماء هواء في القدر المنصوب على النار فان الماء والهواء
نوعان مختلفان او من صفة الى صفة اخرى من غير ان يتبدل حقيقة
نحو صار زيد غنيا فان معناه انه انتقل عن صفة الفقر الى صفة الغنى
وقد تكون تامة اذا كانت بمعنى الانتقال من مكان الى مكان
او من ذات الى ذات والفرق بين الانتقالين الاولين يقتضيان

النقصان والثانيين التمام ان الاولين يستلزمان حصول الصفة
الثانية والحقيقة الثانية بعد ان لم يكن فلا يتم بدون ذكر الصفة و
الحقيقة فلهذا صار بهذا المعنى ناقصة واما الثانيان فلا يستدعيان حصول
المكان والذات بعد ان لم يكن بل تعلق الانتقال به بعد ان لم يكن متعلقا به
فيكون المقصود من صار حينئذ تعلق انتقال الفاعل بذلك المكان او الذات
كسائر الافعال التامة في ان المقصود منها اسناد الحدث الى الفاعل و
تعلقه بالمفاعيل والاحسن في الفرق ان يقال ان صار في الاصل
بمعنى انتقل وحقها ان يستعمل تامة فيتعدى الى ما هو الآن مصدر
لخبرها بالى ان عديت نحو صار الى الغنى لكنه ضمن معنى كان بعد ان
لم يكن فاذا استعمل متضمنا معنى كان بعد ان لم يكن يكون ناقصة
فمعنى صار الطين خزفا كان الطين خزفا بعد ما لم يكن كذلك ومعنى
صار زيد غنيا كان زيد غنيا بعد ما لم يكن غنيا واذا استعمل على اصل
وضعها وهو قليل يكون تامة وحينئذ يتعدى بالى ومن ظاهرين
او مقدرتين لان الرجوع والانتقال من الامور النسبية لا يفهم
من دون المنتقل منه والمنتقل اليه سواء كان الانتقال المكاني نحو
صار زيد من بلد الى بلد اي انتقل منه وذهب اليه او الانتقال من
ذات الى ذات نحو صار زيد من بكر الى عمرو وجعله الفاضل المحشي
داخلا في الانتقال المكاني اي انتقل من مكانه الى مكان عمرو والانتقال

من صفة الى صفة اخر قال الشاعر فحرفنا الى الحسنى فرق كلامنا والثالث
اصبح والرابع اضحى والخامس امسى فهذه الافعال الثلث تكون
ناقصة وتامة والناقصة تجيئ لمعنيين احدهما ان يكون بمعنى كان
في الصباح وكان في الضحى وكان في الماء كذا وكذا فحينئذ تكون هذه
الافعال حينئذ لا فتقر ان مضمون الجملة التي دخلت عليها وقد
عرفت معنى مضمون الجملة في الحروف المشبهة بلا وقاتها اي بالاوقات
التي دلت عليها هذه الافعال بموادها وهي الصباح والضحى بالضم و
القصر جاشكا والمساء بالمد شبانگاه وبصورها وهيآتها التصريفية
اعني الماضي في الصيغ المذكورة والحال والاستقبال في مضارعاتها
ولم يذكرها لعدم الخفاء فيهما لانهما لا تدل عليهما فانه خلاف الواقع
فان معنى اصبح زيد اميرا ان امارة زيد مقترنة بالصبح في الزمان
الماضي ومعنى يصبح زيد قائما ان قيامه مقترن بالصبح في الحال و
الاستقبال نص عليه الرضي نحو اصبح زيد غنيا معناه حصل غناه
بالكسر والقصر في وقت الصباح ونحو اضحى زيد حاكما معناه حصل الحكومة
ولم يقل حكومته اشارة الى ان الاضافة المعتبرة في مضمون الجملة
هو الاضافة من حيث المعنى لا من حيث اللفظ في وقت الضحى ونحو
امسى زيد قاريا معناه حصل قراءته في وقت المساء وهذه الثلثة
قد تكون بمعنى صار من غير اعتبار الازمنة التي كانت تدل عليها بموادها

واما التي دلت عليها بصورها وصيغها فهي معتبرة البتة وهذا هو المعنى
الثاني للناقصة مثل اصبح الفقير غنيا اي صار متصفا بصفة الغنى من غير
ان يقيد بوقت الصبح او غيره وامسى زيد كاتبا اي صار واضحى المظلم
منيرا الاظلام والانارة جاآ لازمين ومتعديين وقد تكون هذه
الافعال تامة غير مقتضية للخبر فلا يكون بمعنى كان في الصبح والضحى
والمساء كذا بل بمعنى دخل في تلك الاوقات اي وصل اليها كقولك
اصبحنا والحمد لله وامسينا والملك لله اي وصلنا الى الصبح والمساء و
دخلنا فيهما ومنه قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون مثل
اصبح زيد بامداد كرد زيد اي در آمد در زيد في الصباح وامسى عمرو اي دخل
عمرو في المساء واضحى بكر اي دخل بكر في الضحى وتكون هذه الافعال
جارية مجرى اظهر واعتم اي دخل في الظهر والعتمة وفي شرح التسهيل و
تكون هذه الثلثة ايضا بمعنى اقام في الاوقات المذكورة والسادس
ظل من باب علم تقريبا ظل يظل ظلالا والسابع بات مصدرها البيتوتة
والمبيت والبيات ومضارعه يبيت ويبات كباع يبيع وباب
يهاب وبهما تستعمل الاناقصتين على ما هو المشهور ولهذا فصلهما عن
الافعال الثلثة السابقة وما وقع في عبارة المصباح ان كان تجيئ
تامة وكذا اصبح واخواته اذا اريد بها الدخول في الاوقات الثلثة
فقد قال شارحه ان المراد باخواته هو اضحى وامسى لا ظل وبات وكان

ينبغي ان يقول اصبح واخواته او اخواه الا انه تسامح في العبارة وكانه
اعتمد على قوله في الاوقات الثلثة وقيل قد يجيء ظل وبات تامتين ايضاً
نحو ظللت بمكان كذا وبت بيتاً طيباً وقال ابن مالك ظل يكون تامة
بمعنى طال ودام وزاد بعضهم وبمعنى اقام نهاراً وقال بعضهم وبات
يكون تامة بمعنى قضى بات القوم وبات بالقوم اذا نزل بهم ليلاً يستعمل
متعدياً بنفسه وبالباء وفي الرضي ويجيء تامة بمعنى اقام ليلاً ونزل سواء
نام او نيم وفي كلامهم سرت وبت واذا كانتا ناقصتين فالاكثر ان
يكونا لاقتران مضمون الجملة بالليل والنهار ويقرن ايضاً بزمانه الآخر
المدلول عليه بالصيغة الى الماضي والحال والاستقبال نحو ظل زيد كاتباً
الى حصل كتابته في النهار اي كان في جميع النهار كذلك نص عليه الرضي
وغيره وبات زيد نائماً الى حصل نومه في الليل اي في جميع الليل كذلك
وقد يكونان بمعنى صار مجردين عن معنى الليل والنهار مثل ظلت
الصبي بالغاً ومنه قوله تعالى واذا بشر احدهم بالانثى ظل وجهه مسوداً اي
صار اذ ليس المراد انه يتصف بالسواد في النهار وبات الشاب شيخاً
ومنه قوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله واصحابه وسلم اين باتت يداه لان
غسل اليدين بعد الاستيقاظ يؤمر به من نام نهاراً او ليلاً قيل
الانثى في بطن امه جنين ثم طفل مادام يرضع ثم صبي مالم يبلغ ثم
شاب الى اربعين سنة ثم كهل الى ستين ثم شيخ والنائم مادام

هي لا تكون الا ناقصة لتوقيت اي لتعيين وقت شيء بمدة ثبوت خبرها
لاسمها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له لان لفظة ما مصدرية حينية
فالمدة مقدرة قبلها ولذا يسمى ما المدة وفي القاموس المدة الزمان الطويل
فمادام يقتضي امتداد ثبوت الخبر للاسم واذا كان ظرفاً كان فضلة غير
مستقلة بالافادة فلا بد لك من ان يكون قبلها جملة سواء كانت فعلية
او اسمية لفظاً او تقديراً نحو اجلس مادام زيد جالساً اي اجلس مدة
دوام جلوس زيد فوقت جلوس مخاطبك بمدة جلوس زيد وكذا في
قولك اجلس مادام زيد جالساً ابوه ووقت بمدة جلوس الاب لزيد الا ان
الجزء الاول حالة قائمة به وفي الثاني صفة اعتبارية حصلت له بسبب متعلقه
فلا يرد انه كان على المصنف ان يقول لاسمها او لمتعلقه ليلائم المثال الثاني
وزيد قائماً مادام عمرو قائماً الاول نظير الجملة الفعلية وبذا للاسمية والظاهر
ان دام مجرد عن الزمان الماضي ولذا صح تقييد اجلس به وكذا تقييد
زيد قائم المتبادر منه معنى الحالية والتاسع مازال اجوف واوي مضارعه
مايزال كتخاف ولا يستعمل الا ناقصاً على ما قيل واما زال يزول
كقال يقول فلا يستعمل ناقصاً فلا يقال مازلت اميراً بضم الزاء ولا
مايزول اميراً وكذا زال يزيل كباع يبيع بمعنى فرقه لانه ايضاً لا يستعمل
ناقصاً والعاشر مابرح بكسر الراء بمعنى زال عن مكانه يستعمل ناقصاً وتاماً
يعني بنفسه وبمن مع النفي وبدونه نحو برحت بابك ومن بابك ومابرح من موضعه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ولن ابرح الارض والحادي عشر ما انفك بمعنى انفصل يستعمل ناقصا وتاما يعدى بمن فيقال ما انفك من هذا الامر والثاني عشر مافتئ بكسر التاء والهمزة من باب سمع بمعنى برح لكنه لا يستعمل الا ناقصا وقيل بالياء لكنه لم يوجد في كتب النحو واللغة المشهورة ولذا قال في الغاية بالهمزة دون الياء وقد يقال مافتئ بفتح التاء والهمزة وفي القاموس انه مثلث الفاء وما افتا بالهمزة من باب الافعال وكلها واحد من هذه الافعال الاربعة اذا استعملت ناقصة لدوام ثبوت جزء الاسم او متعلقه ليشمل نحو مازال زيد قائما ابوه وقد عرفت العذر ووجه افادة هذه الافعال الدوام ان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت فمعنى هذه الافعال كان دائما وليس كل فعل مفيد للنفي داخل عليه حرف النفي بمعنى من دائما بل ذلك موقوف على السماع فلا يقال ما انفصل وما فارق زيد عمارا بل يقال ما انفصل من الضرب بعد قبله هذا اسم بمعنى ابتداء المدة وقبل فعل ماض من باب علم من القبول بالفتح بمعنى بيش آمدن وبذير فتن والزمان المضاف الى الفعل محذوف وهو خبر لمدة فان كان القبول بمعنى الاول فتقدير الكلام ابتداء مدة دوام ثبوت الخبر للاسم زمان اقبال الاسم على الخبر والمراد باقباله عليه امكان اتصافه به فقولك مازال زيد اميرا معناه استمرت الامارة ودامت لزيد من وقت امكن اتصافه

الفاضل بهو

بهو وقت البلوغ الذي يمكن قيامه بما فيه لا عقب ذلك وان كان بمعنى الثاني فالمعنى ابتداء ملك المدة زمان اخذ الاسم للخبر والمراد بالاخذ ملابسة الاخذ والتعبير له على ما اشار اليه الرضي لا الاخذ والاتصاف بالفعل فلا يقال الامير الذي اخذ الامارة بعد البلوغ بسنين مازال اميرا ثم اعتبار هذا القيد في هذه الافعال ليس لدخوله في مفهومات هذه الافعال اذ لا تدل عليه النفي ولا مدخولة ودلالة المركبات على معانيها ليست بوضعية سوى وضع المفردات بل هو ماخوذ من الخارج بالقرائن العقلية ويلزمها ان يلزم هذه الافعال الاربعة اذا استعملت ناقصة بخلاف ما اذا استعملت تامة نحو برح عن مكانه وانفك عنه النفي بدخول ادوات عليها لفظا مثل مازال زيد عالما ومابرح زيد صائما وما فتئ عمرو فاضلا وما انفك بكر عاقلا او تقديرا نحو ما لله تفتؤ تذكر يوسف الا تفتؤ والمراد بالنفي ما يعم النهي صرح به التسهيل فتقول لا تزل قائما والثالث عشر ليس اصله ليس كبيب فخفف كما يقال علم في علم وهو فعل غير متصرف الا عند الكوفيين وابي علي في احد قوليه انه حرف والحاق الضمائر به في لست ولستما لشبهه بالفعل لكونه على ثلثة احرف وبمعنى ما كان ولكونه رافعا فاعلا وهيرا ي كلمة ليس عند جمهور النحاة لنفي مضمون الجملة في زمان الحال فمعنى ليس زيد قائما انتفى قيامه الان وقال بعضهم ان ليس سلبية ومن تبعه ان ليس

لنفي مضمون الجملة في كل زمان فيستعمل تارة في نفي الماضي كقولك ليس خلق
الله تعالى مثله وتارة في نفي الحال مثل ليس زيد قائماً الآن وتارة
في نفي الاستقبال نحو الا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم فهو للنفي مطلقاً
وخصوصية الحالية والماضوية والاستقبالية يفهم من القرائن فالمراد
بقوله في كل زمان الاطلاق لا الدوام كما يتوهم من ظاهر العبارة فانه
لم يذهب اليه احد وقد يقال في الجمع بين القولين ان معنى القول الاول
انها لنفي الحال عند عدم القرينة ومعنى الثاني انها يكون لنفي غير الحال
ايضاً عند وجود القرينة والى هذا اشار ابن هشام حيث قال في مغني
اللبيب ليس كلمة دالة على نفي الحال ونفي غيره بالقرينة اعلم ان تقديم
اخبار جميع هذه الافعال على اسمائها اي اسماء هذه الافعال بان
يتوسط الاخبار بين الافعال واسمائها جائز بقياء عملها يعني ليس
نفس هذه الافعال مانع من جواز التقديم كما كان في انفسها مانع من
تقديم اخبارها عليها على ما سيجيء وذلك لانه ليس في تقديم الاخبار على
الاسماء الا تقديم المنصوب على المرفوع في ما عامله فعل نعم لو عرض مانع
خارجي عن جواز تقديم الاخبار على الاسماء فذلك امر آخر خارج عما نحن فيه
فلا يرد انه قد يمنع التقديم اذا انتفى الاعراب في الاسم والخبر وانتفى
القرينة نحو كان بذا ذلك حذراً من الالتباس او كان الخبر بعد الا
ومعناها نحو ما كان زيد الا قائماً وا ما ذكره ابن معط ان خبر ما دام

لا يتوسط بينه وبين اسمه فقد قيل انه غلط مخالف للنص والقياس والاجماع
وايضاً مصدر آض اذا رجع قد بين حكم تقديم الاخبار بالنسبة الى
الاسماء والآن يشرع في بيان حكمه بالنسبة الى الافعال فلهذا نقول
وارجع الى الاخبار عن حكم تقديم الاخبار على الافعال رجوعاً ولا اقتصر على
ما قدمت فيكون مفعولاً مطلقاً وقد يقال المصدر بمعنى اسم الفاعل وقع
حالاً والعامل محذوف والتقدير واقول حال كوني راجعاً من اخبار الى
اخبار وقيل ايضاً مفعول مطلق وفعله آض محذوف وضميره راجع الى الجواز
اي عاد الجواز عوداً كما تقول جاء زيد وعمرو ايضاً اي عاد المجيء عوداً تقديم
اخبارها اي اخبار هذه الافعال على انفسها اي على انفس هذه الافعال
جائز لكونها افعالاً قوية على العمل فيما قبلها الا اذا عرض ما يوجب
تاخير الخبر عن الاسم وذلك اذا تاخر مرفوع الخبر عن الاسم نحو كان وزيد
حسناً وجهه فلو قلت حسناً كان زيد وجهه لفصلت بين العامل والمعمول
الذي هو جزؤه بالاجنبي سوى ليس فان المبرد والكوفيون وابن السراج
والجرجاني على انه لا يجوز تقديم خبره عليه نظراً الى عدم تصرفها ومشابهتها
لا النافية على ان مذهب الكوفيين انه حرف كما سوى الافعال التي
في اوائلها ما اما دام فلا خلاف في امتناع تقديم خبرها عليها لان ما مصدرية
لا يفصل عن مدخولها فلا يتقدم الخبر على ما لان ما في حيز الموصولات
الحرفية لا يتقدم عليها ولا يقع بين ما ومدخولها لامتناع الفصل و

شبكة الألوكة
www.alukah.net

اما غير مادام من الافعال الدالة على الدوام فالجمهور على امتناع التقديم
فيها لان ما نافية لازمة لهذه الافعال حتى صارت كبعض حروفها
فلا يتقدم الخبر عليها لامتناع تقديم ما في خبرها لاقتضائها الصدارة ولا
يقع بينها وبين مدخولها لامتناع الفصل فلا يجوز ما قائماً زال زيد
كما يجوز ما قائماً كان زيد وهكذا الحال في ان النافية لانها ايضاً مقتضية للتصدر
واما غيرهما من حروف النفي كلم ولن ولا فاذا نفي بها الافعال المذكورة
الخبر توسط الخبر بينها وبين الافعال اتفاقاً لما ذكرنا من صيرورتها كالجزء
ويجوز تقديمها عليها اتفاقاً لانها ليست كما في طلب التصدر فالمراد بقوله في
اوائلها ما مانية او اوائلها ما وما في حكمها من ان النافية وقال بعضهم
تقديم الاخبار على هذه الافعال التي استثناها ايضاً جائز اما نفي ليس على ما
هو مذهب اكثر النحاة فلانه فعل ويجوز تقديم معمول الفعل عليه واما نفي
الافعال التي في اوائلها ما سوى مادام على ما هو مذهب الكوفيين ميز الفراء
ووافقهم ابن كيسان من البصريين فلان ادوات النفي لما دخلت على
الافعال التي فيها معنى النفي افادت الثبوت فصارت بمنزلة كان فلا
يلزم تقديم ما في خبر النفي بحسب المعنى واما في مادام فقد عرفت انه لا خلاف في
نص عليه الرضي وقيل ان الكوفيين يجوزون التقديم في كل ما في اوله ما
والله اعلم مثل قائماً كان زيد وما قائماً كان زيد واقائماً كان زيد
اما تقديم اسمائها عليها الى الفعل فغير جائز لامتناع تقديم

الفاعل على الفعل ولم يرد بذلك انه لا يصح ان يقال في كان زيد قائماً زيد
كان قائماً فانه مما لا شك في جوازه بل اراد انه لا يتقدم اسمها وما باقية على
اسميتها وغير المثال المذكور صار مبتدءً وقياس ما ذكره صاحب التسهيل وغيره
ان الكوفيين يجوزون تقديم الفاعل على الفعل ودون البصريين يقتضي انه
يجوز تقديم اسمائها عليها عندهم وان قال الرضي في بحث ما اضمر عامله على
شريطة التفسير ان الفعل لا يرفع ما قبله باتفاق من جميع النحاة واعلم
ان حكم مشتقات هذه الافعال ان اراد ما يشتق من هذه الافعال من
المضارع والامر واسم الفاعل والمصدر فلا يصح الا على مذهب من قال
باشتقاق هذه الامور من الماضي والمراد المشتقات التي يشارك
هذه الافعال في الاشتقاق من مبدء واحد على ان يكون الاضافة
لادنى ملابسة ليصح على المذهب المشهور فلا يشتمل المصدر اذ لم يشتق
من شيء لحكم هذه الافعال في العمل في المعاني المذكورة لهذه الافعال على
جميع هذه الافعال متصرفة الا ليس ومادام ولا يستعمل ما زال واخواتها
مصدر واسم الفاعل الا تامين كذا في الرضي النوع الحادي عشر
من العوامل السماعية عدة افعال موضوعة لانشاء المدح والذم سماها
النحويون افعال المدح والذم ويراي الافعال المشهورة عند النحاة بهذا
اللقب اربعة واما فعل المحول من فعل كوقضوا الرجل فلان وعلم
الرجل زيد فهو وان كان للمدح اذا المعنى نعم القاضي ونعم العالم لكنهم لا يعدونه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

من افعال المدح والذم والكان يشاركها في الاحكام والشرائط على ما
في شرح التسهيل فهو من ملحقات تلك الافعال الاول نعم بكسر النون
وسكون العين اصله نعم بفتح الفاء وكسر العين فيه لطافة كسرت
الفاء اتباعا كافعال وافتعال للعين فانه يورث الخفة في الكلمة
باعتبار تماثل الحركتين وانكانت الفتحة في نفسها اخف من الكسرة
ثم اسكنت العين للتخفيف لثقل الكسرة على الحرف الحلقي وقد اطرد
في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحة وعينه حلقية من اربع
لغات احديها فَعِل بفتح فكسر وهي الاصل والثانية فَعْل بفتح فسكون
والثالثة فِعْل بكسر فسكون والرابعة فِعِل بكسرتين والاكثر في نعم
وبئس عند بني تميم اللغة الثالثة ولذا اكتفى المصنف بها قال سيبويه وكأنه
عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وذكر الشيخ ابن حاجب ان جريان
اللغات الاربع فيهما انما هو قبل نقلهما الى معنى الانشاء اذ لم يسمع نعم الرجل
زيد فانقيل جاء نعما و نعما وهي التي للانشاء فالجواب انه عرض نعمه
عارض اوجب تحريك العين وهو سكون الميم فلا يلزم من العدول
الى الاصل في الموضع الذي تعذر فيه اللفظ المنتقل اليه العدول الى الاصل
في الموضع الذي لا تعذر فيه فعلى هذا وجه الاكتفاء بهذه اللغة اظهر ثم
توجيه هذه اللغة على وجهين احدهما ما ذكره المصنف والثاني انه نقلت حركة
العين الى النون للتخفيف وهذا اخصر وهو فعل بدليل لحوق تاء التا

الساكنة نحو نعمت ولحوق الضمائر البارزة في بعض اللغات او حكي نعما و نعمو
مدح ايراد الانشاء مدح عام من غير تعيين خصلة اما كونه لانشاء المدح فلانك
اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح
موجودا في الخارج مقصودا مطابقة بهذا الكلام اياه بل تقصد مدحه على
جودته الحاصلة في الخارج فقول الاعرابي حين بشر بمولودة وقيل نعم
المولودة ما هي بنعم الولد ليس بتكذيب له في المدح بل اخبارا بان الجودة
التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء يتضمن خبرا و
اما كونه للمدح العام فلما ذكر الشريف في شرح المفتاح ان نعم وبئس يفيدان
شيوعا يناسب المقام حذرا من الترجيح من غير مرجح فيفيد نعم الرجل
زيد كونه محمودا في جميع خصال حمد الرجل وقولك بئس الرجل عمرو كونه
مذموما في خلاف جميع تلك الخصال وكذا نعم الامير وبئس الامير يفيدان
العموم في جميع خصال حمد الامراء وخلافها وعليه فقس وفاعله قد يكون
اسم جنس وهو ما وضع لشيء وشبهه المشارك له في الحقيقة ذهنا كالانسان
او ذهنا وخارجا كالاسد والفرق بينه وبين النكرة ان الاسم انما
يكون نكرة باعتبار عدم تعيين مدلوله وانما يكون اسم جنس باعتبار
اطلاقه على المشتركين في الحقيقة وبهذا الان الاعتباران مختلفان
كذا في شرح الوافية ثم انه صرح فيه بان الموصول ليس باسم جنس مع انه يقع
فاعلا لنعم وانكان قليلا على ما في الرضي فلعل ذلك مبني على تاويله باسم

الجنس معرف باللام الظاهر عرفا بالنصب كما في بعض النسخ الا ان يقال
ان الجر للجوار كما في شئ بارد ومن ملك ذا رحم محرم او يقال ان الجنس
قد يطلق على اسم الجنس واضافة الاسم اليه بيانية كما في علم الفقه
ثم انه ذكر العلامة التفتازاني ان اللام فيه ليس بمعنى كل فرد اذ لا خفاء
انه ليس المعنى عليه ولا يسبق الفهم اليه ولا بمعنى نفس الحقيقة لا من حيث
الوجود النظر الى التعدد اذ لا خفاء في ان الحكم عليه بالممدوحية والمذمومية
وانه زيد وعمرو لا يصح بالنسبة اليه ولا للاشارة الى ما ذكر لاحقا بان يكون
الرجل اشارة الى زيد لانه بعيد خارج عن قانون العهد مفوت للغاية
وضع الباب من الابهام والتفسير فالمراد به البعض من الحقيقة باعتبار
عهدية ما الذهن من غير تعيين بعض الافراد وهو المسمى بالعهد الذهني
قال بعض المحققين يصح حمل هذه اللام على الاستغراق بادعاء ان
المدوح بمنزلة جميع افراد الجنس في ضمن فرد ما هو باعتبار انه الجنس في ضمن
كل فرد فرضه العقل اذ لا فرد له الا اياه فاي فرد فرض فهو هو وقد يقال
هذه اللام لمجرد التعريف اللفظي مثل نعم الرجل زيد وقوع فاعله نكرة
نحو نعم رجلا زيد ونعم صاحب قوم لاسلاح لهم قليل ملحق بالعدم فالرجل
الى اذا عرفت هذا فاعلم ان الرجل مرفوع بانه فاعل نعم اذ لا وجه
لرفعه سوى ذلك فظهر بذلك ضعف ما زعم الرجل من كون نعم وبئس
اسمين اذ لو كانا كذلك لم يكن للرفع وجه الا بتكلف وزيد مخصوص

بخصوص اثبات لا خصوص ثبوت اذ ليس في الكلام ما يدل على انه في ممدوحية
غير زيد مرفوع بانه مبتدء ونعم الرجل خبره فاما ان يقال ان اتحاد المفرد الغير
المعين او الجنس او جميع الافراد على ما عرفت من الاحتمالات بالمبتدء
كاف في الارتباط او يقال ان الجملة بتقدير المفرد فان معنى نعم الرجل رجلا
جيدا فالفعل مع الفاعل بعد ما كان جملة مستقلة صار في حكم المفرد وبهذا
يتخيل ما ورد على فعلية من دخول حرف الجر كما في قول الاعرابي ما هي
بنعم الولد وحرف النداء كما في يا نعم المولى وكذا ما قيل انه يدخل لام الابتداء
ولام القسم عليهما كقولهم ان زيدا لبئس الرجل ووالله لنعم الرجل انت مع انهما
لا تدخلان الماضي من دون قد وهذه الامور انما غرت الفراء على
الحكم باسميتهما مقدم عليه ليحصل الابهام ثم التفسير اذ له في النفس
وقع اي وقع ثم هذا التقديم اكثري والا فقد جوزوا الجواز تأخره كقولك زيد
نعم الرجل وهو قليل او مرفوع بانه جزء مبتدء محذوف وهو مختار كثير
النحويين منهم الشيخ ابن الحاجب والاول مختار المحققين منهم كالرضي
وغيره وقال ابن عصفور يجوز فيه وجه ثالث وهو ان يكون مبتدء حذف
خبره اي زيد ممدوح ويمكن ان يقال انه عطف بيان للرجل اعلم ان
هذا الخلاف فيما اذا اخر المخصوص اما اذا قدم فتعين الوجه الاول على
ما في المغني وكذا في ما اخر ودخلته النواسخ نحو يمينا لنعم السيدان
وجدتما ونعم الرجل كنت فظهر ان الوجه الاول اولى لاطراده الا ان يقال

ان المخصوص بالمدح محذوف في تلك الامثلة وهو اي المبتدء المحذوف الضمير
العائد الى الفاعل بتقديره انه لما قال نعم الرجل فكانه سئل من هو
فقيل زيد اي هو زيد فهو جملة مستانفة فيكون هذا الكلام على التقدير
الاول وهو كون زيد مبتدءً جملة واحدة احد جزئيها مفرد والجزء الآخر
جملة وعلى التقدير الثاني وهو كون زيد خبرًا جملتين احديهما فعلية و
الاخرى اسمية محذوفة الصدر والمقام يكونه للمدح العام والذم العام
يناسب الاطناب بكثير الحمل وفي بعض النسخ على تقدير الاول و
على تقدير الثاني بالاضافة فالموصوف محذوف اي التوجيه الاول والثاني
او المذهب الاول او الثاني وقد يكون فاعله اي فاعل نعم اسمًا مضافًا
الى اسم الجنس المعرف باللام بلا واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد
او بواسطة نحو نعم غلام صاحب الرجل زيد ونعم فرس غلام صاحب
زيد وهلم جرا قال ابو علي سمع نعم عبد الله وبئس عبد الله انا
نرجح انه كان كذا فحوشا ذا والفاعل ليس بمضاف الى المعرف الجنس
وقد يكون فاعل نعم ضميرًا وهو على الاظهر الاغلب لا يثنى ولا يجمع و
لا يونث اتفاقًا بين المفرتين فلم يقولوا نعما رجلين ونعموا رجالًا او
نعمت امراة الا على قلة والتانيث ابهون من التثنية والجمع والى هذا
اشار المصنف بقوله مستترًا فانه لو ثنى او جمع يكون بارزًا مميزًا اي يعني
التزم تمييزه وقيد الضمير المبهم بالتمييز ومنه قوله عليه الصلوة والسلام

من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت اي فنعم الخصلة الخصلة ونعمت خصلة
هي بنكرة صرح بذلك مع ان التمييز لا يكون الا كذلك دفعًا لتوهم جواز
دخول اللام كما اجازوا في نحو الاحد عشر الدرهم على قبح وهو قياس عند
بعض الكوفيين وانما قال منصوبة اذ التمييز قد يكون مجرورًا بمن نحو
للدوره من فارس ثم النصب اما لفظي مثل نعم رجلًا زيد او تقديري
نحو نعم فتى زيد او محلي نحو فنعما هي فان ما بمعنى شيء منصوب المحل
وفي ما بعد اختلافات اعلم انه ذهب الجزولي ومن تبعه الى لزوم افراد
التمييز وقد صرح ابن مالك وابن الحاجب بمطابقة لما قصد فيقال نعم رجلين
ورجالًا قال الرضي وهو الحق المتفق عليه بين المفرتين وههنا بحث
وهو ان الضمير المستتر في قولنا نعم رجلًا زيد ضمير غائب فلا بد له من
مرجع متقدم ذكره وهو اما ان يرجع الى زيد لكونه متقدمًا رتبةً فانه
مبتدء على المذهب المختار او الى رجل او الى شيء آخر لا سبيل الى
والاول وجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالًا الزيدون ولا
الابهام المقصود من وضع الباب ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى
له ولا الى الثاني لعدم سبق ذكره ولانه يستلزم ان يقال نعما ونعموا
كما في الوجه الاول ولا الى الثالث لعدم الذكر فضلًا عن سبقه ويمكن
الجواب باختيار الشقوق اما اولًا فبان هذا الباب قد انفرد بخواص
فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترًا من غير ابراز الضمير

سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مثابته الاسم الجامد في عدم التعرف والابهام
ثم التغيير حاصل من التزام تاخير المخصوص في اللفظ وبهذا الاعتبار يصح تفسيره
بالنكرة واما ثانيا فبان التمييز وان لم يكن سابقا في الذكر حقيقة لكنه
سابق حكما بمقتضى وضع الضمير الغائب فانه وضع الواضع لما تقدم عليه
فاذا ذكرت متقدما على مرجعه فوضعه يطلب تقدم المرجع فهو متقدم
بحكم الوضع ولذا قيل في تعريفه تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما والنكتة
فيه جعل مدلول الضمير معظما مفخما بذكره مبهما ثم تفسيره بعد شوق السامع
ليكون بلوغه اليه بعد طلب وانتظار كما هو شان العظماء في البلوغ اليهم وبهذا
الضمير نكرة عند الرضي ومعرفة عند النحاة وانما حكموا بتعريفه لانه حصل
بمجرد ما فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل واما ثالثا فبانه عائد الى متعقل
معهود ذهني اي معلوم في الذهن قبل ذكر الضمير من عهدت فلانا اذا ادركته
باعتبار الوجود والتزم تفسيره بنكرة لتعين جنس المتعقل في الذهن
من الاجناس المتعقلة المعهودة كثيرة اي نعم الجنس المتعقل المعلوم لي وهو
هو جنس الرجل والحضور الذهني وعهدية قبل ذكر الضمير بمنزلة الذكر فالتمحل
في هذا الجواب ليس الا في جعل العهدية في حكم الذكر واما السبق فهو حقيقي لا حاجة
فيه الى التمحل بخلاف ما اذا جعل الضمير راجعا الى المفسر الذي بعده كما في الجواب
الثاني فانه احتيج فيه الى تمحل في التقدم بان يقال انه متقدم بحكم الوضع و
اقتضائه فانه يقتضي لذاته تقدم المرجع ولحمل كلام المصنف على الجواب الثاني

وجه

وجه وفي قوله معهود ذهني اشارة الى توجيه كون الضمير معرفة كما اختاره
الجمهور ولبيانه مقام آخر وقد يحذف المخصوص بالمدح وذلك اذا دل
عليه اي على تعيينه قرينة حالية او مقالية مثل قوله تعالى واذكر عبدنا
ايوب اذ نادى ربه الى ان قال انا وجدناه صابرا نعم العبد انه اواب
اي نعم العبد هو وهو على الوجه الثاني خبر مبتدء محذوف اي هو هو وليس
ذلك من نحو انا انا وشعري شعري وانما ذلك من نحو زيد اخوك فان
الضمير الاول يعود الى العبد الموضوع مبهما والثاني يعود الى ايوب فخالف
قلت العبد المذكور ايوب كما في الايضاح فقول المصنف في ايوب اما تقدير
للاسم المظهر او بيان للمراد من الضمير المقدر دفعا لتوهم كونه من نحو انا انا
والقرينة الدالة على تعيين المحذوف ما قبل هذه الآية فانها في قصة ايوب
على نبينا وعليه الصلوة والسلام واما ما بعد هذه الآية فهي قصة اخرى لا ذكر
فيها لايوب فقوله لسياق الآية الخ بالباء الموحدة بمعنى ما قبل
فظ وانكان بالياء المنقوطة بنقطتين من تحت على ما هو المكتوب في الش
فهو وانكان بمعنى ما بعد الشيء في اكثر مواقع الاستعمالات لكن تحمل ههنا
على ما يعم قبيلتين فانه يستعمل بهذا المعنى ايضا على ما في الكشف الكبير و
شرط المخصوص بالمدح يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا ان يكون مطابقا
للفاعل المعرف باللام الجنسي او الاضافة واما الفاعل المضمر فلا يشترط
المطابقة تمييزا مما عرفت فيمكن ان يراد بالفاعل ما هو فاعل حقيقة او حكما
المخصوص

والتمييز فاعل لانه لما فسر الفاعل المستتر به فكانه هو هو واليه يشير عبارة المفصل
في التعريف اي في جنس المعرف باللام او الاضافة لانه في المعنى تفسير له
فيجب ان يطابقه في الجنس بان يكون من افراده كالمثال المذكور او
تاويلا كما في قولك نعم الاسد زيد واما قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا
فانه وان امكن فيه تحقق المطابقة في الجنس تاويلا بان يقال جعل مثل
القوم نفس الذين كذبوا مبالغة في اتصافهم بالمثل في الحالة العجيبة الشان
لكنه لا يتحقق الشرط المشار اليه بقوله والتذكير والتانيث والافراد
والتثنية والجمع فلهذا اولوه بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين
صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم الذين كذبوا مثل هؤلاء
وليس المراد بالمطابقة في التعريف كون المخصوص معرفة مثل الفاعل
فانه ليس بشرط نعم يشترط في المخصوص ان يتحقق لانه للتخصيص بعد الابهام
فلا يجوز نعم الانسان رجل الا ان يصفه بما يرفع الجهالة الا ان يجعل
تخصيص الرفع للجهالة بمنزلة التعريف حكما ثم اعلم ان ظاهر كلام المصنف
يدل على عدم صحة نعمت الانسان هند بتذكير الانسان وتانيث هند مع ان
الرضي وغيره صرح بجوازه فلا بد من العناية في كلامه والاحسن في الضابطة
ان يقال ان شرط المخصوص انما يصح اطلاق الفاعل عليه مثل نعم الرجل زيد
ونعم الرجلان الزيدان فانهم اذا اثنى العلم او جمع يزول التعريف العلمي
فيجب جر ذلك التعريف العلمي بالتعريف اللامي فلا يكون مثنى العلم و

مجموعه الا معرفين باللام العهدية ونعم الرجال الزيدون ونعمت المراة
هند ويجوز ان يقال نعم المراة هند لانه لما كان غير متصرف اشبه الحرف
فلم يجب الحاق العلامة به ونعمت المراتان الهندان ونعمت النساء
جمع امراة من غير لفظها الهندات والثاني من افعال المدح والذم بئس
بكسر الباء وسكون الهمزة وهو فعل ذم اصله بئس بفتح الباء وكسر الهمزة
من باب علم فكسرت الفاء بتبعية العين ثم اسكنت العين تخفيفا او
نقلت كسرة العين الى الفاء فاعله ايضا احد الامور الثلثة المذكورة
في نعم من اسم الجنس المعرف باللام او المضاف اليه بواسطة او بلا واسطة
او المضمر المستتر المميز بنكرة منصوبة وحكم المخصوص بالذم كحكم المخصوص
بالمدح في جميع الاحكام المذكورة من احتمال وجهي الاعراب وجواز
الحذف عند القرينة واشتراط المطابقة مع الفاعل مثل بئس الرجل
زيد وبئس صاحب الرجل زيد وبئس غلام صاحب الرجل زيد وبئس
رجلا زيد وبئس امراة وبئست امراة هند وبئست المراتان الهندان
وبئست النساء الهندات ولا تراخي الشيطان بئس الرفيق اي
هو على حذف المخصوص والثالث من افعال المدح والذم ساء المستعمل
لانشاء الذم وانما قيدناه به لشيوع استعماله في الاخبار فلا يكون من هذا
الباب ووزنها فعل كظرف فقلبت الواو الفا وهو مرادف بئس فانها
لانشاء الذم وانها كان بئس اعرف منه لانه لا يستعمل الا فيه بخلاف ساء

ولهذا عده صاحب التسهيل من ملحقات نعم وبئس كما عد منها فعل اصليا
كحسن الرجل زيدا او محولا من فعل او فعل كقضو الرجل وعلم الرجل زيد
بمعنى نعم القاضي ونعم العالم وموافق له في جميع وجوه الاستعمال من
كون الفاعل احد الامور الثلثة واحتمال الوجهين في المخصوص وجواز حذفه
ووجوب مطابقة الفاعل في الامثلة غير خافية والرابع من افعال المدح
والذم حب المستعمل للانشاء المدح واذا دخل عليه لا يوافق بئس معنى
بفتح الفاء او ضمها يعني ان فيه لغتين والمفهوم من ظاهر هذا الكلام ان
حب للانشاء المعدود من افعال المدح والذم فيه لغتان لكن ذكر الشيخ
ابن الحاجب ان حب قبل النقل الى معنى الانشاء يجوز فيه الفتح والضم
جميعا وبعد النقل التزم الفتح ولم يجز الضم اصله حبب بضم العين وفتح
الفاء بمعنى صار محبوبا جدا فسكنت من التكرين الباء الاولى وادغمت
الباء المسكنة في الباء الثانية على اللغة الاولى وهي فتح الفاء او نقلت
ضمتها الى الحاء وادغمت الباء في الباء على اللغة الثانية وهي ضم الحاء
وحب المستعمل للانشاء لا ينفصل عن ذا في الاستعمال الا في استعمال
العرب الموثوق بعربيتهم واما اذا لم يستعمل للانشاء المدح بل للاخبار
عن محبوبية فجاز انفصاله عن ذا ولهذا ان يكون حب المستعمل للانشاء
المعدود من افعال المدح والذم غير منفصل عن ذا يقع في تقرير الافعال
اي افعال المدح والذم فيقع افعال المدح والذم اربعة نعم وبئس وساء وحبذا

مع ان حبذا ليس من الافعال وذلك للاشارة الى ان حب المعدود من هذا
الباب هو حب الذي في حبذا لا مطلق حب ومن ههنا توهم بعضهم ان حبذا
بمجموعه فعل والمخصوص بالمدح فاعل له والتقرير قرار دان اي عند ما
يقرون هذه الافعال ويعدونها وفي بعض النسخ تعديد الافعال والتعديد
عد الشيء مرة بعد اخرى اي كلما عدوا هذه الافعال ذكروا فيها حبذا بمجموعه يعني
ان هذه عادة مستمرة لهم وهو ان حب مرادف لنعم يعني انهما لانشاء
المدح وان كان هو اعرف منه فيه ومن ثم قيل ليست حبذا للمدح بالوضع
انما وضعه للمبالغة في تمكن الحب لكن بعد النقل صار مثل نعم معنى ولكنه
يفترق منه بوجوه منها ان فاعل نعم يكون احد الامور الثلثة المذكورة و
حبذا لا يكون فاعله الا كلمة ذا لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فلا يقال حبذان
ولا حبذا اولاء ولا حبذت لانه مبهم كالضمير في نعم فالتزم الافراد مثله فقوله
ذا المراد به هذا اللفظ او هو اشارة الى لفظ ذا المذكور سابقا وفي هذا الكلام
اشارة الى رد من قال ان تركيب حب مع ذا ازال فعليته حب فحبذا مبتدأ
والمخصوص جزء اي المحبوب زيدا او اسمية ذا فحبذا فعل والمخصوص فاعله و
من قال ان ذا زائدة كما عرف في ما ذا صنعت والمخصوص فاعل حب
ومنها ان مخصوص نعم يجوز تقديمه على نعم ودخول النواسخ عليه بخلاف
المخصوص بالمدح بحبذا فانه مذكور بعده اي بعد حبذا او بعد فاعله
بعدية دائمة بحيث لا يجوز تقديمه على حبذا راسا ولا تعمل النواسخ اصلا

ومنها ان مخصوص نعم في رفعه وجهان على ما وقفت وفي مخصوص حبذا
هذان مع وجوه اخر اشرنا اليها آنفا لكنها وجوه ضعيفة كما ترى والاولى
ان يقال ان اعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم في
الوجهين المذكورين من كونه مبتدء مقدم الخبر وخبرا محذوف المبتدء
ليكون الباب على نسق واحد لكنه اي مخصوص حبذا لا يطابق فاعله
اي لا يجب مطابقته مع فاعله في الوجوه المذكورة من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص
مثنى او مجموعا او مؤنثا بل يجري فيها مجرى الامثال التي لا تتغير مثل
حبذا زيد وحبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وحبذا
الهندان وحبذا الهندات فعاملوا معاملة الضمير في نعم رجلا في انه لا يختلف
باختلاف احوال الممدوح ومنها ان ذكر التمييز مقدما على المخصوص واجب
في نعم رجلا لا يجوز تركه ولا تاخره عن المخصوص اختيارا بخلاف حبذا و
ذلك لتفصيل الضمير والى هذا اشار بقوله يجوز ان يكون قبله اي قبل
مخصوص حبذا او بعده اسم موافق له اي للمخصوص في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث منصوبا وفي بعض النسخ منصوب بالرفع
على التمييز والعامل فيه ما في حبذا من الفعلية كما في نعم رجلا فيكون تمييزا
عن النسبة مثل طاب زيد نفسا او ذا كالضمير المبهم فيكون تمييزا عن
الذات المذكورة كما في ربه رجلا او بهذا مثلا او منصوبا على الحال من

فاعل حبذا على كلا التقديرين لا عن المخصوص لان المخصوص يجيء بعد تمام المدح و
الركوب من تمامه مثل حبذا رجلا زيد وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد رجلا
وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين اوراكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين
اوراكبين وحبذا بهذا مرآة اوراكبة وحبذا راكبة اوامراة هذه المغنية اختلف
في المنصوب بعد حبذا فعال الاخفش والفارسي حال مطلقا وابو عمر وتميز
مطلقا وقيل الجامد تميز والمشتق ان اريد تقييد المدح به كقوله حبذا المال
مبذولا بلا سرف فحال والا فتميز وبالجملة فرق بين مدح الشخص باركوب
ومدحه حال الركوب بغيره من الصفات واعلم انه لا يجوز التصرف في
هذه الافعال باشتقاق المضارع والامر واسم الفاعل وغيرها بالحاق
التاء لان دلالته في هذه العبارة على جواز لحوق التاء في جميع هذه الافعال ضد
ما يعترض بجبذا ولهذا سميت هذه الافعال افعالا غير متصرفة اراد بالتسمية
الاطلاق لا التسمية المتعارفة كما لا يخفى النوع الثاني عشر من انواع
العوامل السماعية افعال المقاربة وهي كالافعال الناقصة في العمل على مذهب
الجمهور لكن العادة جرت بافرادها بباب على حدة لاختصاصها بما ليس ثابتا
للافعال الناقصة من وجوب كون خبرها مضارعا مقترنا بان او غير
مقترن وبامتناع تقديم اخبارها عليها وانما سميت هذه الافعال
بهذا الاسم لانها على ثلثة اقسام بعضها لانشاء الطمع والرجاء اي
رجاء حصول خبره لاسيما نحو عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي صلى الله عليه وسلم

ان يشفع لي مما ليس فيه معنى القرب اذ ليس فيه تقرب حصول الخبر لان
الطمع انما يكون فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله فكيف يحكم بقرب
ما لا يوثق بحصوله ولا يجوز ايضا ان يقال معناه رجاء قرب الخبر كما يفهم
من كلام بعضهم اي الطامع يطمع في قرب مضمون جزء اذ ليس مدلوله الا
طمع حصول مضمونه مطلقا سواء يرجى حصوله عن قرب او بعد مدة
مديدة كما في المثالين المذكورين ولا ان يقال قرب رجاء الخبر لان
الرجاء حاصل بالفعل والقرب ما لم يحصل بعد وبعضها للشروع والاخذ
نحو طفق زيد ان يخرج اي شرع في الخروج ويلتبس باول اجزائه وبما
يفضي اليه فليس فيه معنى القرب ايضا اذ لا يقال ان الخروج قرب ودنا
من زيد الا قبل شروعه فيه لان القرب قلة المسافة وبعضها
لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل نحو كاد زيد يخرج فانه يدل على قرب
حصول الخروج لزيد هكذا ذكر بعض المحققين من النحاة فتسميته بهذه
الافعال بافعال المقاربة من باب تسمية المجموع ببعض افراده كما ذكره
شارح التسهيل فمعنى قول المصنف تدل على المقاربة ان الدلالة على المقاربة
متحققة في هذه الافعال ولو في بعضها لا ان كل واحد يدل على المقاربة
حتى يرد انه خلاف الواقع وبهذا القدر كاف لوجه التسمية والاشارة
الى هذه الدقيقة اجمال كيفية هذه الدلالة الى المطولات فقال كما تبين
ذلك في مبسوطات كتب النحو واما فعل ماض معلوم من باب التفعل

يقر تبين الشيء اي ظهر او مجهول منه من تبينة اي علمته وفي بعض النسخ
كما بين على صيغة الماضي المجهول من التفعيل من بينة اي اظهرته وان
عن هذا فلا عليك ان تدري ان جميعها يدل على المقاربة دلالة ما اما القسم الثالث
فظاهر واما الثاني فلان الشروع في الشيء يكون بعد القرب منه او يستلزم
القرب من تمامه فان من شرع في الشيء قرب تمام ذلك الشيء عاجلا واما
القسم الاول فان الرجاء ينبئ عن القرب فان ما يستبعد وقوعه عقلا
لا يرجى كما عرفت في الفرق بين التمني والترجي او يقال ان عسى في الاصل
بمعنى القرب ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل لانشاء الطمع ذكره في
الايضاح حين شبه الزمخشري الاستعمال الاول لعسى بقارب زيد الخروج
انما شبهها في هذا الاستعمال به تحقيقا لتقضية الاعراب والا فليس في
قارب زيد الخروج معنى رجاء ولا انشاء انما هو تمثيل لتقرير التحقق الاعرابي
الاصيل كان اصلها ذلك ثم دخلها معنى الانشاء والرجاء كما يقال في
ما احسن زيدا ان معناه الاصيل شيء احسن زيدا ثم تغير لافادة الشيء
التعجب انتهى وعلى هذا وجه الاحالة اظهر وهي اي هذه الافعال علمها الدائم
الذي لا ينفك عنها ولا يختلف فيه ان ترفع الاسم الواحد واما نصبها
للخبر فقد ينفك عنها كما في النوع الثاني من عسى واما النوع الاول
من عسيه فقد اختلف فيه فقال الجمهور انه منصوب على الخبرية وهو مختار
المصنف وستعرف ماله وما عليه وقيل انه منصوب بالمفعولية وان

فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعملا ونسب ذلك الى سيبويه والمبرد
وقال الكوفيون انه بدل اشتمال من فاعله واستحسنه الرضي فقال فعلا
مذهبهم اذا حذفت ان مع الخبر مع قلة ذلك قلنا انها مقدرة كما في
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وهي اي افعال المقاربة على ما ذكر الشيخ
اربعة الاول عسى على وزن رمى ومعناه الترجي في المحبوب والاشفاق
في المكروه وقد اجتمعا في قوله تعالى عسى ان تكرهوا شيأ وهو خير لكم وعسى
ان تحبوا شيأ وهو شر لكم وهو فعل مطلقا خلافا لابن السراج والزجاج
ولاحين يتصل الضمير المنصوب لخوعساك خلافا لسيبويه على ما حكي عنه
لدخول تاء التانيث الساكنة والضمائر البارزة المرفوعة فيه مثل
عسيا عسوا عست عستا عسين عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتن
عسيت عسينا بفتح السين في الجميع وقد يكسر السين اذا لحقه ضمير المتكلم
نحو عسيت عسينا او ضمير المخاطب نحو عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتن
ونون جمع المؤنث نحو عسين وغير متصرف لتضمنها معنى انشاء و
الانشاء الطمع والاشفاق في الاغلب من معاني الحروف والحروف
لا يتصرف فيها وليس معنى ذلك انه غير متصرف في نفسه فانه يجيء منه
صيغ الماضي المعلوم كلها بدل ما اشار اليه المصنف بقوله اذ لا يشتق منه
مضارع معلوما ولا مجهولا واسما فاعل ومفعول ليس اسم الفاعل واسم
المفعول علما حتى يلزم حذف شطر او تثنية او جمعه بل هو اسم جنس نقل

من مركب اضافي الى معنى مخصوص وقد يراعى فيه حالته السابقة وهو
كونه كلمتين فيقال اسم الفاعل والمفعول بالافراد بحذف المضاف من
الثاني بقرينة الاول ويقال اسما الفاعل والمفعول بالتثنية على مثال غلاما
زيد وعمرو ويقال اسماء الفاعلين اسماء المفعولين ولا مضايقة
في شيء من هذه العبارات وامرونهي مثلا وكذا لا يشتق منه الظرف و
آلة وافعل التفضيل والصفة المشبهة وعمله اي عمل عسى اذا لم يجر
مجرى لعل على نوعين فاذا جرت مجراه ينصب الاسم وترفع الخبر
كما اجريت لعل مجراها في اقتران خبرها بان نحو عساك ان تخرج وقيل
بذا داخل في النوع الاول لكن استتر الضمير المنصوب مقام المرفوع
كاستتارة المرفوع للمجرور في ما انا كانت وقيل انه محمول على قلب
الاعراب اعطي اعراب الخبر للاسم واعراب الاسم للخبر النوع الاول
من عمليه ان يرفع الاسم وهو فاعله وينصب الخبر لفظا او محلا مثال
المحلي ما سيذكره المصنف ومثال اللفظي المثال المشهور عسى الغوير ابوسا
واصله ان قوما اخذتهم السماء اي مطرت فذهبوا الى جبل فيه غار فانهار
عليهم والغوير تصغير غار والابوس جمع ابؤس وهو الشدة وقيل
التقدير عسى الغوير ان يكون ابوسا ويكون خبره في الاغلب فعلا
مضارعا مع ان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع
وجود الفعل في الاستقبال وقد يجيء مضارعا مجردا او مقرونا بالسين

شبكة الألوكة
www.alukah.net

او اسما مؤدا كخوعن زيد يقوم وعن زيد سيقوم وعن زيد قائما وَ
الاول قليل والثالث اقل والثاني نادر جدا على ما في المغني وحينئذٍ
الرجحان اذا عمل عن هذا العمل اي رفع الاسم ونصب الخبر فحذف الجملة
وعوض عنها التنوين كما مر في بحث حروف الجر يكون بمعنى قارب اي
بمنزلته في رفع اسم ونصب آخر والفرق بينهما من حيث ان نصب
قارب على المفعولية ونصب عن على الخبرية هكذا ينبغي ان يفهم معنى هذا
الكلام لا ما يفهم من ظاهره ويتبادر منه حتى يرد انه يخالف قوله فزيد
مرفوع بكاد كخوعن زيد ان يخرج فزيد مرفوع بانه اسمه وفاعله وان
يخرج في محل النصب بدليل ظهوره في المثال المشهور بانه خبره فانه
المناسب ان يقول بانه مفعوله كما لا يخفى فان قلت كيف يصح الخبرية
والحدث لا يكون عين الذات اجيب بتقدير مضاف اما قبل الاسم
اي عن امر زيد ان يخرج او قبل الخبر اي عن زيد صاحب ان يخرج
او بجعله من باب زيد عدل او بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل او بالحمل على
زيادة ان بمعنى قارب زيد الخروج ينبغي ان يراد به مثل ما اريد به سابقا
ثلاثيا في سياق الكلام سباقه فان قيل هل يمكن ان يحمل كلام المصنف
على ما ذكره في الفوائد الضيائية ناقلا عن بعضهم حيث قال قيل المضارع
مع ان يشتبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وذلك لان
المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى اثر الطمع

فالمضارع

فالمضارع مع ان وان لم يتبق على المفعولية في صورة الاثر فهو مشبه
بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب بشبه المفعول هذا كلامه
قلت سيصرح المصنف بان عن على الوجه الاول ناقص وعلى الثاني تام
وقد صرح صاحب الفوائد قدس سره بان عن على قول صاحب القيل تامة
اللهم الا ان يقال بالنقصان مجرد عدم التمام المرفوع لا الاحتياج الى
الخبر الحقيقي وبالخبرية الخبرية بحسب الصورة ويجب ان يكون خبره وهو
الفعل المضارع مطابقا للاسم في الافراد والتثنية والجمع والتذكير و
التانيث وذلك لانه قد تعين في اخبار جميع هذه الافعال على ما ذكره
الرضي ان يكون فاعل اخبارها ضميرا عائدا الى اسمها فلا يقال كاد زيد
يخرج غلامه والضمير مطابقة مع المرجع في الامور المذكورة نعم قد يكون
خبرها مسندا سببيا في معنى الفعل المسند الى ضمير الاسم كخوعن زيد ان
يخرج نفسه بمعنى ان يموت فمراد المصنف بالمطابقة هذا اعم من الحقيقية و
الحكمية ففي المثال مطابقة حكمية هذا لكن الذي قال ابن هشام ان مرفوع
خبر كاد واخواتها لا بد ان يكون ضميرا عائدا الى الاسم الاعم وحدها
تقول كاد زيد يموت ولا تقول يموت ابوه ويجوز عن زيد ان يقوم ابوه
فيرفع السببي ولا يجوز رفعها للاجنبي كخوعن زيد ان يقوم عمرو عنده
كخوعن الزيدان ان يقوما عن الزيدون ان يقوموا عنت هند
ان تقوم عنت الهندان ان تقوما عنت الهندات ان يقمن اعلم انه اذا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قيل زيد على ان يقوم بتقديم زيد على فذكر في المغني انه يحتمل الوجهين
نقصان على تقدير تحملها الضمير وتمامها على تقدير خلوها منه واما اذا ثنى
او جمع فيقال الزيدان على ان يقوما والزيدون على ان يقوموا فذكر
الرضي انه يتعين بناء على الاحتمال الثاني واشار المصنف الى انه يجوز ان يحمل
على الاحتمال الاول ايضا كما في صورة الافراد بان يعتبر في على ضمير راجع
الى الزيدان والزيدون ويعتذر عن عدم مطابقة المرجع بمثابته
بلعل مع امن الالتباس وعن مطابقة الخبر للفاعل الواجب رعايتها
بتخصيص وجوبها بما سوى ذلك فقال مشيرا الى هذا الاعتذار وهذا
اي كون الخبر مطابقا للفاعل اذا كان الفاعل اسما ظاهرا اما اذا كان
مضمرا فليست المطابقة بينهما شرطا ولا يخفى عليك ان هذا الكلام
بارد عن ارتكابه غنية ومع ذلك يجب ان يقيد المضمر بالمستتر فانه
اذا لحقه الضمير البارز نحو غيبت عيسى الى آخره او عاك عاكا لم
فالمطابقة واجبة هناك النوع الثاني من النوعين المذكورين ليس في
هذا التقييد كثير نفع الا ايضاح الواضح ان يرفع الاسم وحده رفعا
محليا وذلك العمل انما يتحقق اذا كان اسمه فعلا مضارعا مع ان
فيكون الفعل المضارع مع ان المأول بالمصدر في محل الرفع بانه اسمه
الاولى بانه فاعله فان اطلاق الاسم على الفاعل في الشائع انما هو فيما اذا
احتاج فعله الى خبر ولا خبر هناك فعسى في هذا الوجه فعل تام هذا هو المشهور

في كلامهم وقال ابن عنقا انها ناقصة ابدا لكن سدت ان وصلتها في هذه
الحالة مسد الجزئين كما في قوله تعالى احسب الناس ان يتركوا اذ لم يقل احد
بان احسب خرجت في ذلك عن اصلها والعجب عن ابن مالك انه اختار في
الوجه الاول ان ان مع صلتها بدل اشتمال كما يقول الكوفيون وحكم
بان عسى ناقص كما يقول الجمهور وان هذا البدل سد مسد الجزئين
كما سد مسد المفعولين في قراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا انما نملي لهم
خير بالخطاب فحكم بدوام نقصان عسى وبدوام السد مسد الجزئين و
يكون عسى ج بمعنى قرب ايرتجل له في عدم الاحتياج الى غير الفاعل كما ان
النوع الاول بمنزلة قارب في الاحتياج الى المنصوب فلا يرد ما قيل انه
لم يثبت في عسى معنى القرب لا وضعا ولا استعمالا وانما هو لمجرد الطمع و
الرجاء مثل عسى ان يخرج زيد اي قرب خروجه فلا يحتاج في هذا الوجه
الى الخبر لانه يتم بالمرفوع كلاما والسر فيه اشتمال ذلك على المسند والمسند اليه
بخلاف الوجه الاول لانه لا يتم المقصود فيه بدون الخبر فيكون الاول
ناقصا والثاني تاما وقيل الاول ايضا تام فان عسى زيدان يخرج بمنزلة
قرب زيد من ان يخرج حذف الجار توسعا وقيل الثاني ايضا ناقص فالمثال
المذكور محمول على التنازع بين عسى ويخرج في زيد واضمار ضمير الفاعل في
احدهما الثاني من افعال المقاربة كاد وهو فعل ناقص التصرف من حده
سمع لم يات منه الا الماضي والمضارع يائي في الاشهر تقول كاد يكاد كيدا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مادة كهاب يهاب وحكى الاصمعي كودا فيكون كخاف يخاف خوفا و مذر
مجئ اسم الفاعل منه ويقل عند لحوق الضمائر كدت بكسر الكاف وقد ضمها
بعضهم وليس بقوي كذا في الايضاح وهو يرفع الاسم وينصب الخبر ولا يعمل
عملا آخر وجزمه في الاغلب يكون فعل مضارع بغير ان فان المضارع يدل
على الحال باعتبار احد معنييه فيراد به قربه منها مبالغة فيناسب معنى
كاد فانه وضع للخبر عن قرب حصول خبرها لفاعلها بلا ان التي هي علم
الاستقبال ومن ثم قالوا ان كاد يدل على شدة القرب واذا دخل عليه
النفي يدل على شدة نفي القرب لا نفي شدته كما ان الجملة الاسمية المنفية
تدل على دوام النفي لا نفي دوامه وقد يكون خبر كاد اسما مفردا كخافت
الى فهم ومالكت آتيا او فعلا مضارعا مع ان تشبيها بعسى كاشبه عسى
بنى حذف ان من خبره فما يتعاوضان ثبوت ان وحذفها والتعاوض
في كلامهم كثير كتعاوض الا وغيرها في الاستثناء والصفة واعطاء الفاعل
اعراب المفعول وعكسه عند من الالتباس كقولهم خرق الثوب والمسمار و
كسر الزجاج الحجر واعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب وعكسه
في الجر مثل كاد زيد يجئ فزيد مرفوع بانه اسم كاد ويجئ في محل النصب
بدليل ظهوره اذا وقع موقعه الاسم بانه خبره معناه اى معنى هذا المثال
قرب مجئ زيد يعني ان كاد ليس فيه معنى رجاء وانشاء بل هو خبر محض لقرب خبرها
ولذلك جاءت متصرفة تصرف الافعال كذا في الايضاح وقد يجئ كاد بمعنى

قرب الشبه بشئ نحو كاد العروس يكون اميرا اى قرب شبهه بالامير
وحكم باقي المشتقات من مصدره من صيغ الماضي والمضارع والنفي و
الجحد حكم كاد فيما ذكر من كيفية عمله مثل لم يكد زيد يجئ ولا يكاد زيد
يجئ وان دخلت على كاد كائنا على هيئته او مغيرا الى هيئة المستقبل
وانما اردنا ذلك ليصح جعله موردا للخلاف بالنسبة الى المذهب الثالث
ايضا حرف النفي من لم ولا ولن وغيرها ففيه خلاف قال بعضهم وهو جمهور
النحاة وهو الاحق بالقبول ان حرف النفي فيه مطلقا سواء دخل على الماضي
والمستقبل يفيد معنى النفي اى نفي الكون اى القرب من مضمون الخبر
كما هو قياس سائر الافعال ويلزم من ذلك نفي مضمون الخبر نفيا بطريق
المبالغة فان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفاء الفعل من نفيه
بعينه فان ما قربت من الضرب ابلغ في النفي من ما ضربت لكن قد يقوم
قرينة خارجية تدل على ثبوت مضمون الخبر بعد انتفائه وانتفاء القرب منه
ولا تناقض في ذلك لاختلاف الوقتين فيقال هذا المقام ما كاد زيد يفعل
كذا ويكون مراده ان وقوع هذا الفعل من زيد كان بعسر لا بسهولة وفي
ذلك الباب قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون معناه ان بني اسرائيل
قبل الذبح كانوا لا يقاربون هذا الفعل فضلا عن ان يفعلوه لما ظهر من تعنتهم
واستفسارهم في امر ظاهر لا يحتاج الى استفسار وهو داب من لا يفعل ولا يقارب
ان يفعل لكن التجأوا بعد ذلك الى فعله وفعلهم بعد ذلك لا ينافي

ذلك

عدم مقاربتهم الفعل قبله فثبوت الفعل بعد الالتجاء مما افاده القرينة
الخارجية وفي المقاربة السابقة مفهوم من كاد ومن لم يفهم ذلك قال
ان نفي كاد مفيد لثبوت الفعل وقال بعضهم انه اذا رجع النفي لا يفيده
اذا لا يفيد معنى نفي القرب بل يفيد اثبات ما دخل عليه كاد وهو مضمون الخبر
في الماضي والمستقبل اما في الماضي فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون فانه يفيد
اثبات الفعل والا لما كان قوله تعالى فذبحوها وقد عرفت جوابه على انه لو كان
معناه انهم فعلوا الذبح لكان مستدركا اذ قد فهم ذلك من قوله فذبحوها واما
في المستقبل فلما روي ان ذا الرمة لما قدم كوفة وانشد للناس قصيدته
الكائية فلما بلغ هذا البيت ٭ اذا غير البحر المجين لم يكد ٭ رسيس الهوى
من حب مية يبرح والرسيس الشيء الثابت وابتداء الحب ومية اسم
حبيبته ويبرح بمعنى يزول ومن حب مية بيان للهوى او متعلق برسيس
نفسه يقول ان الفراق عن المحبوبين اذا غير المحبين عما كانوا عليه من الحب
لم يقرب الشيء الثابت الذي هو حب مية من الزوال فانه يزول او لم يقرب
ابتداء حبه من الزوال يعني ان حبهم الراسخ ليس كونه كابتداء حبه فهما
فلك بانتهائه او لم يقرب رسيس الهوى وراسخه يريد به نفسه يزول من
جهما ويفارقهما ناداه ابن شبرمة وقال اقررت بزوال الحب وليس ذلك
الاقرار الذي قوله لم يكد يبرح فلولا ان معنى النفي اثبات الخبر لم يكن لاخذه
عليه معنى وسلم ذو الرمة تخطئته وغير قوله لم يكد الى لم اجد والجواب ان

هذا غير مروي عن يرويه بوجه صحيح على ما نبه الايضاح ولو سلم صحة الرواية
فهو معارض بما حكي عن عتبه انه قال اني حدثت بذلك ابا فقال اخطأ
ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى
لم يكد يراها وانما هو لم يرها لان المقصود بيان شدة الظلمة وهو بانتفاء
الرؤية والقرب منها وقال بعضهم في ذي الرمة اصابت بداهته اخطأت
رؤيته اذا عرفت هذا فقوله بل الاثبات باق بحاله ان اراد ان اثبات
الكون باق بحاله فليس شيء اذ ليس مذهب هذا البعض ان ما كادوا يفعلون
في معنى كادوا يفعلون بل شيء معنى انهم فعلوا كيف وقد صرح هذا
البعض ان نفي كاد اثبات واثباته نفي وتمسك في الاثبات بانك اذا
قلت كاد زيد يخرج فالخروج فيه غير حاصل اذ لو حصل منه لكان اخذا في
الفعل لا قريبا منه وفي النفي بالآية وتخطئة ابن شبرمة وقد اشتهر
هذا القول حتى نظمه المعري الغزال الحوي هذا القصر ما بي لفظه جرت في
لسان جرهم وثمود اذا ما نفت والله اعلم اثبت ما مت مقام جحدوا فلو كان
معناه كادوا يفعلون لاقتضى نفي الفعل فيقع فيما قرنه وان اراد ان
اثبات مضمون الخبر باق بحاله ففيه انه يوهم ان قبل دخول حرف النفي
كان المعنى على اثباته وبعد دخوله بقي على حاله وليس كذلك ولعل
مقصوده انه لو اتي بمضمون الخبر بدون كاد والنفي معا وقيد فعلوا
مثلا لافادت الاثبات فبعد ايراد كاد وادخال النفي عليه هذا الاثبات باق بحاله

وقال بعضهم انه لا يفيد النفي في الماضي لما تلونا من آية الذبح وفي المستقبل
يفيده لقوله تعالى ظلمات بعضها فوق بعض اذا اخرج يده لم يكد يراها ولا نسلم
خطئ من خطأ الرمة وبفرض تسليم لكن لا يثبت دعواه بمجرد ذلك ما لم يثبت
دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث كرب
بفتح الراء وكسرها والفتح افصح يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب هذا
اصله واذا استعمل استعمال افعال المقاربة يكون بمعنى الشروع في الفعل و
الاخذ فيه على ما ذكره الشيخ ابن الحاجب وهو يستعمل استعمال كاد لا على
لعدم تضمنه معنى الرجاء والاستقبال يرفع الاسم وينصب الخبر لكن
حالية اكثر من حالية خبر كاد لحصول الشروع فيما اخبرت به وليس في كاد
شروع فاذا كان استعمال كاد مجردا عن ان كان استعماله كذلك اجدر
ومن ثمة لم يجز الاتيان بان ههنا على وجه بخلاف كاد لان في كاد يصح
تقديره مستقبلا في الجملة فيصح دخول ان لذلك وههنا لا وجه لتقديره
مستقبلا لكونه مشروعا فيه قد تحقق فيه معنى الحال فلم يكن لدخول
ان وجه ومن ثمة يجيء خبره فعلا مضارعا غالبا وانما يجيء ان قال الشاعر
كرب القلب من هواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب ومع
ذلك كله لم يحرموه مطلقا من دخول ان قال وقد كربت اعناقها ان
تقطعها اي عن تقطع والرابع اوشك ومعناه في الاصل الاسراع و
يستعمل على الاصل فيقال اوشك فلان في السير واذا استعمل في المقاربة

يلوح

يكون بمعنى الاخذ والشروع على ما ذكر الشيخ ابن الحاجب ويستعمل مضارع
كاد واوشك من بين جميع الافعال المذكورة في هذا الباب وندر
مجيء اسم الفاعل منها والقياس ان يستعمل استعمال كاد كما في كرب لكنهم
استعملوه استعمال عسى وكاد مشاركة لها في اصل الباب وهو اي
اوشك يستعمل على ثلثة اوجه الاول ان يرفع الفاعل وحده نحو
اوشك ان يجيء زيد كالوجه الثاني من عسى والثاني والثالث ان
يرفع الاسم وينصب الخبر وخبره فعل مضارع مع ان او بغيرها والاقتران
اغلب من التجريد مثل اوشك زيد ان يجيء فظهر ان في كلام المصنف قصورا
حيث يوهم الحصر في الاستعمالين وليس كذلك قال بعضهم كالشيخ ابن الحاجب
وصاحب اللباب وغيرهما ان افعال المقاربة سبعة هذه الاربعة المذكورة
فيما سبق وثلثة اخرى وهي جعل نحو جعل زيد يفعل كذا اذا اخذه وشرع
في الفعل كانه ماخوذ من جعل بمعنى اوجد لان الشروع في الفعل ايجاد له
من ثم قد يستعمل انشأ استعماله فيقال انشأ زيد يفعل كذا وطفق بمعنى
اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء
طفق يطفق كضرب يضرب قال الله تعالى وطفقا يخصفان واخذ بمعنى
شرع كقوله فاخذت اسأل الرسوم تجيبني وبالاعتبار اجابة وسوال
يعني ليس هناك سوال وجواب حقيقة بل بالاعتبار وهذه الثلثة مرادفة
لكرب في افادة معنى الشروع والاخذ وكان الاحسن ان يبين اولا

معنى كرب فان ظاهر معنى كلام النحاة ان كرب كاد للقرب الحقيقي وكذا
او شك وكلام الشيخ في الكافية صريح في انه للقرب الشروعي وهذه الثلثة
للقرب الشروعي بلا ريبة فيه لذلك وموافقته له في الاستعمال في وجوب
تجريده عن ان النوع الثالث عشر افعال القلوب قد عد مطلق
الفعل من العوامل القياسية وهو قد يكون لازما وقد يكون متعديا الى
واحد والى اثنين او الى ثلثة وافعال القلوب ليس في عملها زيادة
تقتضي ايرادها من مطلق الفعل كما في افعال الناقصة من نصب الخبر لكنها
لما كانت مختصة من بين افعال بخصائص كامتناع الاختصار على احد
مفعوليه وجواز اتحاد ضمير الفاعل والمفعول وجواز الالغاء والتعليق
ذكروها في باب على حدة وانما سميت هذه الافعال بها اي بافعال القلوب
لان صدورها اي صدور معانيها من القلب وحده ولا دخل فيه اي في
ذلك الصدور للجوارح اصلا بخلاف الافعال الاخر فانها وان كانت
صادرة عن القلب ايضا اذ هو المصدر لجميع الافعال الاختيارية لكن
للجوارح دخل فيها والجوارح انما تتحرك بارادة مريد كه بدان كار كنند يقال جرح
واجترح اي اكتسب وتسمى هذه الافعال افعال الشك واليقين ايضا
لان بعضها للشك وبعضها لليقين وبعضها مشتركة بينهما يمكن
ادراجه في كل منهما وليس المراد بالشك ههنا المعنى المشهور المقتضي
تساوي الطرفين اذ ليس شيء من هذه الافعال بهذا المعنى بل اريد به

خلاف اليقين على ما في القاموس فيصح اطلاقه على الظن ايضا وكذا المراد
باليقين ليس الاعتقاد الجازم المطابق بل اعم من المطابق وغيره لانه
سيصرح بان رايت لليقين وهو يستعمل في المطابق وغيره قال الله تعالى
يرونه بعيدا وهو غير مطابق ونراه قريبا وهو مطابق وهي اي هذه الافعال
تدخل على المبتدء والخبر وقد يدخل على الجملة المصدرة بان المشبهة بالفعل
نحو علمت ان زيدا قائم فذهب سيبويه الى ان ان مع صلتها مفعول
ولا مفعول لها آخر وقال الاخفش المفعول الثاني مقدر اي علمت ان زيدا
قائم حاصلا اي قيام زيد حاصلا وقال بعضهم ان مع صلتها سد
مفعولي علمت وتنضبهما معا بان يكونا مفعولين ومفعولها الحقيقي
اما مصدر الجزء الثاني المضاف الى الجزء الاول وانما اجري الاعراب
عليهما نفيا للتحكم فانهما معا متضمنان للمفعول الحقيقي وهي اي الافعال
المسماة في اصطلاحهم بهذا الاسم لا كل ما يصدر الثلث سبعة ثلثة
منها للشك اي غالب استعمالها ذلك والا فظننت قد يجيء في بعض
المواضع لليقين ايضا قال الله تعالى اني ظننت اني ملاق حسابيه وكذا
حسبت وخلت ايضا وكذا المراد من قوله وثلثة منها لليقين ان الغالب
فيها ذلك والا فقد جوز في التسهيل كون رايت للظن ايضا وفي المنهل
العلم ايضا تمسكا بقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الاية
وواحد منها مشترك بينهما واما ان الاشتراك هل هو لفظي او معنوي

لم اجد في ذلك تقريرا في كلامهم وجعله التسهيل للظن فقط والرضي للقول
ثم قال وقد يستعمل في التحقيق اما الثلثة الاول بضم الهمزة وفتحوا و
جمع الاولى فحببت احب حبابا من باب علم وقد يكسر العين فيهما وهو شاذ
وظننت وخلت اخال بكسر الهمزة وفتحها خيلولة من باب علم ثم في الكلام
مسامحة لان الثلثة الاول من افعال القلوب هي الافعال التي هي
اجزاء من قولنا حببت وظننت وخلت وليس المراد الاخبار من حيث
خصوصا الماضوية بل تجرد كونها فعلا ليدخل ما يجيء منها بصيغة المضارع
والامر والنكتة في تعبير هذه الافعال بصيغ المتكلم دون الافعال
الناقصة وافعال المقاربة ان افعال قلبه اعرف منه بفعل قلب غيره
ولاكذلك في غير فعل القلب كما لا يخفى مثل حببت زيدا فاضلا وظننت
بكرا قائما وخلت خالدا نائما وحببت اذا كان بمعنى صرت ذا حب وهو الذي
في شعره شعرة لا يقتضي مفعولا اصلا وظننت اذا كان من الظنة بكسر
الظاء بمعنى التهمة لم يقتض المفعول الثاني مثل ظننته بالخيانة اي
اتهمته بها والاتهام جعل الشخص موضع ظن الشيء افتعال من الوهم
اي وهمت في حقه الخيانة وخلت اذا كان بمعنى صرت ذا خيلاء كان
فعلا لازما والخيلاء التكبر واما الثلثة الثانية وهي التي للتيقين
فعلمت ورايت ووجدت اذا كان بمعنى معرفة الشيء على صفة
مثل علمت زيدا امينا ورايت عمرا فاضلا ووجدت البيت رهينا

اي مرهونا واما اذا كان علمت من العلم بالفتح بمعنى صرت مشق الشفة
العليا ورايت بمعنى جرحت رؤية ووجدت بمعنى استغنيت او غضبت
او ضربت فلا يكون من هذا الباب وكذا اذا كانت بالمعاني التي اشار اليها
المصنف بقوله وعلمت قد يجيء بمعنى عرفت كعلمت زيدا اي عرفته نفسه لا
باعتبار ما خوذا منه بمعنى الرؤية التي رؤية البصر لا رؤية القلب كرايت
الهلال اي ابصرته وقد يكون بمعنى تفكرت ماخوذا من الراي بمعنى التفكر
والمشاورة كقوله تعالى حاكيا عن ابراهيم حين شاور مع ابنه اسمعيل في
امر الذبح صلوات الله على نبينا وعليهما وعلى جميع الانبياء والمرسلين يا بني اني ارى
في المنام اني اذبحك فانظر ماترى اي ما مشورتك في هذا الخطب وانية مصلحة
منك وانما شاوره فيه وهو حتم عليه ليعلم ما عنده فيما نزل من بلاء الله تعالى
فيثبت قدمه ان حرج ويامن عليه ان سلم هذا وحمل ترى في الاية على
رؤية البصر كما يفهم من كلام المصنف بعيد باسقاط مثاله رؤية البصر او معنى
الراء والظاهر ان في عبارة المتن ههنا وقع سقوط من قلم الناسخ والله اعلم
بالصواب ووجدت قد يكون بمعنى اصبت اي صادفت مثل قولك
وجدت الضالة الضالة كمشدة يستوي فيه المذكر والمؤنث اي اصبتها
في نفسها لا بمعنى اصبت الشيء على صفة كما في وجدت البيت رهينا
وبهذه الافعال حين كانت بهذه المعاني لم يعد الى المفعولين كما
رايت فان التعدي امر معنوي ثبت تعدد متعلقه وافراده على حسب التعدد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وكل واحد من هذه المعاني لا يقتضي الا متعلقا واحدا فان الاتهام
انما يقتضي متهما وكذلك العلم اذا اريد به معرفة الشيء في نفسه وكذا
الابصار واصابة الشيء في نفسه فلا يتعدى الفعل الذي يكون لواحد
من هذه المعاني الا الى مفعول واحد كما عرفت فقوله كل واحد من هذه
المعاني اي دليل لما يفهم في ضمن ايراد الامثلة من هذه الافعال بتلك
المعاني لا يتعدى الا الى مفعول واحد وقوله فلا يتعدى نتيجة لذلك
الدليل وهو عين الدعوى الضمنية فلا يرد ان الظاهر ايراد الواو وبدل قوله
فان فتامل والواحد المشترك بينهما اي بين اليقين والشك وهو
زعمت ترك ذكرا ما هنا كما في قسيمه تفننا في العبارة مع حصول المقصود
مثل زعمت الله غفورا فهو في هذه الامثال لليقين وزعمت
الشيطن شكورا فهو في هذا المثال للشك الشكور انذك يذير
اي ظننت ان الشيطن يرضى بشيء معصية وقليل فسق ولم يكن كذلك
فانه لا يرضى من الانسان الا باكبر الكبائر اعاذنا الله تعالى وجميع المسلمين
من شره فانه لنا عدو مبين وقد يجيء زعمت بمعنى كفلت فلا يكون
من هذا الباب فتقليل الشراح في اقتصارهم على ذكر بعض المعاني
الخارجة من هذا الباب لبعض الافعال قيل وجه ان المعاني المذكورة
في المتن قريبة من المعاني المتعدية بها الى المفعولين لان الاتهام
والرؤية والمعرفة من جنس العلم والظن والوجدان هو الاصابة الا

انه المتعدي الى المفعولين بمعنى الاصابة على صفة وهنا بمعنى اصابة
نفس الشيء وعلى التقديرين يستلزم العلم والمعرفة المقصورة فنبه
على ان هذه الافعال متعدية الى مفعولين بمعنى والى مفعول واحد بمعنى
آخر لئلا يتحير المبتدي في التعدية الى مفعولين تارة والى مفعول تارة
مع ظن وحدة المعنى بسبب القرب وفي هذه الافعال لا يجوز الاقتصار
على احد المفعولين بان يذكر احد ويحذف الآخر واما حذفهما معا
فان كان بقرينة دالة عليه فلا خلاف لاحد في جوازه كما في المثال
المشهور من يسمع يخل مسموعه حقا والظن على طريق النسيان و
تنزيل منزلة غير المتعدي كما في فلان يعطي ويمسك ومنعه الرضي وابن
مالك مدعيا انه مذهب سيبويه والمحققين لعدم الفائدة اذ من
المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن كخلاف يعطي ويمسك واذ لا
يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين وجوز كثيرون قياسا على
يعطي ويمسك وحديث عدم الفائدة مدفوع بان الفائدة لا ينحصر في
ذكر المفعولين بل يصح ان يحصل فائدة معتد بها بعد آخر
بالقول علمت علما نافعا وظننت ظن السوء اعلم انهم يسمون الحذف
لدليل اختصارا ولغيره اقتصارا فان حملنا كلام المصنف على هذا المصطلح
كان المعنى انه اذا لم يقوم دليل الحذف امتنع احذف احدهما بدون
الآخر بان يعتبر بالنسبة اليه منزلا منزلة اللازم كما يفعل فيما مثل يعطي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الفعل لم يقع قبل المعمولين ولا بعدهما بل تقدم على احدهما وتاخر عن
الآخر فكان بين والابطال اولى على التقدير الثاني لما مر سابقاً و
ههنا احتمال ثالث وهو تساوي الامرين على كلا التقديرين ولم يوجد
فيما رأينا من كتب النحو رواية صريحة في ذلك الا ما توهمه عبارة
الصراح حيث قال ظننت واخواتها تدخل على المبتدء والخبر فان ابتدات
بها اعملت وان وسطتها او اخرت فلك الخيار بين الاعمال و
الالغاء فالمصنف ان اختار هذا الاحتمال الثالث كما هو الظاهر فمعنى كلام
فعلها وابطالها متساويان على كل من التقديرين وقال بعضهم
ان اعمالها اولى على تقدير التوسط وابطالها اولى على تقدير التاخر
وهو الاحتمال الاول فعلى هذا يكون الواو في والابطالها من المحكي لا من
كلام الحاكي ويكون ذكر الاحتمال الثاني مترو كاً في بيان المتن وان
كان مختاره الاحتمال الثاني الذي اختاره الرضي فتوجيه كلامه ان
يجعل قوله على تقدير التوسط قيداً لكل من التساوي واولوية الاعمال
على سبيل التنازع ويكون قوله وابطالها اولى معطوفاً على قوله
فعلها وابطالها متساويان لا داخلاً تحت مقول البعض ويكون
حاصل المعنى انه على تقدير التوسط الامران متساويان عند نا و
الاعمال اولى عند البعض وعند التاخر الابطال اولى بلا خلاف بيننا
وبينه فيكون الواو من كلام الحاكي والله تعالى اعلم بالصواب واذا

زيدت

زيدت الهمزة في علمت ورايت ونقلا الى باب الافعال صارا
متعديين الى ثلثة مفاعيل نحو اعلمت زيداً عمراً فاضلاً واريت
عمراً خالداً عالماً لم يجز ذلك بالتضعيف الى الفعل الى باب التفعيل
فلا تقول علمتك زيداً قائماً بل يجعل مضمون المفعولين الاخيرين
مفعولاً له فتقول علمتك انطلاق زيد وعلمك الانطلاق فزيد على
صيغة الماضي المجهول من الزيادة المتعدية وفي بعض النسخ فيزيد على
صيغة المضارع من الزيادة الازمة فيهما اي في اعلمت واريت بسبب
الهمزة مفعول آخر غير المفعولين الذين كانا لهما قبل ادخال الهمزة موضعه
الطبيعي ذينك المفعولين وذلك لان الهمزة المتعدية يكون للتصيير
اي لجعل الشيء على اصل الفعل وجعل متصفا به كما يقال حفرت البير و
احفرت البير اي جعلته على حفرها فمعنى المثال الاول جعلت زيداً
بحيث يختص على ان يعلم عمراً فاضلاً ومعنى المثال الثاني جعلت
عمراً على ان يعلم خالداً عالماً فلابد ان يذكر اولاً المجعول ثم يذكر
متعلق اصل الفعل وهو المجعول عليه لان المجعول عليه معنى قائم
بالمجعول والذات متقدمة على المعنى وذلك ايرد خول الهمزة المتعدية
مخصوص بهذين الفعلين دون اخواتهما من افعال القلوب و
ذلك لان نقل الثلاثي الى ابواب المنشعبة امر موكول على السماع
من العرب وهذا اي دخول الهمزة في الفعلين مسموع عن العرب دون

شبكة الألوكة
www.alukah.net

غيرهما ولا يجوز القياس في اللغة الا بعد علم القاعدة بالاستقراء فيما
كثر خلافا للاخفش متعلق بقوله مخصوص لا بقوله مسموع كما لا يخفى
والتقدير خالف الاخفش بذا القول خلافا فحذف الفعل ونقل
الفاعل بعد ادخال اللام عليه الى المفعول المطلق لجعله صفة له
اي خلافا ثابتا للاخفش وبذا كما نقلت المفعول به في قولك حمدا له و
التقدير حمدته حمدا فانه اجاز زيادة الهمزة في جميع بذه الافعال
اي الافعال التي سوى بذين الفعلين وانما خصصنا بذلك ليصح
تعليل بقوله قياسا على اعلمت واريت نحو اظننت واحسبت
واخلت وازعمت واوجدت زيدا عمروا فاضلا وردّ بانه لو
جاء القياس في بذا الجاء في غير افعال القلوب نحو اكسوتك عمروا حسنة
واجعلتك زيدا قائما ولجاز بالتضعيف ايضا في افعال القلوب
وغيرها ولم يحكِ اتفاقا كذا في الرضي وانبا ونبا واخبر وخبر وحدث
بذه الافعال يتعدى الى مفعول بلا واسطة والى آخر بواسطة حرف الجر
نحو انبات زيدا بكذا قال الله تعالى انبئوني باسماء بؤلاء لكن لما
كان في كل منها معنى الاعلام اذ الانباء بالشيء يكون اعلاما له به
الحقت في بعض استعمالاتها باعلم المتعدي الى ثلثة مفاعيل
فهي ايضا تتعدى الى ثلثة مفاعيل فيقال انبات زيدا عمروا فاضلا
وكذا غيره فليس شيء منها من قبيل اعلم ولكن جعلت بمناسبة

اكسيتك

بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام فعلم انها ليست متعدية الى ثلثة باعتبار
معانيها الوضعية بل بسبب التضمن فهي ملحقات بالمتعدي الى ثلثة
وقال الشيخ ابن الحاجب انها متعدية الى واحد والمفعولان الاخران
موضوعان موضع المفعول المطلق فاجزمك زيدا قائما في معنى اجزمك
بذا الجزم المخصوص وبذه مغلطة نشأت من ان الخبر ليتعلق بمعنيين
بمعنى الاخبار وبمعنى المخبر به كما لا يخفى اعلم ان المفاعيل الثلثة او لها
كاول مفعولي اعطيت والثاني والثالث معا كثانيي مفعولي اعطيت
فكما يجوز في اعطيت حذفهما معا والاقتصار على احدهما فكذا ههنا جاز
لك ان لا تذكر مفعولا اصلا وان تذكر الاول دون الثاني والثالث و
ان تذكرهما دون الاول واما حال المفعول الثالث فكحال اول
مفعولي علمت مع الثاني لانهما والاول هو الذي لاجله سبب الهمزة كما
عرفت بذا مذهب وظاهر مذهب انه لا يجوز ذكر الاول وترك
الثاني والثالث لانه قال لا يجوز ان يقتصر على واحد من الثلثة
فبعض النحاة اجرى كلامه على ظاهره ولم يجز الاقتصار على الاول و
قال السيرافي اراد سيبويه انه لا يحسن الاقتصار لانه لا يجوز مطلقا
وما ذكره المصنف من انه لا يجوز حذف المفعول الاول من المفاعيل
الثلثة لكن يجوز حذف المفعولين الاخيرين معا فما لم اقف
عليه لغيره ولعله سهو من الناسخ ولا يجوز حذف احدهما اي

مغالطة

زاد

المفعولين الاخرين بدون الآخر لما مر من الدليل في مفعولي علمت فتذكر
اما العوامل القياسية فسبعة عوامل اتى بكلمة التفصيل
مع عدم العديل لان قوله في اول الكتاب وتنوع السماعية ثلثة عشر
نوعا عديل له معنى كانه قال اما السماعية فثلثة عشر نوعا ثم ان
كونها سبعة وانها في اول الكتاب لكن المقصود بالافادة
ههنا هو التقييد بقوله الاول منها الفعل قدمه لانه الاصل في العمل
بينها بل من جميعها ولكون الفعل من جملة العوامل القياسية قدمها
المصباح على العوامل السماعية مخالفا لترتيب الشيخ والمصنف اقتفى
آثاره مطلقا حال من الفعل لكونه فاعلا من حيث المعنى اي يعمل الفعل
حال كونه مطلقا قيد الاطلاق من القيود المعتبرة في سائر
العوامل القياسية كالاقتران والاعتماد في اسم الفاعل مثلا
والاظهر انه اراد ما يعم ذلك وغيره مما اشار اليه بقوله سواء
كان لازما او متعديا الى واحد او اثنين او ثلثة ماضيا كان او
مضارعا معلوما كان او مجهولا منفيا كان او مثبتا امرا كان او
نهيا ثلاثيا كان او رباعيا مجردا كان او مزيدا متصرفا كان او غير
متصرف كل فعل غير مكفوف زيد نحو ان من افضلهم كان زيدا ولا
بما نحو قلما وطالما فانهما فعلان كفا بما عن الفاعل فاستغنيا عنه
حتى صح دخولهما على الفعل يقال قلما يفعل او طالما يعمل كذا وقيل ما

مصدرية والفعل المؤول بالمصدر فاعل يرفع الفاعل لفظا نحو
قام زيد وضرب زيدا وتقديرا نحو ضرب موسى او محلا في المعرب
نحو كفى بالله حيث يجوز الرفع في المعطوف عليه فيقال كفى بالله
وملائكته برفع الملائكة او في المبني نحو قام هذا وتقدير الرفع المحلي
بكون الاسم في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا مخصص
بالقسم الاخير من المحلي واراد بالفاعل ما يتناول مفعول ما لم يسم فاعله
فانه داخل في حد الفاعل عند بعض النحاة ثم انهم اولوا كل فعل لا
يتفتح فاعله بانه مسند الى مصدره نحو قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما
راوا الآية فاول بان التقدير بدا لهم بدء اي ظهر لهم راي ومنه ما
هو من مصنوعات المصنفين دار وتسلسل بانه دار الدور و
التسلسل اي وقعا كذا ذكره بعض المحققين فانقيل يشكل بقوله قد
سالم الحيات منه القدما بكسر التاء حيث نصب الحيات مع كونه
فاعلا فكيف يصح الكلية قيل هو شاذ وانما نصبه نظرا الى كونه
مفعولا في المعنى والتقدير سالمت القدم الحيات وسالمت الحيات
القدم وقيل القدما فاعل سالمت واصله القدمان حذفت النون
لضرورة الشعر والحيات منصوبة اما اذا كان الفعل متعديا ينصب
المفعول قد وقع حذف الفاء في جواب اما في عبارة المصنفين كثيرا
ايضا الى كما يرفع الفاعل واراد بالمفعول المفعول به اذ هو المتبادر و

عند ذكر المتعدي فان غيره يعم المتعدي واللازم ثم مطلق المفعول ينصرف
الى المفعول به بلا واسطة حرف الجر فان المفعول به بالواسطة لا يخص
بالمتعدي فان كل جار ومجرور يتعلق بفعل فهو مفعول به بواسطة
حرف الجر منصوب المحل على المفعولية ولهذا قد يعطف على الموضع
بالنصب ومن ذلك قوله تعالى وامسحوا برءوسكم وارجلكم بالنصب
على قول من قال بمسح الارجل ثم المفعول للفعل المتعدي ان كان محذوفا
منويا فلا اشكال اذ المقدر كالملفوظ وان كان منسيا فهو منزل
بمنزلة اللازم فكانه ليس بمتعد مع انه لم يرد الدوام مثل ضربت
زيدا ذهب بعضهم الى ان العامل في المفعول به مجموع الفعل والفاعل
وليس بوجه اذ العمل انما هو الاقتضاء والضرب هو المقتضي للفاعل و
المفعول فيكون عاملا فيهما ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل والزمخشري
مطعون في جعله عنه فاعلا المسئولا في قوله تعالى اولئك كان عنه مسئولا
اللهم الا على مذهب الكوفيين المجوزين لتقديم الفاعل بخلاف المفعول
فان تقديمه عليه جائز بل واجب فيما تضمن ما له صدر الكلام نحو
من ضربت وفيما وقع بين اما وفائه نحو واما اليتيم فلا تقهر وقد
يمتنع تقديمه كما اذا اكد عامله بالنون الثقيلة او الخفيفة نحو
اضربن زيدا وتقديم مواضع الوجوب والامتناع يطلب من
المطولات ولا يجوز حذف الفاعل عند الجمهور وان اجازه الكسائي

في باب

في باب التنازع بخلاف حذف المفعول فان حذفه جائز ينتقض
هذا المسئلة بقولك اضربن واضربن واضربي القوم واضربوا القوم
وبقوله تعالى اسمع بهم وابصر فان بهم فاعل عند سيبويه وذلك الامام
في النحو وبمثل قولك ما ضرب واكرم الا اناث حيث اطبق الكل على ان
قطع التنازع في هذا المثال لحذف الفاعل قال ومما اصاب
قلبي واصباه ويتمه الاكواعب من دخلن بن شيبانا الى ما نزل
في قلبي واما اناله الى الصبا ما استبعده الا الكواعب من هذه
القبيلة اللائق كعب وثدياها الى هذه ويمكن الدفع بالغاية في
كلامه الثاني المصدر وهو اسم حدث اشتق من الفعل

تم بعون الله حديث ظهر يوم الاحد الثامن والعشرين من شهر ذي القعدة سنة ١٢٠٢
من يد الفقير الراجي الى رحمة الله الصمد وليحمد بن رمضان غفر الله له ولوالديه
واحسن اليهما واليه بحرمة حبيبه المجتبى المصطفى صلى الله عليه وعلى آله وسلم
اللهم اغفر لي ولوالدي ولاستاذي ولمشايخي وللمومنين والمومنات برحمتك يا ارحم
الراحمين
اللهم آمين
وصلى الله تعالى على خير خلقه آمين محمد وآله واصحابه اجمعين

شبكة الألوكة
www.alukah.net